ثورة البيانات في شمال أفريقيا:

تسخير البيانات لإحداث التحول الهيكلي

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ثورة البيانات في شمال أفريقيا:

تسخير البيانات لإحداث التحول الهيكلي

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

19-01170

لطلب نسخ من هذا المنشور: "**ثورة البيانات في شمال أفريقيا: تسخير البيانات في لإحداث التحول الهيكلي**"، المرجو الاتصال بـ:

قسم المطبوعات
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ص.ب. ٣٠٠١
أديس أبابا، إثيوبيا
الهاتف: ٩٩٠٠-٥٤٩٩-١١-٢٥١+
الفاكس: ٤٤١٦-٥٥١-١١-٢٥١+
عنوان البريد الإلكتروني: eca-info@un.org
الموقع الإلكتروني:www.uneca.org

© ٢٠٢٠، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
أديس أبابا ، إثيوبيا

جميع الحقوق محفوظة

الإصدار الأول: نيسان/أبريل ٢٠٢٠

يمكن اقتباس أي جزء من هذه الوثيقة أو استنساخه مع الرجاء إبلاغ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بذلك وذكر المصدر وإرسال نسخة من المنشور.

التسميات المستخدمة في هذا المنشور وعرض البيانات الواردة فيه لا تعني موقف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الوضع القانوني من بلدان أو أقاليم أو مدن أو مناطق، أو سلطاتها، ولا فيما يتعلق بتعيين حدودها.

صور الغلاف: Shutterstock.com

المحتويات

الصفحة

توطئة ..... و
مقدمة عامة ٢
١ – السياق العام ٢
٢ – الأهداف ٣
٣ – المنهجية ٤
٤ – الخطوط العريضة ٤
الفصل الأول: البيانات الإحصائية والتحول الهيكلي في شمال أفريقيا ٦
الفرع الأول: توافر البيانات الإحصائية في شمال أفريقيا: عجز في البيانات الموثوقة لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ ..... ٦
أولا– العجز المزمن في البيانات الأساسية ٦
ثانيا– التحديات الرئيسية للإبلاغ عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ..... ١٠
ثانيا–١ عجز في البيانات الموثوقة لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ ..... ١٢
ثانيا–٢ صعوبات في توفير مؤشرات تفصيلية ١٠
ثانيا–٣ الحذر في استعراض البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ١٦
الفرع الثاني: تسخير ثورة البيانات لسد العجز في الإحصاءات ١٩
أولا – تعريف ثورة البيانات ١٩
ثانيا – ثورة البيانات: أداة للتنمية ٢١
ثانيا–١ تقليص العجز في البيانات المتعلقة بالتنمية ٢١
ثانيا –٢ تقليص تكاليف إنتاج البيانات وجمعها ٢٣
ثالثا – مدى استعداد بلدان شمال أفريقيا لتسخير ثورة البيانات ٢٤
الفصل الثاني: الحالة الراهنة لمنظومات البيانات في بلدان في شمال أفريقيا ٢٦
الفرع الأول: منظومة البيانات في شمال أفريقيا ٢٦
أولا– منتجو البيانات الإحصائية ٢٨
أولا –١ منتجو البيانات الإحصائية الرسمية ٣٠
– الدواوين الوطنية للإحصاء ٣٠
– المؤسسات الأخرى المنتجة للبيانات الإحصائية (إدارات الإحصاءات القطاعية) ٣١
أولا–٢ منتجو البيانات الآخرون ٣١
– دوائر البيانات في القطاع الخاص ٣١
– دوائر البيانات العلمية ٣٢
ثانيا– الطلب على الإحصاءات ٣٢

الفرع الثاني: تقييم القدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية: الحالة الراهنة لمستوى التطور الإحصائي في بلدان شمال أفريقيا ٣٤

أولا- المؤشرات الدولية لبناء القدرات الإحصائية: تقييم أولي للنظم الإحصائية الوطنية ٣٤
ثانيا- استخدام المعايير ومدونات الممارسات الجيدة لتقييم النظم الإحصائية الوطنية ٣٩
ثانيا-١ البيئة المؤسسية ٤٣
- عدم كفاية الإطار التنظيمي والتشريعي وعدم اتساقه ٤٣
- ضعف آلية التنسيق المؤسسي ٤٦
- ميزانيات محدودة وغير مستقرة ٤٧
- موارد بشرية غير ملائمة ٤٨
- تجهيزات وهياكل أساسية غير كافية ٤٩
- دينامية استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصالات ٥٠
- ضعف الوعي بالجودة ٥٠
ثانيا - ٢ العملية الإحصائية ٥١
- ضعف المواءمة بين التصنيفات والمفاهيم والتعاريف المستخدمة ٥١
- الافتقار إلى المواءمة بين البيانات التي تجمعها مختلف المصادر ٥٢
ثانيا-٣ الاختبار الإحصائي ٥٣
- البيانات المنتَجة غير مفتوحة بما يكفي ويصعب الحصول عليها وقلّة شفافيتها ٥٣
الفرع الثالث: تحلل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر في النظم الإحصائية الوطنية ٥٦

الفصل الثالث: الحاجة إلى ثورة بيانات للمساعدة بطريقة أفضل في وضع أنظمة إحصائية وطنية وسدّ فجوة البيانات في مجال أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ .....٥٨
الفرع الأول: أسسُ النظم الإحصائية الوطنيةٍ ذات الأداء الجيد..... ٥٩
أولا- تهيئة بيئة مواتية ٥٩
الإجراء ١: تكييف التشريعات والأنظمة والمعايير من أجل إنشاء مؤسسات قادرة على إنتاج بيانات موثوقة ٥٩
الإجراء ٢: بناء القدرات البشرية والتقنية ٦١
الإجراء ٣: تحسين كمية التمويل المكرَّس للبيانات وجودته ٦٢
ثانيا- الحرص على إنتاج بيانات رصينة ٦٤
الإجراء ٤: وضع البادئ الأساسية لمصداقية الإحصاءات: المنهجية الملائمة والدقة والتوقيت المناسب والموثوقية ٦٤
الإجراء ٥: الجمع بين مصادر البيانات التقليدية وغير التقليدية من أجل معالجة أوجه قصور الإحصاءات ٦٥
الإجراء ٦: تعزيز برامج الإحصاءات الأساسية ٦٦
ثالثا- جعل البيانات مفتوحة وشفافة أكثر ومتاحة بصورة أيسر ٦٧

الإجراء ٧: وضع استراتيجيات لنشر البيانات الإحصائية ٦٧
الفرع الثاني: الدعم الإقليمي والدولي باعتباره عامل تمكين ٦٨
الإجراء ٨: تعزيز استخدام آليات التمويل القائمة على النتائج ٦٩
الإجراء ٩: وضع آليات تمويل مبتكرة من أجل حشـد المزيد من الموارد لجمع البيانات ٧٠
خلاصة ٧١
مراجع ٧٤
مرفق: المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة ٧٧

قائمة الجداول

الجدول ١: توافر البيانات الأساسية في بلدان شمال أفريقيا ٩
الجدول ٢: معدل وفيات الرضّع حسب كل بلد (٢٠١٥) ١٨
الجدول ٣: مؤشر الجاهزية الشبكية (السلّم من ١ إلى ٧) ٢٥
الجدول ٤: التشريعات الإحصائية في بلدان شمال أفريقيا ٢٩
الجدول ٥: أبعاد مؤشر القدرة الإحصائية للبلدان ذات القدرات المتوسطة (٢٠١٧) ٣٦
الجدول ٦: أبعاد مؤشر القدرة الإحصائية الخاص بموريتانيا (٢٠١٧) ٣٧
الجدول ٧: المساعدة المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية لبناء القدرات الإحصائية (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ٤٨
الجدول ٨: نشر البيانات الجزئية للدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية (٢٠١٧-٢٠٠٠) ٥٦
الجدول ٩: تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر في النظم الإحصائية الوطنية: مواطن القوة والضعف ٥٧
الجدول ١٠: تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر في النظم الإحصائية الوطنية: الفرص والمخاطر ٥٧
الجدول ١١: الدعم الخارجي: الانتقال من الدعم التقليدي إلى دعم متجدد ٦٩

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني ١: أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ ..... ١٠
الرسم البياني ٢: توافر مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة في تونس ١٤
الرسم البياني ٣: توافر مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ١٤
الرسم البياني ٤: منظومة إنتاج البيانات واستخدامها ٢٧
الرسم البياني ٥: التحدي المزدوج للعرض والطلب ٣٤
الرسم البياني ٦: مؤشر القدرة الإحصائية (نسبة مئوية)، عام ٢٠١٧ ..... ٣٥
الرسم البياني ٧: تطور مؤشر القدرة الإحصائية لبلدان شمال أفريقيا ٣٨
الرسم البياني ٨: بنية إطار صندوق النقد الدولي لتقييم نوعية البيانات ٤٣
الرسم البياني ٩: معدل التحاق الأطفال دون سن الحادية عشرة بالمدارس ٥٢
الرسم البياني ١٠: متوسط علامات جرد البيانات المفتوحة لعام ٢٠١٦ المتعلقة بتغطية البيانات ودرجة انفتاحها ٥٥

قائمة الأطر

الإطار ١ - مزايا التسجيل في الحالة المدنية ٦
الإطار ٢ - تقييم مدى استعداد النظم الإحصائية لبلدان شمال أفريقيا لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ ..... ١٢
الإطار ٣ - المؤشرات الإحصائية مقابل المؤشرات غير الإحصائية ١٣
الإطار ٤ - توافر المؤشرات استنادا إلى تصنيف الأمم المتحدة حسب الفئة ١٥

الإطار ٥ – المستويات الأربعة لرصد أهداف التنمية المستدامة ١٦
الإطار ٦ – الموثوقية الإحصائية للبيانات الإدارية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة ١٨
الإطار ٧ – مبادئ توافق الآراء بشأن البيانات في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٥) ٢١
الإطار ٨ – المصادر الجديدة لجمع البيانات والنظم الإحصائية ٢٢
الإطار ٩ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر: يتولى تنسيق النظام الإحصائي الوطني والإشراف عليه ٣٠
الإطار ١٠ – مؤشر القدرة الإحصائية الصادر عن البنك الدولي: بعض الحدود ٣٩
الإطار ١١ – استعراض سير العمل بالنظام الإحصائي الوطني – المسائل النموذجية الرئيسية ٣٩
الإطار ١٢ – إطار صندوق النقد الدولي لتقييم نوعية البيانات ٤١
الإطار ١٣ – الاستقلالية المهنية ٤٥
الإطار ١٤ – البيانات المفتوحة في شمال أفريقيا ٥٤
الإطار ١٥ – قياس درجة الانفتاح باستخدام مؤشر ''جرد البيانات المفتوحة'' ٥٥
الإطار ١٦ – تكييف التشـــريعات والأنظمة والمعايير من أجل إنشاء مؤسسات قادرة على وضع بيانات موثوقة ٦١
الإطار ١٧– تعزيز القدرات البشرية والتقنية ٦٢
الإطار ١٨– تحسين كمية التمويل المكرَّس للبيانات وجودته ٦٣
الإطار ١٩– وضع السمات الأساسية لمصداقية الإحصاءات ٦٥
الإطار ٢٠– من شأن الجمع بين مصادر البيانات التقليدية والبيانات غير التقليدية أن يسد الثغرات في الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ ..... ٦٦
الإطار ٢١– تسجيل المواليد عن طريق الهاتف المحمول في أوغندا ٦٧
الإطار ٢٢ – تعزيز برامج الإحصاءات الأساسية ٦٧
الإطار ٢٣– وضع استراتيجيات لنشر البيانات الإحصائية ٦٨
الإطار ٢٤– اللجوء إلى استخدام آليات التمويل القائمة على النتائج ٧٠
الإطار ٢٥– وضع آليات مبتكرة للتمويل من أجل حشد المزيد من الموارد لجمع البيانات ٧٠

توطئة

إن نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الأمم المتحدة) وخطة عام ٢٠٦٣ (الاتحاد الأفريقي) يتوقف إلى حد كبير على قدرة بلدان شمال أفريقيا على تحديد السياسات العامة والتخطيط لها ورصدها في سبيل التنمية المستدامة. وبالنظر إلى العدد الكبير للأهداف والغايات التي حددتها الخطتان، فإن رصد وتقييم أثر السياسات الملائمة وانتشارها يتطلب قبل كل شيء توافر طائفة واسعة من البيانات الإحصائية ذات الجودة العالية. وهناك حاجة إلى وجود بيانات مصنفة وعالية الجودة وحديثة من أجل تزويد بلدان شمال أفريقيا بالقدرة على تحديد الأولويات والقيام بخيارات مستنيرة وتنفيذ سياسات أفضل لدعم التنمية المستدامة. ومع ذلك تشكل الندرة المزمنة في البيانات التي تعاني منها هذه البلدان، المرتبطة بضعف الحوافز لمعالجة الافتقار إلى القدرات التقنية والمالية عقبةً رئيسية أمام تحقيق تلك الأهداف.

وقد قطعت البلدان المعنية على نفسها التزاما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واعتماد جميع الأهداف ذات الصلة بتنميتها. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الأفريقية، بالإضافة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اختارت خطة عام ٢٠٦٣، وهي المرجع القاري لتنمية شاملة ومستدامة. ويشكل توافر بيانات عن غايات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها تحديًّا، بالنظر إلى أنه لا بد من أخذ هذه البيانات من الإطار الوطني للمؤشرات التي يعتمدها كل بلد من بلدان شمال أفريقيا. وينبغي لاختيار الأهداف والمؤشرات أن يستند إلى الأولويات الوطنية على النحو المبين في السياسات الإنمائية الوطنية والخطط والبرامج.

وجرى تقييم التقارير الأولية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء البيانات المتاحة لدى البلدان والوكالات الدولية. ولا شك في أن البيانات لا تعكس جميع الجهود التي تبذلها البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ومع ذلك، يتبين بوضوح من المعلومات المتاحة أنه ينبغي للبلدان أن تُبدي حماسة أكثر للوفاء بالالتزام لصالح البشر والكوكب. وقد ورد هذا الالتزام أيضا في صميم خطة التنمية المستدامة. وسيتعين على بلدان شمال أفريقيا إجراء تحولات هيكلية متعمقة، وتكثيف التعاون الدولي، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين.

ويستعرض التقرير المعنون ''ثورة البيانات في شمال أفريقيا: تسخير البيانات لإحداث التحول الهيكلي'' الحالة الراهنة للنظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا. ثم يحدد الجهات الفاعلة الرئيسية في البيئات الإحصائية، ويحلل قدرة النظم الإحصائية الوطنية ويحدد الثغرات والقيود التي تواجهها هذه البلدان في إنتاج بيانات ذات نوعية جيدة واستخدامها. وباختصار، فإن التقرير لا يقدم تحليلا متعمقا للقيود التي تواجهها بلدان شمال أفريقيا في المجال التشريعي والمؤسسي والتقني فحسب، بل أيضا للإجراءات ذات الأولوية والحلول العملية لمقرري السياسات وأصحاب المصلحة في التعاون الإقليمي والدولي الذين يرغبون في وضع البيانات في خدمة التنمية.

ويقترح التقرير أيضا الطريق التي ينبغي اتباعها للاستفادة القصوى من ثورة البيانات وسد الفجوة في البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وينبغي للحكومات الوطنية في بلدان شمال أفريقيا أن تأخذ زمام المبادرة في تحديد احتياجات النظم الإحصائية الوطنية. وفي هذا السياق، يشكل التعاون، لا سيما الإقليمي، ورقة لا يمكن إنكارها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يكون هناك اتفاق على البيانات التي تشمل جميع أصحاب المصلحة: السلطات الوطنية والشركاء الإنمائيين والجهات الفاعلة الخاصة والمجتمع المدني.

وفي سبيل الاستجابة لمتطلبات خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من حيث جودة البيانات المفصّلة، ينبغي للنظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا الإمساك بناصية التكنولوجيات الجديدة وتوسيع نطاق عملها. وعليها بوجه

خاص توحيد البيانات المستقاة من المصادر التقليدية، مثل التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية الدورية و/أو البيانات الإدارية مع غيرها من البيانات المستمدة من مصادر جديدة، مثل المعلومات الجغرافية المكانية. وستسمح الزيادة السريعة في عدد مصادر البيانات الجديدة من خلال الثورة الرقمية في إيجاد فرص على نطاق واسع للتوصل إلى حلول مبتكرة، وهو ما يجب إدماجه في آليات وهياكل بيانات رسمية معززة. وسيحمل استخدام البيانات الوصفية (البيانات الضخمة) لزيادة توافر البيانات البلدانَ على وضع استراتيجيات للاستفادة بفعالية من المعلومات على السكان ككل. وسيمكِّن الابتكار التكنولوجي من التحول الهيكلي للاقتصادات الفعالة، وإقامة شراكات استراتيجية جديدة بين المعاهد الإحصائية الوطنية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتوفير البيانات ذات النوعية الجيدة اللازمة لتحسين رصد الخطتين.

وأخيرا، لقد سمح التقرير بعرض الحالة الراهنة لقدرة البلدان على توفير بيانات ذات جودة من أجل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك يعد تحسين استخدام البيانات والإحصاءات الموثوقة ذا أهمية بالغة في تحقيق رؤية مستقبل أفضل للناس والكوكب، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠، التي اعتمدها قادة العالم في مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ونحن بحاجة إلى بيانات أفضل من أجل رصد التقدم المحرز وتوفير المعلومات للقرارات المتعلقة بالسياسات على الصعيدين المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

ليليا هاشم نعاس
مديرة
المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
في شمال أفريقيا

رسم حاسوبي

الرهانات

ما نعرفه عن

السياسات العامة الرامية إلى التنمية يتطلب بيانات موثوقة وذات جودة

التحديات

لا يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون معرفة أفضل بالظروف المعيشية للسكان

ما يجب تغييره

بفضل ثورة البيانات يمكن سد الفجوة في البيانات بصورة أسرع وأقل تكلفة

الوضع الراهن

بيانات أقل موثوقية لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣

البيانات الأساسية

معظم البلدان لا تجمع بيانات إحصائية أساسية

أهداف التنمية المستدامة

نحو ثلثي البيانات عن مؤشراتها لا تجمع

الإطار القانوني

لا يملك أي بلد تشريعات تتسق تماما مع مبادئ الأمم المتحدة

الإطار المؤسسي

الموارد البشرية التقنية والمالية لا ترقى إلى مستوى الاحتياجات

ثورة البيانات

هناك طريقتان للعمل:

دعم النظم الإحصائية الوطنية

١- تكييف القوانين واللوائح والمعايير من أجل إنشاء مؤسسات قادرة على وضع بيانات موثوقة
٢- بناء القدرات البشرية والتقنية
٣- تعزيز التمويل المخصص للبيانات
٤- وضع مبادئ لمصداقية الإحصاءات: المنهجية الملائمة والدقة وحسن التوقيت والموثوقية.
٥- استخدام مصادر البيانات غير التقليدية
٦- تعزيز برامج الإحصاءات الأساسية
٧- وضع استراتيجيات لنشر البيانات الإحصائية

وضع آليات دعم إقليمية ودولية

٨- تعزيز استخدام آليات التمويل القائمة على النتائج
٩- وضع آليات تمويل مناسبة

مقدمة عامة

١- السياق العام

البيانات الإحصائية أمر أساسي لرصد وتقييم التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الأمم المتحدة) وخطة عام ٢٠٦٣ (الاتحاد الأفريقي). ولكن زيادة الإنتاج لا تكفي. وحتى تكون مفيدة في وضع السياسات الاقتصادية، ولرصد أثرها وتقييمه، فضلا عن ممارسة المساءلة، يجب أن تكون هذه البيانات ذات جودة وموثوقا منها. وشدد الاحتفال باليوم العالمي الثاني للإحصاء (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) تحت شعار ''بيانات أفضل من أجل حياة أفضل'' على ضرورة أن تكون لدى البلدان بيانات عالية الجودة وحديثة ومصنفة لتحديد المشاكل للاسترشاد بها في وضع السياسات التي تدعم التنمية المستدامة. ومن ثمة لا بد من تصميم نهج شاملة وتنفيذها في مجال تنمية القدرات الإحصائية، للبلدان والجهات الفاعلة في التعاون الإنمائي على حد سواء.

وفيما يتعلق ببلدان شمال أفريقيا، لقد بَذلت جهودا على الصعيد الوطني وعلى صعيد القارة من أجل تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية. فعلى الصعيد القاري، يتعلق الأمر في المقام الأول بالميثاق الأفريقي للإحصاء واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا التي اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٩ في أديس أبابا وفي عام ٢٠١٠ في كمبالا. وتشكل هاتان المبادرتان إطارين مرجعيين لتنسيق إنتاج إحصاءات ذات جودة ونشرها واستخدامها في أفريقيا بوجه عام وفي بلدان شمال أفريقيا بصفة خاصة. وعلى الصعيد الوطني، تعهدت بعض البلدان بتصميم استراتيجيات وطنية وتنفيذها لتطوير الإحصاءات (موريتانيا والسودان). وبخلاف ذلك، فكرت بلدان أخرى في وضع خطط إنمائية وطنية طويلة الأجل، فضلا عن إدخال إصلاحات على الأطر القانونية والتشريعات والسياسات التي تحكم البيانات الإحصائية (مصر، المغرب، تونس، الجزائر). وقد أحرزت النظم الإحصائية الوطنية في شمال أفريقيا تقدما كبيرا في إنتاج الإحصاءات ونشرها إلى جانب استخدام التكنولوجيات الجديدة. ورغم هذا التقدم، فإن الاحتياجات في مجال الإحصاءات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ تتجاوز بكثير البيانات المتاحة. وبالفعل فإن البيانات اللازمة لتقييم المؤشرات لا تُعدُّ ولا تحصى وتتجاوز وسائل معظم البلدان وقدراتها. ويخص هذا الافتقار للبيانات البلدان المتقدمة النمو أيضا، ولكن بدرجة أقل.

واليوم، لا تقوم بعض بلدان شمال أفريقيا بجمع بيانات عدد كبير من الإحصاءات الأساسية رغم أن الإطار متوفر (الولادات والوفيات والزراعة، وما إلى ذلك)، ناهيك عن مؤشرات التنمية المستدامة (خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣)، وهو الإطار الذي ينبغي لكل بلد وضعه في سياقه الخاص به.[1] وتتوافر لجميع البلدان بيانات عن الفقر، ولكنها تواجه صعوبات في إنتاج بيانات في فترات تقل عن خمس سنوات أو في القيام بذلك في الوقت المناسب. وتواجه البلدان أيضا تحديات في جمع بيانات شاملة عن الحالة المدنية. ونتيجة لذلك، فإن عددا كبيرا من الولادات والوفيات في البلدان غير مسجّلة. وفي جميع البلدان، قرابة ثلثي الـ٢٣٢ مؤشرا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة غير متوفرة، ومعظم البيانات غير مستكملة. وحتى عندما تتوافر البيانات، فإنها كثيرا ما تكون غير مصنفة بالقدر الكافي، ومن ثم يستحيل على مقرري السياسات وضع برامج أو تدابير لرصد ومقارنة حالات مختلف الفئات السكانية. وقد صدّقت بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية على القانون و/أو النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم الإحصاءات، وهي تتسق تماما مع المبادئ الأساسية

---

[1] تختلف النظم الوطنية في بلدان شمال أفريقيا من بلد إلى آخر. الغرض من هذا التقرير ليس تصنيف البلدان بحسب الأداء، بل:

- تحديد القيود المفروضة على إنتاج الإحصاءات؛
- إجراء تقييم شامل لتوافر البيانات؛
- تقييم الجهود المبذولة لتنظيم الإنتاج الإحصائي.

للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، بينما لم تفعل بلدان أخرى ذلك حتى الآن. ولا تزال هناك تحديات رئيسية: فالموارد المؤسسية والبشرية والتقنية والمالية المخصصة للإحصاءات الرسمية لا تتناسب مع الاحتياجات.

ويدعو توافق آراء أفريقيا على البيانات الذي جاء في أعقاب المؤتمر الرفيع المستوى عن ثورة البيانات، المعقود في أديس أبابا في عام ٢٠١٥، البلدانَ الأفريقية، بما فيها بلدان شمال أفريقيا، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات رئيسية يمكن تنفيذها لمعالجة هذه الفجوة في البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٥). وتتيح ثورة البيانات للحكومات والمكاتب الإحصائية الوطنية إمكانية إنتاج المزيد من البيانات المفيدة من مصادر جديدة وأدوات وتكنولوجيا ابتكارية يفترض أن تُكمِّل الإحصاءات الرسمية وتعززها، لا أن تكون بديلا عنها. فالتكنولوجيات والأساليب الجديدة لجمع البيانات، لا سيما البيانات الجغرافية (الصور الساتلية) وبيانات الاتصالات السلكية واللاسلكية وبيانات الاستشعار تجعل البيانات التي يحتاج إليها صناع السياسات من أجل وضع استراتيجيات إنمائية أسهل وأسرع وأقل تكلفة (Initiative Global Pulse des Nations Unies, 2012).

وقد باشرت بعض البلدان بالفعل ثورةَ البيانات وحققت نتائج مشجعة. فتونس، والمغرب، ومصر، على سبيل المثال، حسنت من كفاءة ودقة جمع بيانات لتعدادات ودراسات استقصائية لديها باستخدام حواسيب لوحية لإجراء مقابلات الشخصية. وفي مصر، تُستخدم بالفعل قاعدة بيانات مكانية لتحديد الأراضي المزروعة. وفي الجزائر تُستخدم المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب في التحقيقات. ومع ذلك، بالنسبة لعدد من البلدان (ليبيا، وموريتانيا، والسودان)، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به: فهذه البلدان تواجه تحديات في الاستغلال المنتظم لثورة البيانات. ويتعلق الأمر بوجه خاص بالافتقار إلى القدرات والمعارف والفرص المتاحة أو الموارد. وفي الواقع، لا تزال هناك تحديات رئيسية في بلدان شمال أفريقيا السبعة. فهي تعوق الاستخدام الأمثل لثورة البيانات والاستفادة بشكل كامل مما تنطوي على من إمكانات لإحداث التحول. وستُخصص استثمارات كبيرة في بناء القدرات في مجال الموارد البشرية والمنصات والأدوات التكنولوجية. وهناك حاجة أيضا لإصلاح الإطار القانوني والتشريعات والسياسات لتهيئة البيئات والهياكل الإدارية اللازمة لتحسين إدارة الزيادة الكبيرة في حجم البيانات وسرعتها وتنوعها.

ويندرج تقرير ''ثورة البيانات في شمال أفريقيا: تسخير البيانات لإحداث التحول الهيكلي'' في هذا السياق. وهو يتناول تقييم الحالة الراهنة للنظام الإحصائي الوطني في شمال أفريقيا وسبل المضي قدما لإقامة منظومات بيانات من شأنها تحقيق كامل إمكانات ثورة البيانات المفضية إلى التحول.

٢- الأهداف

يقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة للنظم الإحصائية الوطنية في ستة بلدان من البلدان السبعة التي يضمها شمال أفريقيا. وهو لا يتناول ليبيا رغم أنه تم استعراض وثائق عن البلد. ويحدد التقرير الجهات الفاعلة الرئيسية في بيئات الإحصاءات، ويجري تحليلاً لقدرة النظم الإحصائية الوطنية، ويحدد الثغرات والقيود التي تواجهها في سبيل إنتاج بيانات ذات نوعية جيدة واستخدامها. ولا يعرض التقرير تحليلا متعمقا للقيود التشريعية والمؤسسية والتقنية التي تعاني منها بلدان شمال أفريقيا فحسب، بل إنه يعرض أيضا الإجراءات ذات الأولوية والحلول العملية لمقرري السياسات والمؤسسات الأفريقية وأصحاب المصلحة في التعاون الدولي، الراغبين في تسخير البيانات لخدمة التنمية. ويسعى التقرير لتحقيق ثلاثة أهداف محددة:

- إجراء تحليل لمكونات بيئات البيانات الإحصائية وعناصرها الفاعلة والنظر في قدرتها على إنتاج بيانات موثوقة عن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣؛

- تحديد الثغرات والعوائق التي يواجهها هؤلاء الفاعلون؛
- وضع خارطة طريق واتخاذ تدابير ملموسة تمكِّن بلدان شمال أفريقيا من الاستفادة من ثورة البيانات وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

٣- المنهجية

جُمعت المعلومات اللازمة لإعداد التقرير من ثلاثة مصادر أساسا، أهمها:

- استعراض الوثائق: حيث أخذ في الاعتبار العمل المنجز عن ثورة البيانات في العالم وفي أفريقيا. وقد جرى أيضا استعراض التقارير، والدراسات الاستراتيجية، ووثائق عن النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا. وقد سمح هذا الاستعراض بتحديد بيئات البيانات: الجهات الفاعلة الرئيسية، والعلاقات وتفاعلاتها، والأطر السياسية والقانونية والتشريعية التي تحكم الإحصاءات والأطر التنظيمية للنظم الإحصائية الوطنية.
- المقابلات مع ذوي الخبرة: أجريت هذه المقابلات على أساس الاستبيانات مع المسؤولين والموظفين المسؤولين عن هياكل الإحصاءات القطاعية لمختلف الوزارات المتصلة مباشرة بالتنمية المستدامة والمكاتب الإحصائية الوطنية. وأجريت هذه المقابلات أثناء الزيارات التي نُظمت في خمسة بلدان هي: تونس، والسودان، والمغرب، ومصر، وموريتانيا. وقد تعلق الأمر في هذه الاستبيانات بما يلي: '١' تحديد مصادر البيانات وتوافر المعلومات الإحصائية عن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛ '٢' تحديد ما تبقى من ثغرات في البيانات والمجالات التي تتطلب مزيدا من العمل. وقد كُرس جزء هام من الاستبيانات لتقييم النظم الإحصائية الوطنية وجودة البيانات التي تم إنتاجها وتوزيعها. وقد أُجرى هذا التقييم بالاستعانة بالمدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء وإطار تقييم نوعية البيانات الذي وضعه صندوق النقد الدولي.
- اجتماع الخبراء المخصص: هذا الاجتماع نظمه المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا مع خبراء من جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية لمناقشة نتائج الدراسة وإقرارها، والتقرير المرحلي المقدم من الخبراء الاستشاريين، وكذلك غيرها من المبادرات الإنمائية عن ثورة البيانات، التي قدمها بعض الخبراء في اجتماع فريق الخبراء لإثراء التقرير النهائي عن الدراسة.

٤- الخطوط العريضة

تقوم بنية تقرير الدراسة هذا على النحو التالي:

يقدم الفصل الأول تقييما لاستعداد النظام الإحصائي الوطني في شمال أفريقيا لتوفير البيانات الأساسية وضمان رصد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وحيثما تسمح البيانات بذلك، سيكون التقييم نوعا من المقارنة: يجري تقييم نتائج توافر البيانات في بلدان شمال أفريقيا مقارنة ببلدان أخرى. ويعرض هذا الفرع صورة عن قدرة بلدان شمال أفريقيا على إنتاج البيانات المتعلقة بالتنمية. ويحدد أيضا التحديات التي تواجهها في تحقيق الرصد الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. ويعرض دراسات الحالة والابتكار وتجريب منهجيات جديدة –غير تقليدية– وُضعت في سياق ثورة البيانات، وأُعتُمدت في البلدان الأفريقية وغيرها من المناطق و/أو البلدان المتقدمة النمو. ويمكن

تعميم العديد من هذه التجارب في بلدان شمال أفريقيا ويمكنها المساهمة في تلبية الطلب المتزايد على البيانات لسد الثغرة في البيانات الحالية.

ويستعرض الفصل الثاني سياقات النظم الإحصائية الوطنية في شمال أفريقيا، ويحدد العقبات التي تحول دون جمع بيانات ذات نوعية جيدة. ويعرض نتائج التقييم الذي أجري في أوساط الموظفين والمسؤولين عن الإنتاج الإحصائي. وتركز التقييم على الجوانب النوعية '١' لإدارة الأنظمة الإحصائية، '٢' والعمليات الإحصائية الأساسية '٣' والمنتجات الإحصائية. وقد تم تنظيمه في ستة أبعاد: متطلبات النوعية (الإطار القانوني والمؤسسي)؛ وشرط النزاهة؛ والاتساق المنهجي؛ والدقة والموثوقية؛ والقدرة على استخدام البيانات والحصول عليها.

ويقترح الفصل الثالث إجراءات ملموسة للاستفادة من ثورة البيانات وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا. وتستجيب الأهداف الرئيسية لثورة البيانات بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ للحاجة إلى سد الثغرات العديدة، التي تؤثر على كامل سلسلة إنتاج البيانات واستخدامها، من حيث النصوص التشريعية والتنظيمية، والحوكمة، والإطار المؤسسي، والمعايير، وتوافر البيانات والطرائق لقياس المؤشرات الأساسية، والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية. ويشير نموذج ثورة البيانات في أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ إلى أن ينقسم الإصلاح الفعال للنظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا إلى عنصرين: '١' تعزيز النظم الإحصائية والاستثمار فيها، وهو ما يتطلب التزاما سياسيا بتحسين القدرة الإحصائية؛ '٢' وضع آليات دعم إقليمية ودولية من أجل إعداد مؤشرات قابلة للمقارنة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويضم كل واحد من العنصرين المجالات الثلاثة التي تستند إليها المبادئ الأساسية لإحصاءات الأمم المتحدة والميثاق الأفريقي للإحصاءات: البيئة التمكينية، وعملية الإنتاج الإحصائي، واستخدام البيانات ونشرها.

الفصل الأول: البيانات الإحصائية والتحول الهيكلي في شمال أفريقيا

الفرع الأول: توافر البيانات الإحصائية في شمال أفريقيا: عجز في البيانات الموثوقة لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣

على الرغم من بعض التحسن في كمية البيانات المتاحة في بلدان شمال أفريقيا (التعداد العام الأخير للسكان والمساكن، والدراسات الاستقصائية الدورية)، تبقى العناصر المكونة للنظم الإحصائية الوطنية غير كافية. ولا يزال قياس البيانات الأساسية، مثل الولادات والوفيات والنمو الاقتصادي والفقر والتجارة والحيازات الزراعية، وكذلك البيئة والأمن، ضعيفا حتى الآن، لا سيما في بلدين من البلدان الستة في المنطقة دون الإقليمية. ويتجلى هذا الضعف في ندرة البيانات (تواتر الدراسات الاستقصائية، ومحدودية حجم العينات، وعدد القطاعات المأخوذ في الحسبان) وفي ضعف نوعيتها، التي كثيرا ما تبرز بسبب وجود اختلافات كبيرة بين مختلف المصادر أو الأساليب.

أولا– العجز المزمن في البيانات الأساسية

تجد بعض بلدان شمال أفريقيا صعوبة في جمع البيانات على نحو مستمر وبكفاءة.[٢] وعموما، تملك البلدان نظاما للحالة المدنية والبيانات السكانية. ومع ذلك، يبقى التحدي في استكمال تسجيل بعض المؤشرات الاجتماعية. ومع ذلك، يتم تقدير بعض البيانات الديمغرافية من الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والتعدادات السابقة والافتراضات المتعلقة بالتوقعات السكانية.

وفي بعض البلدان، مثل السودان، يحدُّ استخدام سنوات أساس قديمة (سنة الأساس ١٩٨١–١٩٨٢) للحسابات القومية وإحصاءات الأسعار، فضلا عن الافتقار إلى البيانات المستمدة من التعدادات أو الدراسات الاستقصائية الأخيرة، من قدرتها على إنتاج إحصاءات اقتصادية موثوقة لقياس النمو والإنتاجية والفقر. ففي السودان، تعود سنة الأساس، التي تعكس هيكل الاقتصاد (قطاعات الإنتاج) وتحديد السلع المستهلكة، إلى ثمانينيات القرن العشرين. ولا تأخذ سنة الأساس هذه في الحسبان لا القطاعات الإنتاجية التي ظهرت منذ ذلك التاريخ ولا تطور هيكل الاستهلاك، وهو ما من شأنه أن يقلِّل من الثروة المنتجة حقيقة (بما أن القطاعات الجديدة لم تؤخذ في الحسان) وقلة تقدير النمو.

الإطار ١

مزايا التسجيل في الحالة المدنية

التسجيل في الحالة المدنية وإحصاءات الأحوال المدنية عبارة عن منافع عامة أساسية تعود بمزايا كبيرة على الأفراد والدول.

١– المزايا التي تعود على الأفراد

يساهم وجود نظام شامل للحالة المدنية في احترام الحقوق المدنية، وييسر الوصول إلى الخدمات العامة. وهو يساهم في بناء الهوية القانونية للأفراد والعلاقات القانونية بين الأفراد والدولة، وكذلك العلاقة بين الأفراد أنفسهم. ويساعد وجود نظام شامل للحالة

[٢] تختلف النظم الوطنية في بلدان شمال أفريقيا من بلد إلى آخر. والغرض من هذا التقرير ليس تصنيف البلدان بحسب الأداء، بل:

- تحديد القيود المفروضة على إنتاج الإحصاءات؛
- إجراء تقييم شامل لتوافر البيانات؛
- تقييم الجهود المبذولة لتنظيم الإنتاج الإحصائي.

المدنية الأفرادَ في تأكيد حقهم في الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والمخصصات المالية. وهو يمكن الأفراد من الحصول على الخدمات المالية (فتح حساب مصرفي)، والولوج إلى سوق العمل، وشراء ممتلكات أو إثبات حقوق الإرث، والمشاركة في الانتخابات، وما إلى ذلك (البنك الدولي/منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤)

٢- المزايا التي تعود على الحكومات

يمكن أن نورد ما لا يقل عن ثلاث مزايا تعود على الحكومات:

٢-١ تعزيز الحوكمة وإدارة الشؤون العامة: التسجيل في الحالة المدنية يسمح للدولة بصياغة السياسات والبرامج، وتقديم الخدمات للسكان، والتخطيط بفعالية للاحتياجات في الحاضر والمستقبل. وفي مجال الصحة، على سبيل المثال، يسمح وجود إحصاءات موثوق بها عن الاتجاهات في الوفيات وأسباب الوفاة بتحديد المخاطر الصحية العمومية والفئات المعرضة للخطر. ويساعد وجود نظام شامل للحالة المدنية واضعي السياسات على تحديد طبيعة التدخلات ومكانها وتقديم خارطة بالموارد اللازمة.

٢-٢ التحليل الدقيق للديناميات الديمغرافية: لإحصاءات الحالة المدنية مزايا واضحة مقارنة بالبيانات التي تنتجها التحقيقات. وهي تساعد على تقديم تقديرات دورية للمواليد والوفيات على مختلف المستويات: المستوى الوطني ودون الوطني والإقليمي. وهذه التقديرات أساسية لفهم ديناميات النمو السكاني، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام خدمات التأمين والضمان الاجتماعي. كما تسمح بوضع توقعات ديمغرافية موثوق بها.

٢-٣ تحسين فعالية العمليات الانتخابية: توفر النظم الكاملة للتسجيل في الحالة المدنية قوائم شاملة ومحدّثة للأشخاص المؤهلين للتصويت في الاقتراعات المختلفة. والقوائم الانتخابية التي لا تعتمد على الحالة المدنية، غير موثوقة بشكل كبير وضارة بالطابع الديمقراطي للانتخابات.

٣- المزايا التي تعود على رصد أهداف التنمية المستدامة

تعد نظم الحالة المدنية مصدر البيانات الأكثر موثوقية لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتيح وجود نظام مكتمل بتوافر بيانات دقيقة لازمة لقياس المؤشرات المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي، والحد من وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفاسية، الحد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرها من الأمراض، ومن التفاوتات الاجتماعية والجغرافية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين.

ويحدد الجدول ١ البلدان التي أجرت دراسة استقصائية واحدة أو تعدادا سكانيا واحدا على الأقل منذ عام ٢٠٠٠ بشأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الخمسة المحددة ألا وهي: السكان، ونفقات معيشة الأسر المعيشية، وهيكل القطاع الزراعي وملكية الأراضي، والقوى العاملة، والقطاع غير الرسمي (مؤسسة مو إبراهيم، ٢٠١٦). وعلاوة على ذلك، فإن ليبيا وسائر بلدان شمال أفريقيا أجرت تعدادا للسكان في السنوات العشر الأخيرة. بيد أن ثلاثة بلدان، وهي الجزائر، ومصر، والمغرب أجرت تعداد واحدا للقطاع الزراعي منذ عام ٢٠٠٠.[٣] وتستحق هذه الحالة اهتماما خاصا بالنظر إلى أهمية القطاع الزراعي في الإنتاج الوطني وإيجاد فرص العمل. وتستند المنهجية المستخدمة في جميع بلدان شمال أفريقيا تقريبا لتجميع حسابات القطاع الزراعي إلى مصادر إحصائية متطورة. والواقع أن وزارات الزراعة، بالإضافة إلى نشر الإحصاءات الإدارية، تنشر نتائج الدراسات الاستقصائية الإحصائية المتعلقة بإنتاج المحاصيل، والأسعار، وأعداد الماشية.

وتعد تونس والمغرب البلدين الوحيدين اللذين يستخدمان نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. أما موريتانيا فقد تحولت للتو إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وقُدِّمت النتائج الأولية للحسابات القومية المقدمة إلى الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الإحصائي الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ولا تزال البلدان الأخرى تستخدم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بل وحتى نظام عام ١٩٦٨ (السودان). وهذا يثير مسألة القابلية لمقارنة معدلات النمو. وفي كثير من الأحيان يكون الناتج المحلي الإجمالي استقراء استنادا إلى أرقام السنة السابقة. وقد

[٣] في تونس، أول تعداد للقطاع الزراعي سيجرى خلال الفترة ٢٠١٨ –٢٠٢٠.

استخدمت فرضيات (أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية، وما إلى ذلك)، في تقييم الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك، ينبغي مواصلة النظر في الأرقام باعتبارها فرضيات نمو بدلا من اعتبارها ملاحظات.

وقد أجرت خمسة بلدان، مصر، وموريتانيا، والمغرب، وتونس، والسودان، دراستين استقصائيتين على الأقل عن الحد من الفقر (أو الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية) خلال السنوات العشر الأخيرة. بيد أنه، بالنسبة لبعض البلدان، بما فيها السودان وموريتانيا، فإن الدراسات الاستقصائية غير قابلة للمقارنة من زاوية منهجية. وتبقى التغيرات في مستويات الفقر وعدم المساواة غير معروفة إلى حد كبير.

الجدول ١

توافر البيانات الأساسية في بلدان شمال أفريقيا

المجال	أساليب جمع البيانات	الوضع في بلدان شمال أفريقيا
التسجيل في الحالة المدنية	إحصاءات الحالة المدنية؛ التعدادات؛ الدراسات الاستقصائية	تتوافر البلدان على نظام شامل لتسجيل الحالة المدنية، محدود وعلى مستويات مختلفة.
السكان	التعدادات	باستثناء ليبيا، أجرت جميع البلدان تعدادات خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.
الفقر وعدم المساواة	الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية	الدراسات الاستقصائية في السودان وموريتانيا غير قابلة للمقارنة من الناحية المنهجية.
النمو الاقتصادي	الحسابات القومية؛ البيانات الإدارية	تونس والمغرب هما البلدان الوحيدان اللذان يستخدمان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
الزراعة	التعدادات	تجري الجزائر، والمغرب، ومصر تعدادات زراعية.
العمالة	الدراسات الاستقصائية	تجري الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس دراسات استقصائية للعمالة.

ثانيا– التحديات الرئيسية للإبلاغ عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

تضع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا على المحك. ولا تملك بعدُ جميع البلدان بيانات للعديد من المؤشرات وتواجه صعوبات كبيرة. ولا تزال هناك تحديات كبيرة ذات طابع منهجي واستراتيجي ينبغي التغلب عليها، بما في ذلك الحاجة إلى التوفيق بين إنتاج البيانات الموجهة لرصد الأهداف الإقليمية والعالمية وإنتاج بيانات لخدمة العمل العام على الصعيد الوطني.

وتتطلب خطتا عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ كمية كبيرة من البيانات من أجل الرصد. وتشتمل خطة عام ٢٠٣٠ على ١٧ هدفا و١٦٩ غاية مقسمة إلى ٢٣٢ مؤشرا. أما خطة عام ٢٠٦٣ فتتضمن ٢٠ هدفا و١٧٤ غاية. وحددت الخطة الأولى التي وضعتها مفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤–٢٠٢٣، لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، ٦٣ مؤشرا رئيسيا، منها ٤٠ مطابقة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٧).

الرسم البياني ١

أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣

المصادر: مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧. تقرير عن التنمية المستدامة في أفريقيا: رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

ثانيا– ١عجز في البيانات الموثوقة لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣

يسمح وجود خارطة عن توافر البيانات بإتاحة عناصر ذات صلة من أجل تحليل وفهم القدرات الحالية لبلدان شمال أفريقيا على إنتاج مؤشرات موثوقة بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وينبغي أيضا أن تعكس البيانات ذات الجودة مفهوم المؤشر وتعاريفه ومنهجياته. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتوافق وتواتر البيانات وقدرتها على أن تكون مصنفة بحسب السن والجنس والموقع والدخل، والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة والإعاقة، من أجل الاستجابة على النحو الملائم للمبدأ الأساسي لهدف التنمية المستدامة المتمثل في ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''. ويطرح مدى توافر البيانات اللازمة لرصد الخطتين في شمال أفريقيا تحديا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٤٦ في المائة من البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة جُمعت في الجزائر، و٤٣ في المائة في مصر، و٤٨ في المائة في المغرب، و٣٥ في المائة في السودان، و٣٨.٥ في المائة في تونس.

الإطار ٢

تقييم مدى استعداد النظم الإحصائية لبلدان شمال أفريقيا لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣

لتقييم استعداد بلدان شمال أفريقيا في مجال رصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، قدمنا استبيانات للمسؤولين عن الإحصاءات في الوزارات المختلفة والمكاتب الإحصائية الوطنية المعنية بإنتاج البيانات المتعلقة بالتنمية. وتتعلق هذه الاستبيانات بالتنمية المستدامة. ويتعلق الأمر بما يلي: '١' تحديد مصادر البيانات وتوافر المعلومات الإحصائية،'٢' تحديد الثغرات والمجالات التي تتطلب مزيدا من العمل. تم وضع الاستبيان المتعلق بتحديد مجالات البيانات خصيصا لتحديد مدى توافر البيانات وتواترها. وحسب توافر البيانات، جُمعت معلومات إضافية، مثل تواتر جمع البيانات وتصنيفها حسب الخصائص الفردية (العمر والجنس والموقع والدخل والأصل الإثني والوضع كمهاجر والإعاقة). والهدف من ذلك هو دراسة ما إذا كان نظم جمع البيانات يمكن أن تلبي، بشكل مناسب، المبدأ الأساسي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''.

واستنادا إلى المعلومات التي جُمعت، فإن تفسير النتائج يثير بعض المشاكل: ففي بعض الحالات، لم يقدّم موظفو المكاتب الإحصائية أي معلومات بسبب عدم معرفتهم بالبيانات التي عادة ما تنتجها إدارات أو وكالات أخرى غير إداراتهم ووكالاتهم. وفي حالات أخرى، لم تكن مؤشرات خطة عام ٢٠٣٠ واضحة المعالم بعدُ، وهو ما قد يجعل من الصعب على المجيبين الوطنيين تحديد البيانات الوطنية اللازمة للرصد (مثلا: المؤشر ١–أ–١: نسبة الموارد المحلية التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر؛ أو المؤشر ٨–٩–٢: نسبة الوظائف في قطاع السياحة المستدامة مقارنة بالعدد لإجمالي للوظائف في الصناعة والسياحة). وكشف التقييم أيضا أوجه عدم اليقين فيما بين المجيبين بشأن مدى توافر البيانات اللازمة لإنتاج بعض المؤشرات. وقد رد بعض المسؤولين بأنهم لا يعرفون ما إذا كان بعض البيانات مُنتجة في تلك البلدان. فعلى سبيل المثال، لا يعرف بعض المجيبين ما إذا كانت البيانات المطلوبة للمؤشر العالمي ٣–٩–١ (الوفيات التي تعزى إلى تلوث الهواء المحيط وفي المساكن) والمؤشر ٣–٩–٢ (الوفيات التي تعزى إلى المياه غير المأمونة، وعدم كفاية المرافق الصحية والممارسات الصحية السيئة) قد جُمعت؛ لأنها يمكن أن تكون قد جُمعت في إطار البحث المستقل وغير المتصل بالمؤسسات الرسمية للإحصاءات

وينبغي أن تكون الدراسات الاستقصائية عن مدى توفر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حذرة لأن تعاريف جميع المؤشرات والبيانات لم تحدد بصورة واضحة. وقد تمت استشارة عدد كبير من المصالح المنتجة للبيانات بشأن مؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة الـ٢٣٢ المدرجة في قائمة أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتتسم المؤشرات بطبيعة متغيرة. وهي تتخذ شكل نسب، أو معدلات متوسطة سنوية، أو حسابات، أو حالة التشريع. وبحكم الواقع لا تدخل بعض المؤشرات في مجال الإحصاء، وإنما في تنفيذ السياسات العامة. ومن ثم فإن المؤشر ثنائي (الإجابة بنعم أو لا) يصف حالة البلد في إطار السياسة العامة أو التشريع. ولذلك، لا يمكن أن يقع ذلك على عاتق المعاهد الوطنية للإحصاءات التي هي في أفضل الأحوال جهة تتولى جمع البيانات الإحصائية.

الإطار ٣

المؤشرات الإحصائية مقابل المؤشرات غير الإحصائية

يتم **إنتاج المؤشرات الإحصائية المتاحة** وتوزيعها على الصعيد الوطني- ويتعلق الأمر بالمؤشرات التي تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية أو إدارات الإحصاءات في الوزارات المختلفة بجمعها وتجميعها.

المؤشرات الإحصائية غير المتوفرة لم يتم تجميعها لعدة أسباب:

- هي مؤشرات لا يمكن حسابها بسبب عدم توفر أو تعقيد البيانات اللازمة لوضعها؛
- هي مؤشرات لا تُنتج الوقت الراهن ولكنها يمكن أن تُنتج على المدى القصير والمتوسط والطويل- ومع ذلك، ينبغي توضيح تعريفها (المؤشر ١١-٧-١: متوسط نسبة المساحة الحضرية المبنية المخصصة للأماكن العامة، حسب نوع الجنس والعمر وحالة الإعاقة)؛

المؤشرات غير الإحصائية لا تتعلق بالإحصاء، بل بتنفيذ السياسات العامة (مثل المؤشر ١٠-٧-٢، بما أن هناك عددا البلدان لم تنفذ سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة).

ومن بين المؤشرات الـ٢٣٢ تعتبر ٣٧ منها غير إحصائية. ومن ثم فإن الهدف ١: ”القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان“ يتضمن مؤشرا ذا طابع غير إحصائي. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت البلدان قد نفذت سياسات أو استراتيجيات أو خططا للحد من مخاطر الكوارث، على النحو الذي يبينه المؤشر ١-٥-٣ ”عدد البلدان التي اعتمدت ونفذت استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث وفقا لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث“ (٢٠٣٠-٢٠١٥).

الرسم البياني ٢

توافر مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة في تونس

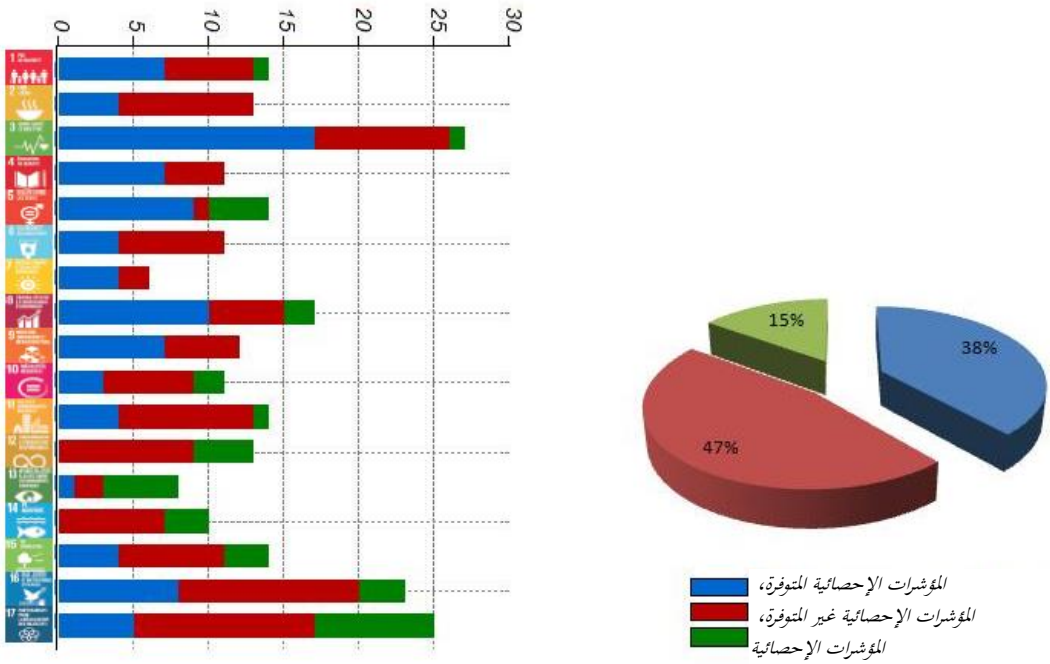

والأهداف التي يتوافر بشأنها أكبر عدد من المؤشرات تتعلق بالمواضيع التي تعرفها وتدرسها جيدا الدوائر الإحصائية مثل العمل، والنمو الاقتصادي، والتعليم، والصحة. ويتضمن الهدف ٨ ''توفير فرص العمل اللائق والنمو الاقتصادي'' على سبيل المثال ١٤ مؤشرا متاحا من بين ١٧ للجزائر، و١٣ لمصر، و١٢ للمغرب و١٠ لتونس. وعلى العكس من ذلك، فإن الأهداف التي تتوافر بشأنها المؤشرات بصورة أقل نسبيا كثيرا ما تشير إلى موضوعات أكثر ابتكارا أو أكثر صعوبة لدراستها مثل التنوع البيولوجي والسلام والعدالة. وهذه هي حال الهدف ١٤: ''الحياة المائية'' الذي لا يتوافر بشأنه أي مؤشر من بين المؤشرات العشرة بالنسبة لتونس؛ بينما تتوافر ٣ مؤشرات لمصر ولا شيء للمغرب.

الرسم البياني ٣

توافر مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

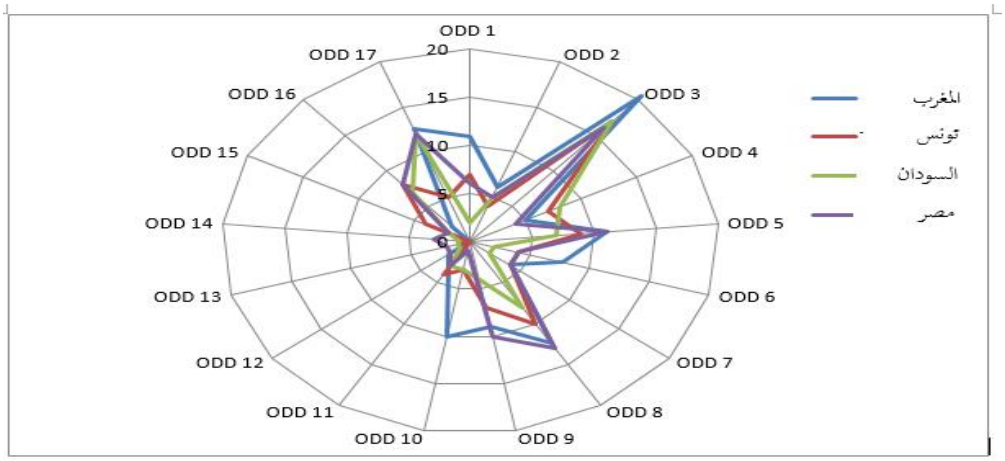

الإطار ٤

توافر المؤشرات استنادا إلى تصنيف الأمم المتحدة حسب الفئة

على الصعيد الدولي، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مصنفة في ٣ فئات:

الفئة الأول: مؤشر واضح من حيث المفهوم، ومنهجية متبعة وموحدة عالميا، وبيانات تُنتجها البلدان بانتظام؛

الفئة الثانية: مؤشر واضح من حيث المفهوم، ومنهجية متبعة وموحدة عالميا، وبيانات منتجة في حينها أو غير موجودة؛

الفئة الثالثة: مؤشر لا توجد بشأنه منهجية أو أن منهجيته قيد الاختبار/الوضع.

وبالإضافة إلى الافتقار إلى البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة، فإن البيانات المتاحة مجزأة وقديمة، وفي بعض الأحيان غير كافية، ولذلك من الصعب مقارنتها. وبالنسبة لبعض المؤشرات، لا توجد بيانات إلا لعام واحد.

ثانيا – ٢ صعوبات في توفير مؤشرات تفصيلية

تتطلع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى عالم يسوده احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، عالم خال من التمييز. والرسائل التي تحملها أهداف التنمية المستدامة هي: ''عدم ترك أي أحد خلف الركب،'' و''ضمان الوفاء بالغايات الموضوعة لصالح جميع الأمم والشعوب وجميع شرائح المجتمع،'' و''بالوصول أولا إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب''.

وتبين ملاحظة البيانات المتاحة في شمال أفريقيا أن ٥ بلدان من بين ٧ قادرة على إنتاج مؤشرات بشأن الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، و٣ (الصحة الجيدة والرفاه) و٤ (التعليم الجيد). ويمكن تقسيم هذه المؤشرات وفق خصائص فردية حسب نوع الجنس والسن والإقامة (حضري/ريفي). ومع ذلك، لا تتوافر لدى أي بلد بيانات مصنفة حسب الثروة والدخل والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة أو الإعاقة. ففي تونس على سبيل المثال، يمكن أن تكون ٢٩ في المائة من البيانات المتاحة عن الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه مصنفة حسب نوع الجنس، وتبلغ ٢٢ و١٣ في المائة على التوالي حسب مكان الإقامة والعمر.

وفي بعض الحالات، قد تختلف المعايير الوطنية في مجال جمع البيانات الإدارية. فاستمارات التعدادات المدرسية على سبيل المثال تشير إلى أن قرابة جميع البلدان تجمع البيانات عن الطلبة حسب الخصائص القائمة على المناطق الحضرية/الريفية ونوع الجنس. ومع ذلك، فإن البيانات عن الأطفال المعرضين للخطر أو ذوي الإعاقة لا تُجمع إلا في عدد قليل جدا من البلدان (الجزائر، والمغرب، وتونس)؛ وثمة فئات أخرى من السكان (الرُّحل والمشردون) غائبة تماما عن معظم الإحصاءات الوطنية (لا سيما موريتانيا والسودان).

الإطار ٥

المستويات الأربعة لرصد أهداف التنمية المستدامة

يوصى التقرير التجميعي للأمين العام للأمم المتحدة (الأمين العام ٢٠١٥) بالنظر في أربعة مستويات لرصد أهداف التنمية المستدامة، الصعيد الوطني، والإقليمي والمواضيعي والعالمي، لكل منها غرض مختلف، وتتضمن عددا من المؤشرات التي تتباين تبعا لذلك.

المستويات الأربعة لرصد أهداف التنمية المستدامة

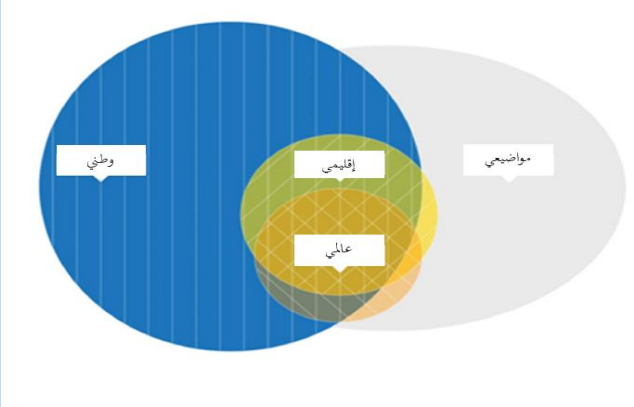

الرصد على المستوى المواضيعي: يضيف مستوى رصدٍ للمؤشرات القابلة للمقارنة في قطاع معين (مثل التعليم والبيئة والطاقة والصحة) أو قضية شاملة (مثل المسائل الجنسانية). وتتيح المؤشرات المواضيعية إطارا لرصد التقدم المحرز على أساس قابل للمقارنة على الصعيد عبر الوطني، وتقدم رؤية للأولويات القطاعية أكثر عمقا من إطار الرصد العالمي.

الرصد على الصعيد العالمي: يقوم على مجموعة محدودة من المؤشرات المتوائمة مع المعايير الدولية الموحدة والمختارة بعناية من أجل تقديم لمحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق كل من الأهداف. وحددت هذه المؤشرات في المقام الأول انطلاقا من البيانات الرسمية والقابلة للتطبيق على جميع البلدان، ولكن بعضها لا يغطي سوى مجموعة فرعية من البلدان (الملاريا لا ينطبق على بلدان المناطق المعتدلة، والبلدان غير الساحلية لا تجمع بيانات عن المحيطات).

الرصد على المستوى الإقليمي: يتيح منبرا لتبادل المعارف، واستعراض الأقران والتعلم المتبادل بين المناطق. ولا يمكن إلا لمجموعة من المؤشرات أن تساعد على أخذ الأولويات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بعين الاعتبار (تشترك فيها بلدان منطقة معينة). وتهدف بعض الأطر إلى رصد أهداف التنمية المستدامة تحديدا في سياق السياسات الإقليمية. وهذه هي حال مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدى الاتحاد الأوروبي، التي تتألف من ١٠٠ مؤشر تسمح برصد أهداف التنمية المستدامة الـ١٧. وفي سياق مختلف، وضع الاتحاد الأفريقي مجموعة طموحة من الأهداف الإنمائية للمنطقة في إطار خطة عام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''. وتوائم هذه الخطة بين الأهداف والمؤشرات في إطارها الإقليمي بشأن أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تشمل أيضا مؤشرات أخرى خاصة بالمنطقة (الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٥)

الرصد على الصعيد الوطني: يحدد كل بلد عدد وطبيعة المؤشرات الوطنية التي قد لا تكون قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي. وتتيح البيانات الوطنية المزيد من الفرص لتوجيه القرارات السياسية المتعلقة باستعراض الاختلافات بين المناطق دون الإقليمية، والفئات المحرومة في كل بلد، وغيرها من المجالات الهامة للسياسات الوطنية والمحلية. ومن ثم، يمكن للأطر الوطنية للمؤشرات التعرُّف على السياقات المحلية بشكل أفضل. وسيتم أيضا إدراج مجموعة محدودة من المؤشرات العالمية للرصد في جهود الرصد الوطنية. وعلى الرغم من أنه يمكن استخلاصها من مصادر بيانات رسمية، فإنه يمكن للبلدان أيضا أن تقرر إدراج البيانات غير الرسمية في المؤشرات الوطنية.

المصادر:

Indicators and a Monitoring Framework for the Sustainable Development Goals: Launching a data revolution for the SDGs, 2015 (A report to the Secretary-General of the United Nations by the Leadership Council of the Sustainable Development Solutions Network; Guido Schmidt-Traub, Eve de la Mothe Karoubi, and Jessica Espey).

ثانيا–٣ الحذر في استعراض البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

تُستمد المعلومات الإحصائية اللازمة لحساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تنشرها المكاتب الإحصائية الوطنية، من الدراسات الاستقصائية، والتعدادات، ومن البيانات الإدارية والمحاسبية. وبالنظر إلى إجراءات جمع البيانات،

وتواتر الدراسات الاستقصائية ومنهجيات الجمع، يجب أخذ النتائج بكثير من الحذر. وتقدم الأمثلة التالية، على سبيل المثال لا الحصر، لمحة عامة عن أوجه عدم اليقين والفروق الدقيقة في بناء هذه المؤشرات.

ومعدلات الفقر التي تظهرها الإحصاءات الرسمية هي في واقع الأمر تقديرات. كما أنها تنطوي على هوامش خطأ تنجم عن الطريقة التي تُحسب بها. وفي الواقع، فإن معدل الفقر يستند عموما إلى دراسات استقصائية عن استهلاك الأسر المعيشية (تقوم بها المكاتب الإحصائية الوطنية). وتُقارن هذه النتائج في بعض الأحيان بمصادر إدارية. وتُطرح المشكلة بصفة خاصة في البلدان التي تكون فيها الدراسات الاستقصائية أقل تواترا، وحيث تكون تقديرات معدلات الفقر قائمة بالضرورة على أساس افتراضات.

وفي بلدان شمال أفريقيا، لا تملك سوى مصر، وموريتانيا، والمغرب، وتونس بيانات مستمدة من دراسات استقصائية عن الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨. أما بالنسبة للجزائر فالتقديرات الحالية لمعدلات الفقر قائمة على أساس الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١١. وهذا يعني أن التقديرات المتعلقة بالـ٣٢٠ ألف شخص (٠.٨ في المائة من السكان) الذين كانوا يعيشون دون ١.٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم (فقر مدقع)، ووفقا لأحد تقدير رسمي للفقر، حُسبت انطلاقا من دراسة سابقة.

ومن المشاكل الرئيسية التي تم تحديدها في حساب معدل الفقر هو أن الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية أغفلت العديد من الفئات: فالمشردون والأشخاص الذين تؤويهم المؤسسات الخيرية (المعوقين، المسنين وما إلى ذلك) والسكان المتنقلون بلا عنوان، رُحَّلا أو رعاةً، غير محددين في تشكيلة عينة الأسر المعيشية (لا سيما في الجزائر، وموريتانيا، والسودان). وفي الممارسة العملية، تتجاهل الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية الأشخاصَ الذين يعيشون في الأحياء الحضرية الفقيرة (بسبب صعوبة تحديدهم وإجراء مقابلة معهم) والأماكن الخطرة. وبعبارة أخرى، فإن الفئات السكانية التي تريد أهداف التنمية المستدامة الوصول إليها –عدم ترك أي أحد خلف الركب– لا تشملها الدراسات.

شكوك في بيانات وفيات الرضع: تملك جميع بلدان شمال أفريقيا نظما شاملة للتسجيل في الحالة المدنية، ولكن سجلها للولادات والوفيات غير كامل. ومن ثم، فإن البيانات المتعلقة بوفيات الرضع تشكل تحديا، حيث إنها تستند بوجه عام إلى الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية (دراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات صادرة عن اليونيسيف). وفي عدة حالات، تجمع هذه الدراسات الاستقصائية معلومات غير مكتملة عن المواليد والوفيات. فهي تتخلى عن التاريخ الكامل للولادات. ومن ثم فإن تقديرات وفيات الرضع تسند إلى افتراضات.

الوفيات النفاسية، تحدٍّ لا بد من مواجهته: في بلدان شمال أفريقيا، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في مجال الوفيات النفاسية. ففي بعضها من الصعب القيام في الوقت الملائم بقياس عدد النساء اللائي يفقدن أرواحهن كل سنة نتيجة لمضاعفات الولادة والمخاض، وخلال فترة ٤٢ يوما بعد الوضع، بل وحتى أثناء الوضع. ومن الناحية النظرية، يمكن الحصول على البيانات من سجلات المستشفيات، ولكن العديد من النساء في بلدان شمال أفريقيا يمُتن خارج المستشفيات. وهذا يُطلق العنان للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية فيما يتعلق بتقدير الوفيات النفاسية.

بيد أن استخدام الدراسات الاستقصائية في هذا السياق يطرح إشكالية. ويمكن لحساسية الوفيات النفاسية أن تحمل أفراد الأسرة على عدم الإفصاح عن أسباب الوفاة في الردود على الاستبيانات. وبصورة أعم، فإن الوفيات النفاسية نادرة نسبيا (تقاس بكل ألف مولود حي، مقارنة بمعدل وفيات الرضع التي تقاس بكل ألف مولود). ومن المرجح أن تجد دراسة استقصائية للأسر المعيشية قليلا من المجيبين الذين عرفوا وفاة نفاسية في أسرتهم المعيشية أو توفي لهم أخ أو أخت

لأسباب تتعلق بالحمل. وبذلك يكون هامش الخطأ المرتبط بتقديرات الوفيات النفاسية مرتفعا جدا. وبالنسبة لمعظم البلدان في شمال أفريقيا، يتم تقدير الوفيات النفاسية على أساس هذا النمط.

ويقدم الجدول ٣ الاتجاهات في تقديرات معدل الوفيات النفاسية في بلدان شمال أفريقيا السبعة في عام ٢٠١٥. وفي موريتانيا، بلغ عدد وفيات الأمهات ٦٠٢ في عام ٢٠١٥، ولكن فاصل الثقة يفيد بأنه ربما يتراوح بين ٥١٦ و١٣٧٧. وإذا كان العدد الحقيقي للوفيات النفاسية أدنى من العتبة الدنيا لفاصل الثقة في ١٩٩٠، ولكن عند العتبة العليا في عام ٢٠١٥، فإن عدد الوفيات النفاسية يمكن عندئذ أن يزداد خلال الفترة. ولا تشكك هوامش الخطأ المرتفعة في مستويات الوفيات النفاسية فحسب، بل في اتجاهاتها أيضا.

الجدول ٢

معدل وفيات الرُّضع حسب كل بلد (٢٠١٥)

	معدل الوفيات النفاسية						متوسط التغيّر السنوي في معدل الوفيات النفاسية ١٩٩٠-٢٠١٥	فترة عدم التيقن في التغيّر السنوي في معدل الوفيات النفاسية	
	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥		التقدير الأدنى	التقدير الأعلى
الجزائر	٢١٦	١٩٢	١٧٠	١٤٨	١٤٧	١٤٠	١.٨	- ٠.٨	٣.٥
مصر	١٠٦	٨٣	٦٣	٥٢	٤٠	٣٣	٤.٧	٣.٨	٥.٩
ليبيا	٣٩	٢٥	١٧	١١	٩	٩	٥.٧	٢.٨	٨.٨
المغرب	٣١٧	٢٥٧	٢٢١	١٩٠	١٥٣	١٢١	٣.٨	٢.٧	٥.١
موريتانيا	٨٥٩	٨٢٤	٨١٣	٧٥٠	٧٢٣	٦٠٢	١.٤	- ١.٢	٣.٢
السودان	٧٤٤	٦٤٨	٥٤٤	٤٤٠	٣٤٩	٣١١	٣.٥	٢.٠	٥.٤
تونس	١٣١	١١٢	٨٤	٧٤	٦٧	٦٢	٣.٠	١.٤	٤.٣

المصادر:

Trends in maternal mortality: 1990 to 2015 Estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and the United Nations Population Division (Tendances de la mortalité maternelle : estimations de lesti, de l de lat, du FNUAP, du Groupe de la Banque mondiale, de la Division de la population du Secr la Div de lde l, 1990-2015).

الإطار ٦

الموثوقية الإحصائية للبيانات الإدارية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة

البيانات الإدارية هى البيانات التى تُجمع من طائفة واسعة من المؤسسات العامة. وتشكل مجموعة غير متجانسة من البيانات تقيس في أغلب الأحيان النتائج الفورية أو الوسيطة، مثل عدد الأطباء لكل مريض في المستشفى أو المنطقة، وعدد الوظائف التى أنشأتها الوزارة في أعقاب منح إعانة أو عدد الطلبة حسب كل تخصص.

وتتسم البيانات الإدارية بحجمها الكبير، فضلا عن أنها عموما تُحفظ وتدار بشكل لامركزي، في العديد من الأجهزة أو الإدارات القطاعية. وفي بعض بلدان شمال أفريقيا، يخضع إنتاج هذه الإحصاءات لاتفاقات بين الديوان الوطني للإحصاء وهذه الإدارات ما يسمح بالتالي بوضع مؤشرات إحصائية ذات نوعية جيدة.

ويوضح المثال التالي التكامل بين الإحصاءات الرسمية والبيانات الإدارية.

مثال: البيانات ذات المصادر الإدارية التى تُنتجها مختلف الإدارات بهذه الطريقة تجمعُها المكاتب الإحصائية الوطنية. وهى تتصل بمجمل القطاعات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية. وهى مجهزة ومتحقَّق منها ومتاحة للمستخدمين، لا سيما لتلبية الاحتياجات بشكل

عام واحتياجات الحسابات القومية بوجه خاص. واستخدام مصادر البيانات هذه، وتوقيت تلقى بعضها يطرح مشاكل في بعض الأحيان. وقد تم أيضا تحديد تحديات تتعلق بالمضمون (الوحدات المعنية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات والنطاق والتواتر، وإمكانية الحصول على المواد والموقع).

المصدر: خبراء استشاريون.

الفرع الثاني: تسخير ثورة البيانات لسد العجز في الإحصاءات

أولا– تعريف ثورة البيانات[٤]

يعرِّف فريق الخبراء الاستشاريين المستقل التابع للأمم المتحدة المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة ثورةَ البيانات باعتبارها ''انفجارا في حجم البيانات، والسرعة التي تُنتج بها، وعدد منتجيها، ونشرها، وتنوع موضوعاتها، تتسبب فيه التكنولوجيات الجديدة، مثل الهواتف المحمولة وإنترنت الأشياء، والمصادر الأخرى مثل البيانات النوعية، والبيانات المستقاة من المواطنين، والبيانات المستقاة من التصورات''. وتتعلق هذه الثورة بتزايد الطلب على البيانات من جميع شرائح المجتمع. وبالنسبة لفريق الخبراء الاستشاريين، فإن ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة هي ''تكامل البيانات الجديدة والتقليدية لإنتاج معلومات عالية الجودة وأكثر تفصيلا، تكون متاحة في الوقت المناسب وأنسب ملاءمة متعددة الأغراض والمستخدمين، لا سيما بهدف تشجيع ورصد التنمية.'' وهي تتوافق مع ''زيادة الفائدة من البيانات من خلال الانفتاح والشفافية الكبيرين، وتجنب التعدي على الخصوصية وحقوق الإنسان التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام غير المبرر لبيانات الأفراد والجماعات، والتقليل إلى أدنى حد من أوجه عدم المساواة التي يمكن أن تنشأ عندما يتعلق الأمر بإنتاج البيانات والوصول إليها واستخدامها''. وأخيراً، فإنها تمتد إلى ''سكان أكثر اعتماداً على الذات، وسياسات وقرارات محسنة، وزيادة المشاركة والمساءلة، ما يؤدي إلى نتائج أفضل للناس والكوكب''.

وتسمح عملية إشراك طائفة واسعة من دوائر مستخدمي البيانات، فضلا عن مصادر البيانات المبتكرة، والأدوات والتكنولوجيات لإنتاج بيانات مصنفة، باتخاذ القرارات، وتقديم الخدمات، وإشراك المواطنين؛ والمعلومات التي تسمح لأفريقيا بتولي الحديث عن نفسها بنفسها. وهي ''شراكة تجمع بين جميع دوائر البيانات وتحترم مبادئ الإحصاءات الرسمية، فضلا عن الانفتاح عبر سلسلة قيمة البيانات، لإنشاء نظام بيئي غني ينتج البيانات وعلى أساس نهج موجه نحو المستخدم لتحقيق الصالح العام والتنمية الشاملة للجميع'' (عالَم جدير بأخذه الحسبان: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة، فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، ٢٠١٤).

ويمكن أن تكون الإجراءات الرئيسية التي دعا إليها توافق الآراء بشأن البيانات الأفريقية لمواكبة ثورة البيانات والرصد الفعال لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في البلدان الأفريقية على النحو التالي:

- ''إقامة بيئة شاملة للبيانات تشمل الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والشركاء الإنمائيين الذين يمكنهم فهم الجوانب الإعلامية لاتخاذ القرارات في مجال التنمية بطريقة

---

[٤] انظر،

(Un monde qui compte : mobiliser la révolution des données pour le développement durable, Groupe consultatif d'experts indépendants sur la révolution des données pour le développement durable, 2014).

(عالَم جدير بأخذه الحسبان: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة، فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، ٢٠١٤).

منسقة. ويجب على الحكومات أن تقوم بدور استباقي في إشراك هذا المجتمع المحلي، ويجب على أصحاب المصلحة الآخرين تسليط الضوء على الشراكة مع الحكومة''؛

- ''كخطوة أولى حاسمة في تعزيز بيئة البيانات، إجراء تقييم للاحتياجات من حيث القدرات، والأطر القانونية والمالية، والمؤسسات المشاركة، ومواطن القوة والثغرات في البيانات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل التعرف على أدوار مختلف أصحاب المصلحة ووضع خارطة طريق قابلة للتطبيق تحدد المعالم الرئيسية''؛

- ''يجب على الحكومات أن تتولى زمام العملية حتى يكون تمويل تكاليف إنتاج أي بيانات مطلوبة وتعميمها من موارد تأتي من مصادر وطنية ومستدامة''؛

- ''يجب إعادة تقييم الاستراتيجيات الوطنية الحالية في مجال التنمية الإحصائية بحيث يمكن أن تشمل جميع دوائر مستخدمي البيانات''؛

- ''يجب على الحكومات تحديد هيكل يمكن أن يصدِّق على البيانات المفتوحة التي تنتجها دوائر البيانات، استنادا إلى معايير معترف بها للجودة والموثوقية والفرص والأهمية لاحتياجات المعلومات الإحصائية الواردة من مختلف أصحاب المصلحة''؛

- ''يجب أن يكون وضع نظم تسجيل الأحوال المدنية التي تنتج بيانات هامة وموثوقة حجر الزاوية في ثورة البيانات. وبالمثل، يجب دعم نظم البيانات المتعلقة بالسكان والاقتصاد والعمالة والصحة والتعليم وإدارة الأراضي والزراعة لضمان إنتاج بيانات موثوقة في الوقت المحدد للمساعدة في عملية اتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والمحلي''؛

- ''يجب اعتماد شراكات بين القطاعين العام والخاص وتشجيعها وتعزيزها كاستراتيجية لنقل المعارف وتعزيز التعاون المستدام''؛

- ''ينبغي، قدر الإمكان، توسيع نطاق انطباق قواعد ومعايير البيانات الرسمية ليشمل جميع البيانات لتحسين صحتها وموثوقيتها''؛

- ''يجب تشجيع المنهجيات والتكنولوجيات الابتكارية والمتكاملة، بما في ذلك الاستشعار عن بعد والتحليل الجغرافي المكاني، بهدف تحسين جمع البيانات وتحليلها واستخدامها''؛

- ''إدماج البيانات والمؤشرات الإحصائية المراعية للاعتبارات الجنسانية في الرصد والتقييم''؛

- ''ينبغي للمؤسسات الأفريقية (مصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي) أن تتولى زمام تنفيذ توافق الآراء بشأن ثورة البيانات بمساعدة الشركاء الإنمائيين (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير التنمية المستدامة في أفريقيا: رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٧).

الإطار ٧

مبادئ توافق الآراء بشأن البيانات في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٥)

- ''يجب تصنيف البيانات في أدنى مستويات الإدارة العامة حسب نوع الجنس والعمر والدخل والإعاقة والفئات الأخرى''؛
- ''يجب حساب عدد السكان لأخذهم في الحسبان. ويجب أن تكون نظم التسجيل في الحالة المدنية مجانية ومتاحة''؛
- ''البيانات الرسمية تخص الشعب ويجب أن تكون مفتوحة للجميع. ويجب أن تكون مفتوحة بشكل افتراضي''؛
- ''يجب على دوائر مستخدمي البيانات أن تعتمد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية كنقطة انطلاق''؛
- ''هناك حاجة إلى إنشاء نظام لإدارة منظومة البيانات وتنسيقها''؛
- ''يجب على الحكومات الأفريقية أن تعترف بالبيانات المفتوحة التي توفرها أوساط مستخدمي البيانات الموثوق به بوصفها مصادر صحيحة للمعلومات الإحصائية على الصعيد الوطني''؛
- ''ينبغي اعتماد التكنولوجيا والأشكال الجديدة للبيانات وغيرها من الابتكارات بصورة فعالة''؛
- ''ينبغي لدوائر مستخدمي البيانات التشجيع على تعزيز ثقافة بيانات قائمة على الطلب عبر كامل المنظومة''؛
- ''يجب احترام البيانات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية''؛
- ''يجب ترجمة البيانات إلى معلومات بسيطة ومفهومة ووثيقة الصلة بالموضوع''؛
- ''يجب أن تكون المعلومات موثوقة، ومفيدة، ومتاحة ومنتجة في الوقت المحدد''؛
- ''يجب أن يتم إنتاج البيانات لتلبية الاحتياجات''؛
- ''يجب أن تكون ثورة البيانات في كافة جوانبها مراعية للاعتبارات الجنسانية''.

المصدر: الخبراء الاستشاريون

ثانيا– ثورة البيانات: أداة للتنمية

ثانيا–١ تقليص العجز في البيانات المتعلقة بالتنمية

تؤثر ثورة البيانات على جميع مراحل العملية الإحصائية، من جمع البيانات إلى تحليل النتائج ونشرها. وفي بعض البلدان، يجري اعتماد تطبيقات وتكنولوجيات جديدة لتحسين موثوقية مصادر جمع البيانات التقليدية، مثل التعدادات، والدراسات الاستقصائية وسجلات المواليد والوفيات. وفي بلدان أخرى، تُستخدم مصادر جديدة لإنتاج البيانات وجمعها أو منصات جديدة لإتاحة البيانات أو تقاسمها (البنك الدولي، ٢٠١٦).

ولا شك في أن الدراسات الاستقصائية والتعدادات وجمع البيانات الإدارية هي المصادر الرئيسية لإنتاج المعلومات الإحصائية. غير أن التقديرات الأكثر موثوقية للسكان، والمزارع، والأعمال التجارية، والعمالة وغيرها من المتغيرات تتطلب تنقيح المنهجيات والتصنيفات وقواعد أخذ العينات من أجل الحصول على بيانات دقيقة ومتسقة. وتوفر ثورة البيانات والتكنولوجيات ذات الصلة الأدوات اللازمة لتحسين هذه المصادر التقليدية للبيانات (الإطار ٨).

وقد اِستخدمت بعض البلدان ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة باستغلال المعلومات التي يحتفظ بها القطاع الخاص أو المنظمات التي لا تستهدف الربح. وتبرم الجهات الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني (الديوان الوطني للإحصاء والإدارات القطاعية) شراكات مع المنظمات التي تستهدف الربح ومع التي لا تستهدف الربح. وتتيح لها هذه الشراكات خفض تكاليف جمع البيانات والاستفادة من البيانات المفصلة والدقيقة. ويُقصد بذلك ''البيانات الوصفية'' (البيانات الضخمة) التي تتيح اختيار كميات ضخمة من البيانات المعقدة وتحليلها من أجل استخلاص النتائج (الأمم المتحدة،

٢٠١٢). وثمة مصادر جديدة للمعلومات، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، وسجلات المكالمات الهاتفية المفصلة، وأجهزة الاستشعار، ومواقع الانترنت والصور الساتلية، تتيح إمكانية إنتاج المزيد من البيانات وبسرعة أكبر، وعلى نحو أكثر تنوعا ودقة (الإشارة هنا إلى الحجم، والسرعة، والموثوقية والتنوع).

ويستعرض الإطار ٨ دراسات حالات إفرادية أجريت في مجموعة مختارة من البلدان، ويمكن لبلدان شمال أفريقيا أن تكيف هذه الدراسات لسد الفجوة المستمرة في البيانات وإنتاج بيانات جيدة واستغلالها من أجل التنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧).

الإطار ٨

المصادر الجديدة لجمع البيانات والنظم الإحصائية

تبين التجارب التالية كيف يمكن لمصادر البيانات الجديدة والتكنولوجيات ذات الصلة أن '١' تعزز الآليات التقليدية لإدارة البيانات '٢' وتنتج وتستخدم كميات كبيرة من المعلومات الإحصائية.

تحسين الأساليب التقليدية لإدارة البيانات

١- يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تحسن منهجيات الدراسات الاستقصائية.

ففي جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ونيجيريا، يجري استخدام قواعد بيانات جغرافية مكانية كبيرة لمعالجة مسائل تباطؤ النمو، ومحو الأمية والحصول على وسائل منع الحمل. وبما أن العديد من أنواع البيانات الاجتماعية والصحية ترتبط بظواهر مادية، مثل الارتفاع واستخدام الأراضي والبعد عن الطرق والمدارس، فقد استخدمت البيانات الجغرافية المكانية جنبا إلى جنب مع مصادر البيانات التقليدية الأخرى (الدراسات الاستقصائية والتعدادات) لتحديد الوضع الاجتماعي والصحي للمجتمعات المحلية التي لا تؤخذ في الاعتبار عند اختيار العينات، الأمر الذي يتيح عدم تجاهل هذه المجموعات. *''البيانات الضخمة ورفاه النساء والفتيات''* (Data2X, 2017)،

٢- يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تحسن عملية جمع بيانات التعدادات والدراسات الاستقصائية

في الدراسة الاستقصائية للفريق الوطني في أوغندا (٢٠١١/٢٠١٢)، والدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية الريفية في إثيوبيا (٢٠١٣/٢٠١٤)، والدراسة الاستقصائية المجتمعية في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٦، استُخدمت أجهزة تتيح إجراء مقابلات فردية بمساعدة الحاسوب، مثل الحواسيب اللوحية أو الحواسيب المحمولة، لتحسين كفاءة ودقة جمع بيانات التعدادات والدراسات الاستقصائية.

٣- يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تحسن موثوقية البيانات الإدارية

يدرس المعهد الإحصائي الوطني لجنوب أفريقيا استخدام بيانات تفصيلية تم الحصول عليها من خلال القراءة البصرية من سلاسل

الاستخدام المبتكر للبيانات الوصفية

١- بيانات أجهزة الاستشعار والبيانات الجغرافية المكانية: استخدام الصور الساتلية (البيانات الجغرافية المكانية) لتقدير مستويات الفقر

تتحدد مستويات الفقر عادة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وتُجرى هذه الدراسات الاستقصائية كل خمس سنوات ولا تغطي سوى عينة صغيرة من السكان. وللتغلب على هذه القيود، تستخدم بعض المكاتب الإحصائية الصور الجغرافية المكانية لتوفير تقديرات أكثر موثوقية وأسرع لمستويات الفقر. وفي هذا الصدد، اختار مكتب الإحصاءات الأوغندي مواد التسقيف كمؤشر غير مباشر على مستويات الفقر. فأسطح القش موطن للطفيليات والأمراض وتتطلب الكثير من الصيانة. وعندما تتحسن أوضاع الأسر المعيشية، تعمد الأسر غالبا إلى تحسين مساكنها عن طريق الاستعاضة عن القش التقليدي بالصفائح المموجة. تظهر التغيرات التي تؤثر على الأسطح والمناظر الطبيعية عند فحص صور الأقمار الصناعية مع مرور الوقت. وقد وضع ''مختبر كمبالا للنبض'' نموذجا تصميميا للقياس يسمح بالجرد الآلي للصور الساتلية للأسقف. ويستخدم النموذج الأولي برمجيات حاسوبية لمعالجة الصور تتعرف على الأسطح وطلائها الخارجي وتحسبها تلقائيا.

٢- بيانات الاتصالات السلكية واللاسلكية: استخدام الهواتف النقالة للإبلاغ عن احتمال وجود بؤر لأمراض حيوانية وضمان متابعة حملات التطعيم

في كينيا، أقامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) شراكة مع الكلية البيطرية الملكية ومنظمة غير حكومية محلية هي شركة ''فيتيد'' لدعم تجربة رائدة للتطبيقات المتنقلة، هي (EpiCollect). ويتيح هذا التطبيق تتبع حملات التطعيم ورعاية الحيوانات.

البيع بالتجزئة بغرض حساب مؤشر أسعار الاستهلاك (GWG, 2017a).

وتعمل مجموعة البنك الدولي في شراكة مع الحكومة الكولومبية لتقييم استخدام السجلات التفصيلية للمكالمات الهاتفية لقياس الدخل وعدم المساواة

٤- يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تحسن تسجيل الإحصاءات الحيوية

قامت حكومة أوغندا، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركة الاتصالات الأوغندية، بتجربة استخدام الهواتف المحمولة لتسجيل المواليد من خلال حل أُطلق عليه اسم نظام الإبلا غ الطوعي المتنقل. ويتألف هذا النظام من سلسلة العمليات التالية: تبلغ الأم أحد مسؤولي الحكومة المحليين عن الوضوع بعد الولادة مباشرة أو عندما تذهب إلى المستشفى مع طفلها (لأخذ الجرعة الأولى من اللقاحات على سبيل المثال). ثم يتم نقل المعلومات المرسلة بواسطة رسالة نصية قصيرة مشفرة بسيطة إلى قاعدة بيانات حكومية. وبعد التحقق من قبل موظف إداري في المستشفى، تُطبع شهادة ميلاد رسمية وتُعطى إلى الشخص الذي قام بالتبليغ. وقد مكنت هذه التكنولوجيا البسيطة وغير المكلفة بعض القرى من تحقيق معدل تسجيل مواليد بلغ نسبة ١٠٠ في المائة تقريبا.

٥- يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تحسن نشر البيانات

في جمهورية تنزانيا المتحدة، وُضعت عدة منصات لنشر البيانات. وتشمل هذه المنصات ''قاعدة البيانات الاجتماعية الاقتصادية''. وهي قاعدة بيانات تنشر الإحصاءات الرسمية من مختلف الإدارات، فضلا عن العديد من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك الدخل، والإنفاق الاستهلاكي، ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وفرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية. ووفقا لمصادر البيانات، يمكن لقاعدة البيانات أن تفكك البيانات على الصعيدين الوطني والإقليمي للمقاطعات والمقاطعات الفرعية. ولقاعدة البيانات لوحة متابعة على شبكة الإنترنت تسمح بإخضاع المؤشرات الرئيسية للتحليل الإحصائي.

وبفضل التنبيهات التي تنتقل بسرعة عن طريق الأجهزة الرقمية، يمكن الكشف عن الأمراض الحيوانية وعزلها في وقت قياسي. ويمكن للإنذار المبكر أن يحول دون وفاة عشرات الآلاف من الحيوانات، ما يتيح المحافظة على أسباب المعيشة والأمن الغذائي للسكان ويقي من انتشار الأمراض التي يمكن أن تنتقل أحيانا إلى البشر.

٣- الشبكات الاجتماعية: استخدام اتجاهات "غوغل" وتحليل المشاعر لقياس الشعور الذاتي بطيب العيش

أجريت التجربة في الولايات المتحدة. كان هناك حديث عن بناء مؤشر للرفاه الفردي على أساس ''اتجاهات غوغل''. والمؤشر هو مزيج من الكلمات الرئيسية التي تتوافق مع مقاييس الرفاه الذاتي للدراسة الاستقصائية التي أجرتها مؤسسة غالوب للتحليلات. ويتعلق الأمر بمقاييس تقليدية مصممة لقياس وتحليل رفاه السكان في المناطق المكتظة وغير المكتظة. كما أظهرت التجربة أنه من الممكن استخدام محركات البحث على الإنترنت لتحديد الأبعاد الرئيسية للرفاه. والكلمات الرئيسية المرتبطة بالبحث عن العمل، والأمن المالي، والحياة الأسرية، والترفيه هي العوامل المحددة للرفاه الذاتي في الولايات المتحدة.

المصدر: الخبراء الاستشاريون

ثانيا – ٢ تقليص تكاليف إنتاج البيانات وجمعها

يمكن أن يساعد استخدام مصادر البيانات غير التقليدية النظمَ الإحصائية الوطنية على توفير الموارد من خلال تبادل البيانات وعدم وجود تكاليف استثمارية في الهياكل الأساسية لإدارة البيانات. و''على سبيل المثال، تبلغ تكلفة برنامج يتكون من ست دراسات استقصائية، تجري على مدى ١٠ سنوات، وتشمل حوالي ١٣ ٠٠٠ أسرة معيشية لكل دراسة استقصائية (في بلد من بلدان شرق أفريقيا)، باستخدام استبيانات ورقية تقليدية تتطلب المعالجة، حوالي ١.٨ مليون دولار أمريكي لكل دورة مدتها ١٠ سنوات. وتتطلب هذه الدراسات الاستقصائية عدة خطوات، بما في ذلك استنساخ الاستبيان، وتوفير الموظفين وآلات تجهيز البيانات ومعالجتها مركزيا، ونقل الاستبيانات، والتعديلات العادية المدخلة على

البيانات. ولكن استخدام تكنولوجيا الروبوت المحمول والبرمجيات الحرة لمعالجة بيانات هذه الاستبيانات يمكن أن يقلل من تكاليف المعالجة بمقدار ١.٢ مليون دولار أمريكي، أي بمعدل توفير أكثر من ٦٠ في المائة. وتشير تقديرات تكاليف تقييم الاحتياجات الخاصة بمتابعة أهداف التنمية المستدامة لشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة إلى أن عنصر ''معالجة البيانات'' لبرنامج دراسات استقصائية مدته ١٥ سنة يتعلق بمؤشرات التنمية في جميع بلدان المؤسسة الدولية للتنمية يتطلب ٧٤ مليون دولار أمريكي. ويمكن أن يوفر استخدام التكنولوجيات الجديدة لعنصر واحد فقط من عناصر البرنامج، وهو معالجة البيانات، نحو ٤٤ مليون دولار أمريكي'' (باريس ٢١، اليونيدو، اليونيسيف، منظمة رصد البيانات المفتوحة، البنك الدولي البيانات من أجل التنمية: تقييم للاحتياجات من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة وتنمية القدرات الإحصائية، ٢٠١٧؛ جسيكا إبسي (شبكة حلول التنمية المستدامة)؛ بالاشتراك مع إريك سوانسون، وشايدا بادي، وزاك كريستنسن (مراقبة البيانات المفتوحة)؛ أليكس فيشر، مارك ليفي، غريغ بيتمان، أليكس دي شيربينين، روبرت تشين، ويو تشيو (اتحاد الشبكة الدولية للمعلومات عن علوم الأرض)؛ جيفري غرينويل، تيلو كلاين، ويوهانس جوتنغ (باريس ٢١)؛ مورتن جيرفين (SFU)؛ غرانت كاميرون، آنا ميلينا أغيلار ريفيرا، فيكتوريانو أرياس، وصمويل لانتي ميلز (البنك الدولي)؛ ألبرت موتيفانس (اليونسكو).

وبينما يمكن أن تكون مصادر البيانات غير التقليدية الجديدة هذه واعدة، لا يزال التحكم فيها يطرح تحديات كبيرة. فعلى سبيل المثال، من المهم الإجابة عن الأسئلة التي تثيرها المخاطر المتوقعة فيما يتعلق بتقاسم البيانات والخصوصية. ويسلط التقرير المعنون ''التنمية القائمة على البيانات: مسارات التقدم'' (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٥) الضوء على إحجام العديد من المنظمات – سواء تلك التي تستهدف الربح وتلك التي لا تستهدف الربح – عن تبادل جميع بياناتها. وغالبًا ما تبقى البيانات التي تحتوي على معلومات محددة عن العملاء أو عن استراتيجية المنظمة المعنية سرية. كما أن الدواوين الوطنية للإحصاء، التي تلتزم بالفعل بالمعايير المهنية العالية وتشتهر بحرصها على السرية، لديها نفس الشواغل. ولذلك، فإن تقاسم البيانات يشكل تهديدا لخصوصية الأفراد. وكثيراً ما تكون التشريعات المتعلقة بالخصوصية هي السبب في القيود التنظيمية. و''معظم التشريعات الحالية في هذا المجال لا تغطي على وجه التحديد البيانات الضخمة. وتتيح القوانين القائمة مجالا للتفسير. ومن الواضح أن المكاتب الإحصائية الوطنية لا يقصد بها استغلال البيانات الجزئية الحساسة مثل سجلات المكالمات. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه الجهات الفاعلة العامة والخاصة مشاكل أخلاقية ومشاكل تتعلق بسمعتها: فمجرد احتفاظ الشركة ببيانات عملائها يمكن أن يدفع العملاء إلى تبديل الموردين. ولذلك فإن نقل هذه البيانات يشكل خطراً كبيراً على المنظمات'' [المبادئ التوجيهية للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات https://nsdsguidelines.paris21.org/fr/node/716].

ثالثا– مدى استعداد بلدان شمال أفريقيا لتسخير ثورة البيانات

لتقييم مدى استعداد بلدان شمال أفريقيا لاستغلال فوائد مصادر البيانات غير التقليدية والاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية، تم إيلاء عناية خاصة لمؤشر الجاهزية الشبكية للمنتدى الاقتصادي العالمي. ويقيّم هذا المؤشر قدرة البلدان (العوامل، والسياسات، والمؤسسات) على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستفادة منها لزيادة القدرة التنافسية والرفاه. ويستند مؤشر الجاهزية الشبكية إلى تجميع ٥٣ مؤشرا فردياً مصنفا في أربع فئات رئيسية هي: البيئة (البيئة السياسية والتنظيمية، وبيئة الأعمال التجارية، والابتكار)؛ الإعداد (الهياكل الأساسية، وإمكانية الوصول للخدمات، والمهارات)؛ الاستخدام (الاستخدام الفردي، واستخدام الأعمال التجارية والاستخدام الحكومي) والآثار (الآثار الاقتصادية والاجتماعية).

الجدول ٣

مؤشر الجاهزية الشبكية (السلّم من ١ إلى ٧)

	الجزائر		مصر		المغرب		موريتانيا		تونس	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
	١١٧	٣.٢	٩٦	٣.٧	٧٨	٣.٩	١٣٦	٢.٥	٨١	٣.٩
البيئة	٣.١		٣.٥		٣.٩		٢.٨		٣.٦	
البيئة السياسية	٣.٠		٣.٣		٣.٨		٢.٦		٣.٥	
والتنظيمية	٣.٢		٣.٧		٤.١		٣.٠		٣.٧	
المؤسسات وبيئة الابتكار										
الإعداد	٤.٣		٤.٢		٤.٣		٢.١		٤.٩	
الهياكل الأساسية	٣.٩		٣.١		٣.٠		١.٢		٣.٧	
إمكانية الوصول	٤.٤		٥.٨		٦.٣		٣.٣		٦.٣	
الكفاءات	٤.٦		٣.٧		٣.٧		١.٩		٤.٧	
الاستخدام	٢.٨		٣.٥		٤.٠		٢.٥		٣.٧	
الاستخدام الفردي	٢.٨		٣.٨		٤.٢		٢.٢		٣.٩	
استخدام الأعمال	٢.٩		٣.٠		٣.٣		٢.٨		٣.٣	
التجارية	٢.٧		٣.٨		٤.٦		**٢.٥**		٤.١	
الاستخدام الحكومي										
الآثار	٢.٦		٣.٤		٣.٥		٢.٥		٣.٤	
الآثار الاقتصادية	٢.٦		٣.٤		٢.٨		٢.٧		٢.٩	
الآثار الاجتماعية	٢.٧		٣.٥		٤.٣		**٢.٤**		٣.٩	

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠١٦ الابتكار في الاقتصاد الرقمي.

ولا يزال نطاق الأداء حسب البلد في منطقة شمال أفريقيا واسعاً جداً، حيث تفصل ٥٨ نقطة بين المغرب (المركز ٧٨) وموريتانيا (المرتبة ١٣٦). وعلى صعيد الأداء، لم تطرأ تغييرات كبيرة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. وحافظت الجزائر، والمغرب وتونس على مواقعها في حين تراجعت البلدان الأخرى في المجموعة، مصر وموريتانيا، في الترتيب.

ويبقى المغرب وتونس أفضل البلدان أداء في المنطقة من حيث الجاهزية الشبكية. وفي الحالين، يكون الأداء مدفوعاً بإمكانية الوصول لتكنولوجيات المعلومات، لا سيما انخفاض أسعار خدمات الهاتف المحمول والإنترنت. وفي حين أن القطاع العام ظل متخلفا عن الركب على صعيد استخدام التكنولوجيا الرقمية، فإن القطاع العام لهذين البلدين يتميز بزيادة الاهتمام الذي يولى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما ينعكس في رؤية الحكومات وجهودها الرامية إلى تحسين الإطار التنظيمي. وأكبر التحديات التي يواجهها المغرب هي الهياكل الأساسية وجاذبية الأسعار، وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص، أما أكبر التحديات بالنسبة لتونس فهي تنشيط استخدام شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وإجمالاً، فإن بلدان شمال أفريقيا التي تجد صعوبة في نشر بيانات متواترة ليست مستعدة بعد لاستغلال ثورة البيانات بصورة منهجية لأسباب تتعلق بتوافر الموارد اللازمة، والافتقار إلى المهارات الكافية وتمويل الهياكل الأساسية والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية.

الفصل الثاني: الحالة الراهنة لمنظومات البيانات في بلدان في شمال أفريقيا

الفرع الأول: منظومة البيانات في شمال أفريقيا

في سياق ثورة البيانات، تعمل النظم الإحصائية الوطنية في إطار بيئات موسعة للبيانات. وبالإضافة إلى النظام الإحصائي الوطني، تشمل هذه المنظومة عدداً كبيراً من دوائر منتجي ومستخدمي البيانات من المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والعلمية، فضلاً عن الهيئات الإقليمية والمحلية أو منتجي البيانات المتخصصة.[٥] وتتحدد التفاعلات بين هذه الدوائر استنادا إلى قواعد قانونية، وسياسية، وتكنولوجية ومالية، فضلا عن المصالح المشتركة في زيادة إنتاج واستخدام البيانات المتاحة لها إلى أقصى حد ممكن من خلال التفاعلات المتبادلة.

ويقدم الرسم البياني ٤ تمثيلاً مبسطاً لمنظومة البيانات كما هو موجود حالياً في بلدان شمال أفريقيا. وهناك خمسة منتجين رئيسيين للبيانات:

- دوائر البيانات الإحصائية الرسمية التي تضم جميع الأعضاء المكونين للنظام الإحصائي الوطني، أي ''جميع الجهات الفاعلة والمنظمات التي تقوم بجمع الإحصاءات الرسمية وتجهيزها ونشرها نيابة عن الحكومة''؛
- دوائر البيانات في القطاع الخاص؛
- دوائر البيانات العلمية؛
- دوائر البيانات في الهيئات الإقليمية والدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة.

ويوجد في مركز النظام الإحصائي الوطني وحدة يشار إليها عموما باسم الديوان الوطني للإحصاء يعمل بوصفه الوكالة الرائدة أو المنسقة. ووفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، فإن الديوان هيئة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة بها ومسؤولة بصفة رئيسية أمام الهيئة التشريعية. وفي بلدان شمال أفريقيا، لا يتمتع الديوان بالاستقلال الإداري والمالي كما أنه غير مشمول بالحماية من التأثيرات الحزبية من خلال التشريعات واللوائح.

[٥] ويشمل النظام الإحصائي الوطني جميع الهيئات والدوائر الإحصائية التي تجمع ''الإحصاءات الرسمية''، وتعالجها وتنشرها. وتستند هذه المعدات إلى البيانات التي تنتجها الهيئات العامة كجزء من مهمتها الرسمية.

الرسم البياني ٤

منظومة إنتاج البيانات واستخدامها

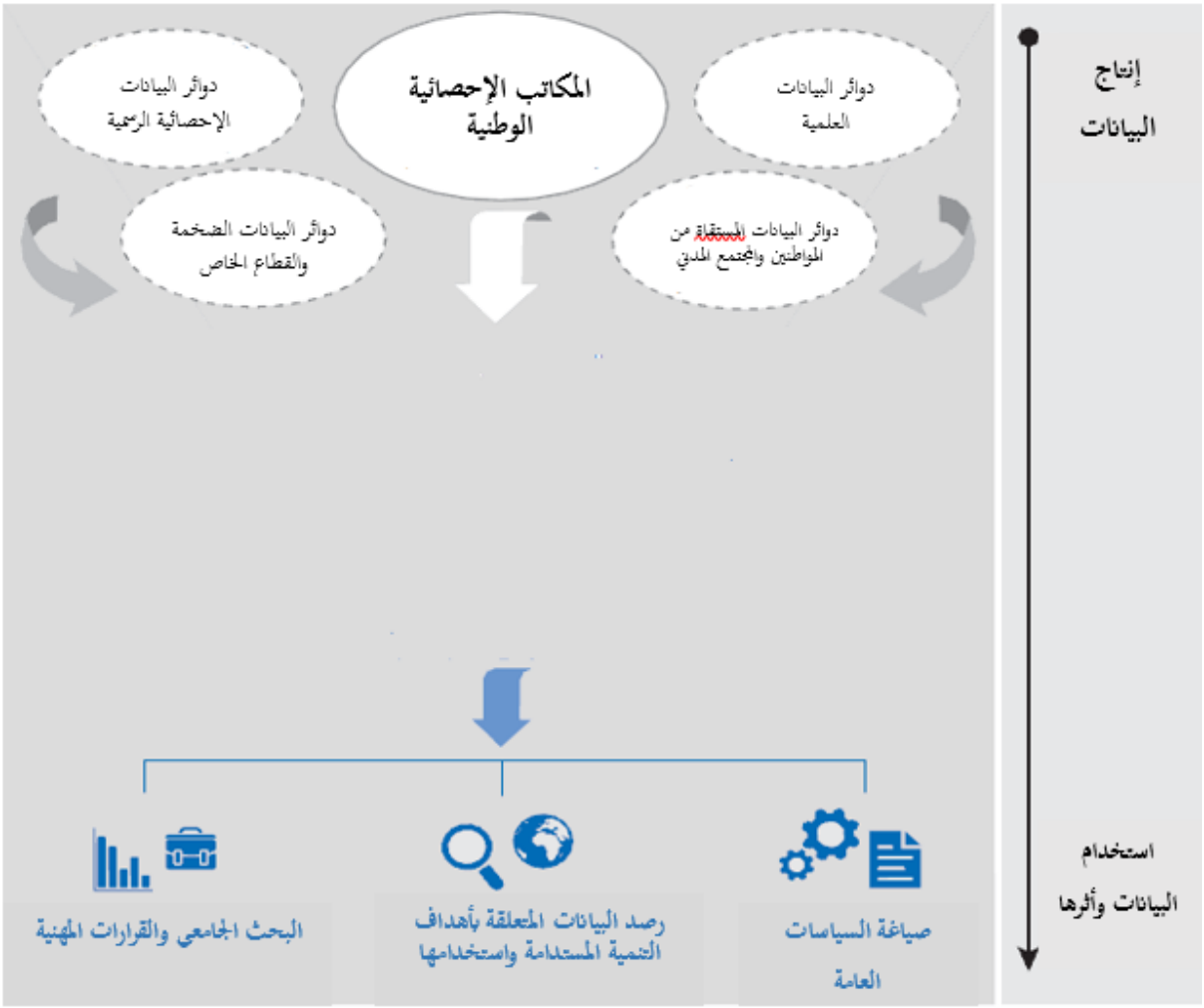

المصادر: الفريق العامل التابع للشراكة العالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة، ''حالة تمويل البيانات الإنمائية لعام ٢٠١٦''.

ومن وجهة النظر الوظيفية، فإن تنظيم النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا يتسم بمركزية نسبية. وعلى الرغم من أن عملية الإنتاج بأكملها (التعداد، والدراسات الاستقصائية، وما إلى ذلك) ونشر الإحصاءات الرسمية تدار، مباشرة، من الدواوين الوطنية للإحصاء، فإن بعض الوزارات مثل الصحة، أو التعليم أو الزراعة، أو وكالات، مثل: الجمارك والضمان الاجتماعي، قد تنشر بعض الإحصاءات الخاصة بها. وفي السودان، بالإضافة إلى المركزية الوظيفية، يتسم المكتب المركزي للإحصاء أيضا بمركزية جغرافية، وله هيكل اتحادي. وعلى وجه الخصوص، تقوم المؤسسات الإحصائية بجمع البيانات على مستوى الولايات، ويستند المكتب المركزي للإحصاء إلى معايير ومنهجيات متسقة لجمع البيانات في جميع الكيانات.

وفيما عدا مصر والسودان، يتولى المجلس الوطني للإحصائيات تأمين تنسيق النظام الإحصائي الوطني. ففي الجزائر والمغرب، يتولى المجلس مسؤولية التنسيق الفعال، لا سيما المسؤولية عن الإذن بأنشطة إنتاج الإحصاءات: الدراسات الاستقصائية والتعدادات. وتتمثل هذه المهام الرئيسية في وضع الخطط والبرامج الإحصائية ومراقبتها، والتنسيق بين منتجي الإحصاءات ومستعمليها، ومواءمة التعاريف والأساليب والتصنيفات. أما في تونس فالمجلس هو الذي يتولى التنسيق المؤسسي والعلاقات بين المنتجين والمستخدمين، أما التنسيق التقني ومواءمة الأساليب والتصنيفات فهي من صلاحيات المعهد الوطني

للإحصاءات. وفي مصر، وفي غياب المجلس، أنشئت لجنة استشارية داخل الوكالة المركزية للتعبئة العامة والإحصاء (الإطار ٩) للتنسيق والحوار مع مستخدمي الإحصاءات.

أولا– منتجو البيانات الإحصائية

يتم تنظيم إنتاج الإحصاءات الرسمية ونشرها في بلدان شمال أفريقيا بموجب قانون (قانون الإحصاءات) إلى جانب صكوك تنظيمية تحدد الظروف التي ينبغي أن يتم في ظلها القيام بالأنشطة المتعلقة بالإحصاءات. وعلى الرغم من أن هذه القوانين والتشريعات تختلف من حيث المضمون، فإنها تحدد جميعها بطريقة ما صلاحيات الهيئات الإحصائية الوطنية. بيد أن الصعوبة تكمن في إقامة تنسيق فعال بين الجهات الفاعلة في النظم الإحصائية الوطنية، وما يزيد من صعوبة هذه المهمة أوجه القصور وعدم الاتساق في التشريعات الوطنية.

وفي جميع البلدان، تغطي القوانين أو النصوص التنظيمية الإحصائية ما يلي: '١' الإذنَ والمسؤولية عن جمع البيانات الإحصائية ونشرها، وبالتالي تنظيم وتشغيل النظام الإحصائي الوطني والدواوين الوطنية للإحصاء، '٢' إلزام الأفراد والشركات بالرد بأمانة على الدراسات الاستقصائية والتعدادات الرسمية، '٣' قواعد نشر البيانات الإحصائية وسريتها، '٤' إجراءات البرمجة، بما في ذلك الحاجة إلى التشاور مع أصحاب المصلحة والشفافية الكاملة (فقط في حالة الجزائر وتونس). غير أن بعض البلدان لا تزال تقاوم تحديات استقلال النشاط الإحصائي عن السلطات السياسية، كما أن تبادل المعلومات الإحصائية داخل الإدارة العامة (غير) مشمول بالتشريعات الإحصائية.

ويشكل وجود تشريعات إحصائية ملائمة وتنفيذها شروطا ضرورية لتطوير الإحصاءات الرسمية. ويمكن أن تكون التشريعات الإحصائية غير القائمة أو غير المتسقة أو السيئة التطبيق مصدرا لمشاكل من شأنها أن تضر بشكل خطير بنوعية الإحصاءات:

- يمكن أن تؤدي تبعية الدواوين الوطنية للإحصاء للسلطات السياسية إلى التأخر في نشر البيانات الإحصائية، أو إلى آثار جانبية؛

- قد يحد عدم وجود قواعد لتبادل المعلومات الإحصائية داخل الإدارات من إمكانية التحقق من البيانات الإحصائية أو مقارنتها بمصادر أخرى. بل إنه قد يؤدي في بعض الحالات إلى أنشطة إحصائية موازية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عبء إداري إضافي، وإلى استخدام تعوزه الكفاءة للتمويل العام، وتكاثر المنشورات الإحصائية؛

- من شأن عقد اجتماع منتظم لأصحاب المصلحة أن يساعد على إجراء برمجة إحصائية تستند إلى الإحصاءات المنتجة وتأخذ في الحسبان احتياجات المستعملين.

وفي شمال أفريقيا، تختلف التشريعات الإحصائية وتنظيم الهياكل الإدارية التي تنتج الإحصاءات اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. وأيا كان النهج المتبع، فإن هذه القوانين ينبغي أن تكون أقرب إلى المبادئ الأساسية لإحصاءات الأمم المتحدة الرسمية والأطر الإحصائية الإقليمية، بما في ذلك الميثاق الأفريقي للإحصاء (الذي صدقت عليه تونس في عام ٢٠١٤).

الجدول ٤

التشريعات الإحصائية في بلدان شمال أفريقيا

	الجزائر	مصر	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
القوانين والنصوص التشريعية	القانون رقم ٩٤-٠١ المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	المرسوم الرئاسي ٢٩١٥، لعام ١٩٦٤	المرسوم الملكي ٣٧٠-٦٧ و٣٧١-٦٧، لعام ١٩٦٨	المرسوم ٩٠-٠٢٦ لعام ١٩٩٠	القانون الإحصائى لعام ٢٠٠٣	القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٩٩ والمراسيم
الحق في جمع البيانات ونشرها والمسؤولية عن ذلك	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
تنظيم وتشغيل الديوان الوطني للإحصائيات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
استقلال النشاط الإحصائى عن السلطات السياسية	لا	لا	لا	لا	لا	لا
التزام الأفراد والشركات بالرد بأمانة على الدراسات الاستقصائية والتعدادات الرسمية	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
قواعد نشر البيانات الإحصائية وسريتها	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
تبادل المعلومات الإحصائية داخل الإدارة العامة	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
إجراءات البرمجة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
ضرورة التشاور مع أصحاب المصلحة والشفافية المثلى	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم

المصدر: تجميع قام به المؤلفون، والقوانين الإحصائية والتشريعات واللوائح من مختلف البلدان.

أولا –١ منتجو البيانات الإحصائية الرسمية

المنتجون الرئيسيون للبيانات الإحصائية الرسمية في بلدان شمال أفريقيا هم: ('٢') الدواوين الوطنية للإحصاء، ('٢') الإدارات الإحصائية للوزارات ذات الصلة (الهياكل القطاعية)، ('٣') منتجو الإحصاءات الرسمية الآخرون، بما في ذلك البنك المركزي والمراصد والوكالات، وغيرهم.

الدواوين الوطنية للإحصاء: هي الهيئات والنظم الإحصائية الوطنية الرئيسية، وهي المنتِج الرئيسي للإحصاءات الرسمية. وفي جميع بلدان شمال أفريقيا، تتولى الدواوين معظم المنشورات الإحصائية ومعظم الدراسات الاستقصائية. ويحدد المركز الذي يتمتع به الديوان وتبعيته الإدارية مدى استقلاليته عن السلطة السياسية وما يتمتع به من سلطات داخل النظام الإحصائي الوطني. وفي شمال أفريقيا، لا تتمتع الدواوين في جميع البلدان بمركز الهيئة العامة المستقلة لتي لديها ميزانيتها الخاصة، فهي تتبع في بعض الأحيان إحدى الوزارات. وتختلف سلطة الإشراف على الديوان من بلد إلى آخر: فالديوان الوطني للإحصائيات ملحق بوزارة المالية في الجزائر، وموريتانيا والسودان، ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في تونس، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر. أما في تونس، فالمعهد الوطني للإحصاء هو هيئة عامة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة. وفي المغرب، هي إدارة مكلفة بمهمة تتمتع بالاستقلال المؤسسي الوظيفي والفكري (المندوبية السامية للتخطيط). وهي هيكل ملحق برئيس الحكومة. وتعتبر الهيئة الرئيسية والجهة المنسقة للنظام الإحصائي الوطني، وتؤدي دورا محوريا في النظام الإحصائي الوطني في المغرب: فهي المنتج الرئيسي للمعلومات الإحصائية، والاقتصادية، والديمغرافية والاجتماعية وحسابات الأمة. وفي الجزائر، تشير المادة ٤ من المرسوم التنفيذي ٩٥-١٥٩ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الذي يعيد تصميم النظام الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات، إلى أن الديوان مؤسسة عامة وطنية ذات شخصية قانونية واستقلال مالي.

الإطار ٩

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر: يتولى تنسيق النظام الإحصائي الوطني والإشراف عليه

الجهاز هو الوكالة الرائدة في جمع البيانات الإحصائية وتحليلها ونشرها في مصر. ويتولى التنسيق التقني والمؤسسي فضلا عن الإشراف على النظام الإحصائي الوطني.

وبموجب أحكام لوائح عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤، أسندت له المهام التالية:

أ- جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الحسابات القومية، وتصنيفها، وتحليلها ونشرها؛

ب- إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية؛

ج- جمع الإحصاءات الإدارية، حسب الاقتضاء؛

د- تنظيم وتعهد دليل مركزي للمنشورات (الوثائق والتقارير) والبيانات الإحصائية والبيانات الفوقية؛

هـ - توجيه وتنسيق الهياكل الإحصائية القطاعية؛

و- وضع برنامج إحصائي سنوي.

وبالإضافة إلى إنتاج البيانات، تقوم الدواوين الوطنية للإحصاء أيضا بتنسيق الأنشطة الإحصائية. وفي بعض البلدان، يكون الديوان مسؤولا عن اتساق التعاريف، والتصنيفات والمنهجيات؛ والتنسيق مسألة تقنية بحتة (الجزائر، والمغرب، وموريتانيا وتونس). وفي بلدان أخرى، لا يعمل الديوان الوطني للإحصاء (مصر والسودان)، كما أن الديوان الوطني للإحصاء مسؤول قانونا عن تحديد أولويات الأنشطة الإحصائية وتنسيقها بين مختلف الهيئات العامة. وعندها يكون التنسيق مؤسسيا.

والتنسيق التقني للأنشطة الإحصائية مهم جدا، إذ إنه يكفل اتساق النتائج بين السلاسل الإحصائية المختلفة، من خلال استخدام التصنيفات، والمنهجيات والمفاهيم المشتركة. والتنسيق المؤسسي ضروري أيضا، فبدونه قد يعمد مختلف منتجي الإحصاءات الرسمية إلى تنظيم عمليات جمع متعددة للبيانات وإنتاج مصادر إحصائية متنافسة. ولن يكون أي منها عندئذ ذا مصداقية.

ويصف الإطار ٩ المكتب الوطني للإحصاء في مصر (المكتب المركزي للتعبئة العامة والإحصاء). والمكتب مسؤول عن التنسيق التقني والمؤسسي فضلا عن الإشراف على النظام الإحصائي الوطني.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الدواوين الوطنية للإحصاء في بلدان شمال أفريقيا في تمويلها. ويمكن أن تتخذ المشاكل المالية أشكالاً عديدة: عدم كفاية الميزانية (جميع بلدان شمال أفريقيا باستثناء الجزائر)، وتأخر الإذن بالتمويل، والميزانيات السنوية التي لا يمكن التنبؤ بها (السودان وموريتانيا).

المؤسسات الأخرى المنتجة للبيانات الإحصائية (إدارات الإحصاءات القطاعية): لدى وزارات الشؤون الاجتماعية، والتعليم والصحة خدمات إحصائية. ويتمثل دورها في إنتاج وجمع إحصاءات رسمية هي نواتج ثانوية لأنشطة مؤسساتها. ولهذه الإدارات معرفة متعمقة بالميدان وبالمسائل أو المشاكل المحددة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما أنها تستفيد من تواصلها المباشر مع الجهات الفاعلة في القطاع. وأهم البيانات التي تنتجها هذه الإدارات هي: البيانات الإدارية وبيانات الدراسات الاستقصائية. ويتم إنتاج البيانات الإدارية من المعلومات المتعلقة بالجهات الفاعلة في القطاع والاحتفاظ بها في السجلات الإدارية. وعادة ما يتم جمع هذه البيانات للمساعدة في إدارة المؤسسة. أما بيانات الدراسات الاستقصائية فتُجمع بصورة أقل تواترا بالتعاون مع مجموعة متنوعة من المنظمات، وفي معظم الأحيان المنظمات الدولية.

وفي بعض الوزارات في بلدان شمال أفريقيا، لا يرد ذكر الإدارات الإحصائية في مخططاتها التنظيمية. ويصدق هذا على مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون التابعة لوزارة التجهيز والنقل الموريتانية أو مديرية الدراسات، والبرمجة والتعاون التابعة لوزارة التجارة، والصناعة والسياحة. وفي جميع وزارات بلدان شمال أفريقيا، مع استثناءات قليلة، يتوزَّع إنتاج البيانات الإدارية، وتجهيزها ونشرها على عدة هياكل دون أي توجيه.

ويعد تشتت البيانات بين الهياكل المختلفة في الوزارة نفسها ممارسة شائعة، ولكن أكثر ما يُلفت النظر هو أن هياكل عديدة تابعة لإدارات مختلفة هي المسؤولة عن إنتاج البيانات للقطاع نفسه، كقطاع التعليم مثلا (التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتدريب المهني) وآخر للتعليم العالي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الولاية الرسمية لجمع البيانات الإدارية لا تُسند في كثير من الحالات إلى هيكل مختص. وفي هذه الحالات، توجد مشاكل في تغطية البيانات و/أو ازدواجية الأنشطة.

وقد أظهرت الملاحظة أثناء البعثات الميدانية أن الدوائر الإحصائية لمختلف الإدارات لها أبعاد وخصائص غير متجانسة. ولبعض الهياكل تقاليد راسخة في ميدان إنتاج واستخدام الإحصاءات، في حين أن هياكل أخرى أحدث بكثير. ولبعض الهياكل موارد بشرية ومالية وبنية تحتية مادية مناسبة لأنشطتها الإحصائية، في حين تفتقر هياكل أخرى إلى هذه الموارد بصورة مزمنة. فعلى سبيل المثال، تعمل إدارة الإحصاءات التابعة لوزارة التجارة السودانية مع وكيل واحد.

أولا–٢ منتجو البيانات الآخرون

- **دوائر البيانات في القطاع الخاص**

تقوم شركات القطاع الخاص، لا سيما تلك الموجودة في القطاع المالي (بورصات الأوراق المالية، والمصارف التجارية) وفي الخدمات (السياحة) أو الأنشطة الاستخراجية (شركات النفط والتعدين) بإنتاج بيانات إحصائية بانتظام. ولدى هذه

الشركات نظم معلومات متطورة إلى حد ما وهي تجمع كميات كبيرة جدا من البيانات الإحصائية. غير أن هذه البيانات لا تزال مكرسة للاستعمال الداخلي بسبب حساسيتها والتخوف من المخاطر المرتبطة بمسؤولياتها الأمنية.

ورغم أن القوانين واللوائح في بعض بلدان شمال أفريقيا، التي تنظم إنتاج الإحصاءات ونشرها، تسمح للجهات الفاعلة الخاصة بجمع البيانات واستغلالها كجزء من أنشطتها (الجزائر، تونس والمغرب)، إلا أن التعاون بين القطاع الخاص ومنتجي الإحصاءات الرسمية (الدواوين الوطنية للإحصاء والهياكل القطاعية) يكاد يكون منعدما. والتعاون بين القطاع الخاص ومنتجي الإحصاءات الرسمية له، بطبيعة الحال، أهمية كبيرة. ومع ذلك، لا تزال هناك حواجز قانونية وتكنولوجية ومالية وبشرية تحول دون هذا التعاون.

- **دوائر البيانات العلمية**

من بين منتجي البيانات من الدوائر الأكاديمية والعلوم في بلدان شمال أفريقيا نجد الجامعات ومعاهد البحوث المتخصصة ومراكز البحوث (منتدى البحوث الاقتصادية في مصر على سبيل المثال) والباحثين فُرادى. وإنتاج هذه الجهات من البيانات منخفض جدا مقارنة بمنتجي الإحصاءات الرسمية (الدواوين الوطنية للإحصاء والهياكل الإحصائية القطاعية) كما أن الوصول إليه غير متاح عموما لمختلف أصحاب المصلحة في النظام الإحصائي الوطني.

وعلى الصعيد الدولي، يوجد في شمال أفريقيا عدد أقل من الباحثين مقارنة بالبلدان المتقدمة الأخرى. فهناك حوالي ٥٨١ باحثا لكل مليون شخص في مصر، و٨٦٤ عالماً في المغرب، و١٩ عالماً في السودان، و١.٣٩٤ عالماً في تونس، مقابل ٤.١٢٥ في فرنسا، و٤.٣٥٥ باحثا في ألمانيا، و٦.٤٢٨ باحثا في كوريا الجنوبية، و٣.٩٨٤ باحثا في الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٤ بلغ عدد المقالات المنشورة ١٥.٨٨٥ مقالا أي أقل من ١ في المائة من نتائج الأبحاث في العالم. وتنتج هذه المنطقة التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٢٥ مليون نسمة قدراً من البحوث أقل مما تنتجه بلجيكا (١٨ ٢٠٨ مقالا).

وتؤثر عدة قيود على إنتاج البيانات العلمية في شمال أفريقيا. وتتراوح هذه القيود بين الافتقار إلى الموارد المالية وعدم كفاية الهياكل الأساسية، وتدني استخدام المسؤولين السياسيين للبيانات، والافتقار إلى التنسيق والتعاون مع النظم الإحصائية الوطنية.

ثانيا– الطلب على الإحصاءات

لن تكون هناك جدوى من إنتاج البيانات الإحصائية ونشرها إذا لم يكن هناك طلب عليها واستخدام لها. ويتوافق الطلب على البيانات مع الاحتياجات التي يعرب عنها المستعملون (المؤسسات والهيئات العامة، والقطاع الخاص، والباحثون، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني) للعمل في طائفة واسعة من مجالات الاستخدام. والمجال الأكثر تمثيلا هو تخطيط ووضع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية.

وبالنظر إلى جميع هذه الاحتياجات، لا يمكن لأي استراتيجية تهدف إلى تطوير نظم إحصائية وطنية أن تكون فعالة دون أخذ ذلك في الاعتبار. وفي البلدان التي لا يعمل فيها المجلس الوطني للإحصائيات، لا توجد آليات رسمية للتشاور مع المستخدمين، والتحقق من أهمية وفائدة الإحصاءات فيما يتعلق باحتياجاتهم الحالية، واستعراض احتياجاتهم الجديدة

وأولوياتهم. والاستبيانات الخاصة برضا المستعملين، التي أجريت فقط في تونس والمغرب، تقيم الدليل على صحة القرارات المتعلقة بالخطط والأولويات التي تنعكس في برامج العمل الإحصائية.

وتواجه بلدان شمال أفريقيا تحديا مزدوجا يتمثل في العرض والطلب على البيانات المترابطة ترابطا وثيقا (الرسم البياني ٦). ففي السودان، تتسم استعانة واضعي السياسات بالإحصاءات بالتدني، ما يفضي إلى سياسات واستراتيجيات تؤدي إلى نتائج إنمائية سيئة. فالنظام الإحصائي الوطني في هذا البلد أقل نشاطا ويؤثر على التنمية الإحصائية، ما يؤثر على التمويل المستدام، وانخفاض الاستثمار في الموظفين، والهياكل الأساسية، والأدوات، نتيجة لانخفاض العرض من الإحصاءات، من حيث الكمية والنوعية.

أما بلدان المربع الثالث من الرسم البياني ٥، وهي مصر، والمغرب وتونس، فهي تمثل البلدان التي لديها قيود على الطلب على الإحصاءات وتشهد فيها كمية وجودة البيانات المنتجة تزايدا مستمرا (ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به). وفي هذه البلدان، تُستخدم البيانات في وضع الاستراتيجيات المتوسطة الأجل وخطط التنمية الوطنية، في حين أن بلدان أخرى لا تملك أي منها لعدة أسباب، منها: '١' عدم وجود معلومات لدى المسؤولين عن البيانات المتاحة وكيفية الوصول إليها، '٢' كثيرا ما تكون البيانات موزعة بين مختلف المؤسسات والإدارات المنتجة للبيانات، '٣' يفتقر واضعو السياسات إلى المعرفة الإحصائية وليست لديهم، بشكل عام، صلاحية استخدام البيانات المتاحة بفعالية، '٤' لدى المستخدمين شكوك حول دقة وصحة البيانات المتاحة.

وفي جميع بلدان شمال أفريقيا (بلدان المربَّعين الأول والثالث)، هناك حاجة إلى تعزيز المعرفة الإحصائية للمواطنين وصانعي القرار والاعتراف بفائدتها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان وضعت استراتيجية اتصال لتطوير الثقافة الإحصائية مع التخطيط لتدريب مختلف فئات المستعملين وبصفة خاصة الصحفيين، والمشاركة في مختلف المعارض الوطنية والإقليمية والفعاليات الطلابية. وسيتعين على المؤسسات والهيئات العامة أن تعترف بقيمة الإحصاءات في توجيه العمل العام، وتقييم النتائج واستحداث منتجات مفيدة. وللدواوين الوطنية للإحصاء دور تؤديه على هذا المستوى: فينبغي لها إقامة شراكات، وأن تقيم علاقات مع مجموعات المستعملين هذه، وأن تُشركها في البرامج الرسمية وغير الرسمية لتعميم المعارف الإحصائية. ولن يتسنى لها الاستفادة الكاملة من إمكاناتها بالكامل إلا بتشجيع تعميم المعارف الإحصائية والاستخدام الفعال للبيانات.

ومع ذلك، هناك ضرورة كبيرة للكف عن هذا الأداء المنخفض ووضع النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا في دائرة حميدة (المربَّع الرابع) تتيح زيادة الطلب وتحسين كمية ونوعية البيانات بما يؤدي إلى زيادة في أداء النظم الإحصائية الوطنية. ''إن القدرة على تحريك هذه الدائرة الحميدة تتوقف على السياق الوطني وأولويات التنمية الإحصائية. ويختلف ميل واضعي السياسات إلى طلب أدلة قوية لوضع السياسات العامة من بلد إلى آخر ومن إدارة إلى أخرى، ولكن طبيعة هذا الطلب لها تأثير مباشر على عرض البيانات وعلى طريقة عمل نظام البيانات وقدرته على إدارة ثورة البيانات والاستفادة منها. ويتمثل دور الإدارة الوطنية في كفالة قدرة نظام البيانات على إنتاج واستغلال بيانات جيدة من أجل تحديد وتنفيذ أولويات العمل الحكومي، ولرصد النتائج'' (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧).

الرسم البياني ٥

التحدي المزدوج للعرض والطلب

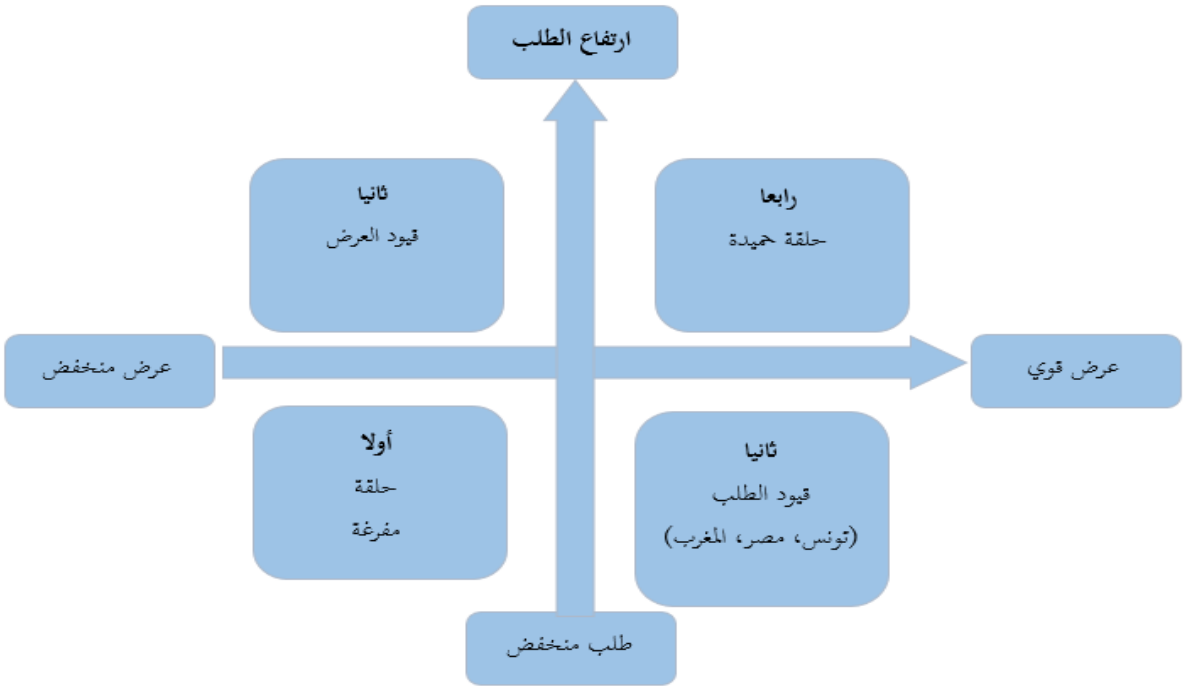

المصدر انظر،

Ben Kiregyera, The Emerging Data Revolution in Africa: Strengthening the Statistics, Policy and Decision-Making-Making Chain, 2015.

الفرع الثاني: تقييم القدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية: الحالة الراهنة لمستوى التطور الإحصائي في بلدان شمال أفريقيا

أولا– المؤشرات الدولية لتعزيز القدرات الإحصائية: تقييم أولي للنظم الإحصائية الوطنية

مصادر البيانات الدولية مفيدة لإجراء تقييم أولي للنظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا، وإن كان هدفها الرئيسي هو أن تكون أساسا للمقارنات بين البلدان. وسيركز التقييم على نتائج مؤشر القدرة الإحصائية للبنك الدولي، من أجل الوقوف على الممارسات المنهجية، وتوافر البيانات، والامتثال لأوقات الإصدار.

ومؤشر القدرة الإحصائية للبنك الدولي هو معدلٌ مركَّبٌ لتقييم فعالية النظام الإحصائي لبلد ما. وهو يستند إلى إطار تشخيصي يتألف من ثلاثة مجالات للتقييم: المنهجية، ومصادر البيانات، والتواتر والالتزام بالمواعيد.

ويقيس البعدُ الأول، وهو الممارسة الإحصائية، قدرةَ البلد على الامتثال للمعايير والأساليب الموصى بها دوليا. وهنا يجري تقييم النظم الإحصائية الوطنية على أساس مجموعة من المعايير، بما في ذلك استخدامُ سنةٍ مرجعية للحسابات القومية، واستخدام أحدث دليل لميزان المدفوعات، وحالة الديون الخارجية، والاشتراك في المعيار الخاص لنشر بيانات لصندوق النقد الدولي. أما البعد الثاني، وهو مصادر البيانات، فيشير إلى ما إذا كان بلد ما يضطلع بأنشطة لجمع البيانات وفقا للتواتر الموصى به دوليا، وما إذا كانت البيانات الإدارية متاحة وموثوقة وقابلة للاستخدام لأغراض إحصائية. وعلى وجه

التحديد، فإن المعايير المستخدمة هي تواتر التعدادات السكانية والزراعية، وتواتر الدراسات الاستقصائية للفقر والصحة، وشمول التغطية بنظام تسجيل الإحصاءات الحيوية. أما البعد الثالث، وهو بعد التواتر والالتزام بالمواقيت المقررة، فيبحث مدى توافر وتواتر المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية، التي تتصل تسعة منها بالأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل المعايير المستخدمة مؤشرات عن الفقر النقدي، وصحة الأم والطفل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإتمام الدراسة الابتدائية، والمساواة بين الجنسين، وإمكانية الحصول على المياه، ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويستند مؤشر القدرة الإحصائية إلى فكرة بسيطة، ألا وهي أن إنتاج ونشر إحصاءات موثوقة ووثيقة الصلة في الوقت المناسب يتطلب قدرات تغطي الأبعاد الثلاثة جميعها. وأي ضعف في أحد هذه الأبعاد يتسبب في ضعف العملية الإحصائية بأكملها. فمؤشر القدرة الإحصائية يتيح، على سبيل المثال، تحديد الثغرات في النظام الإحصائي الوطني ومعرفة المجالات الإحصائية التي تحتاج إلى تحسين.

ويحدد الرسم البياني ٦ متوسط المعدل (بالنسبة المئوية) للقدرة الإحصائية لبلدان شمال أفريقيا السبعة لعام ٢٠١٧. وقُسِّمت درجات النظم الإحصائية الوطنية المختلفة إلى ثلاث مستويات: من ٢٠ إلى ٥٠ (قدرة منخفضة)، ومن ٥١ إلى ٧٥ (قدرة متوسطة)، و٧٦ إلى ١٠٠ (قدرة عالية). وسجلت ليبيا أدنى نتيجة، حيث بلغ معدلها ٢٢.٢ في المائة. أما أعلى قدرة إحصائية فكانت من نصيب مصر التي سجلت ٨٣.٣ في المائة. وهناك أربعة بلدان (تونس، والجزائر، والسودان وموريتانيا) في المستوى الثاني ذي القدرة الإحصائية المتوسطة. والمغرب ومصر هما البلدان الوحيدان اللذان لديهما قدرة إحصائية عالية.

وتبين نتائج مؤشر القدرة الإحصائية أيضا أن الدخل الوطني، على ما يبدو، لا يؤثر كثيرا على القدرة الإحصائية للبلدان. فتطوير النظام الإحصائي الوطني ليس مجرد مسألة موارد. وبالنظر إلى دخل الفرد في الجزائر، ينبغي أن يكون لديها نظام إحصائي وطني يتسم بالكفاءة، إن لم يكن أكثر تطوراً، من مصر. بيد أن القدرة الإحصائية للنظام الإحصائي الوطني هي أيضا مسألة إرادة سياسية.

الرسم البياني ٦

مؤشر القدرة الإحصائية (نسبة مئوية)، عام ٢٠١٧

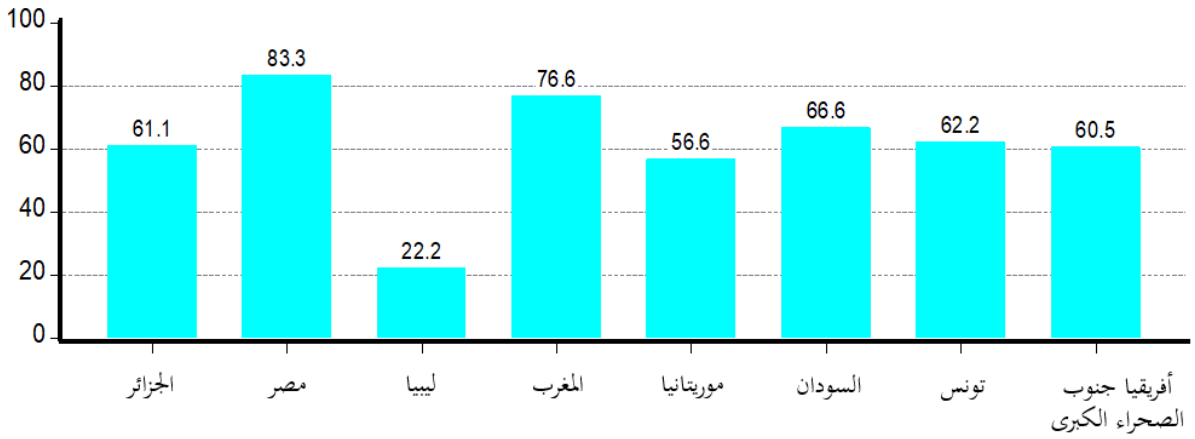

المصادر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات القدرات الإحصائية
(#http://databank.banquemondiale.org/data/source/statistical-capacity-indicators)

والمجالات التي تفتقر إليها البلدان الأربعة ذات القدرة الإحصائية المتوسطة بوجه خاص، من بين الأبعاد الثلاثة لمؤشر القدرات الإحصائية، هي: الممارسة المنهجية ومصادر البيانات (الجدول ٦).

الجدول ٥

أبعاد مؤشر القدرة الإحصائية للبلدان ذات القدرات المتوسطة (٢٠١٧)

أبعاد مؤشر القدرة الإحصائية	الجزائر	موريتانيا	السودان	تونس
المنهجية	٦٠	٤٠	٥٠	٧٠
التواتر والالتزام بالمواعيد	٨٣.٣	٩٠	٨٠	٧٦.٦
مصادر البيانات	٤٠	٤٠	٧٠	٤٠
متوسط الدرجة	٦١.١	٥٦.٦	٦٦.٦	٦٢.٢

ويشكل النظام الإحصائي الوطني الموريتاني مثالا جيدا على ذلك: فاستنادا إلى المعايير المستخدمة في حساب المؤشر الأولي للبعد، وهو الممارسة المنهجية، يبدو أن السنة المرجعية للحسابات القومية ليست صحيحة (سنة الأساس ١٩٩٩)؛ ولا يتوفر مؤشر الإنتاج الصناعي ومؤشرات أسعار الاستيراد والتصدير على أساس شهري و/أو ربع سنوي؛ وحسابات المالية العامة لا تخضع للتوحيد؛ كما أن بيانات التغطية بالتحصين على المستوى الوطني غير متوافقة مع تقديرات منظمة الصحة العالمية ولم يشترك البلد في النظام العام لنشر البيانات الذي يحدد المعايير السارية على الإحصاءات الاقتصادية والمالية. وفيما يتعلق بالبعد الخاص بمصادر البيانات الإحصائية، يبدو أن موريتانيا لم تُجر أي تعدادات زراعية في السنوات العشر الأخيرة؛ ولا تزال الدراسات الاستقصائية المتعلقة بفقر الأسر المعيشية وصحتها مرتجلة وغير متواترة، كما أن نظام تسجيل الأحوال المدنية غير كامل.

والافتقار إلى البيانات في موريتانيا أمرٌ كبير جدا بالنسبة للدراسات الاستقصائية عن المؤسسات والدراسات الاستقصائية عن المؤسسات الصغرى. ونظرا لانخفاض معدلات الردود على الاستبيانات، لا يملك النظام الإحصائي الوطني الموريتاني معلومات موثوقة لتتبع تطور اقتصاده الحقيقي. ونتيجة لذلك، من المحتم أن تتضرر موثوقية الحسابات القومية. ويواجه النظام الإحصائي الوطني الموريتاني تحديات في مجال التنسيق، ما يعوق رصد وتقييم التماسك الداخلي لنظام الحسابات القومية. وتُلاحظ نفس أوجه القصور في بناء سلسلة الأسعار والأجور: فالحسابات القومية الموريتانية لا تتابع أسعار المدخلات المستخدمة في صناعة السلع، ولا يغطي مؤشر أسعار الاستهلاك سوى المناطق الحضرية.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن موريتانيا أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمعايير والقواعد القياسية الإحصائية. ويجري تنفيذ نظام الحسابات القومية الجديد (٢٠٠٨) الذي أوصت به الأمم المتحدة، كما تم تعزيز مصادر منشورات البيانات وتواترها بصورة كبيرة. ويصدق هذا أيضا على الجزائر وتونس اللتين عززتا نظمهما الإحصائية الوطنية بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة.

الجدول ٦

أبعاد مؤشر القدرة الإحصائية الخاص بموريتانيا (٢٠١٧)

المنهجية	المركز	القيمة	الوزن	النتيجة
سنة الأساس للحسابات القومية	سنة الأساس خارج السنوات العشر الأخيرة	٠	١٠	٠
دليل ميزان المدفوعات المستخدم	استخدام الطبعة الخامسة	١	١٠	١٠
تقارير حالة الديون الخارجية	حقيقية أو أولية	١	١٠	١٠
سنة الأساس لمؤشر أسعار الاستهلاك	سنة الأساس داخل السنوات العشر الأخيرة	١	١٠١٠	١٠٠
مؤشر الإنتاج الصناعي	غير متوفر بتواترات شهرية/فصلية	٠	١٠	٠
مؤشرات الأسعار عند الاستيراد والتصدير	غير متوفر بتواترات شهرية/فصلية	٠	١٠	٠
حسابات المالية العامة	الحسابات غير الموحدة	٠	١٠	٠
تقرير عن حالات التسجيل لدى اليونسكو	التقارير السنوية على مدى السنوات الأربع الماضية	١	١٠	١٠
التغطية بالتحصين على المستوى الوطني	بيانات التغطية باللقاحات الوطنية لا تتماشى	٠	١٠	٠
المعيار الخاص لنشر البيانات (صندوق النقد الدولي)	مع تقديرات منظمة الصحة العالمية لمدة ٤ سنوات	٠	١٠	٠
	غير مُسجل			
مجموع المنهجية ٤٠				
مصادر البيانات	**المركز**	**القيمة**	**الوزن**	**النتيجة**
التعدادات السكانية	التي أُجريت خلال السنوات الأربع الماضية	١	٢٠	٢٠
الدراسات الاستقصائية عن الصحة	دراستان استقصائيتان خلال السنوات العشر	٠.٥	٢٠	١٠
الدراسات الاستقصائية عن الفقر	الماضية	٠.٥	٢٠	١٠
التعدادات الزراعية	دراستان استقصائيتان خلال السنوات العشر	٠	٢٠	٠
تغطية نظام تسجيل الحالة المدنية؛	الماضية	٠	٢٠	٠
	عدم وجود أي تعداد خلال السنوات العشر الماضية			
	غير مكتملة			
مجموع مصادر البيانات ٤٠				

المصادر: من إعداد المؤلفين انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي مؤشر القدرة الإحصائية.

ويقدم الرسم البياني ٨ لمحة عامة عن تطور النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا عبر الزمن وأبعادها المختلفة. وفي مختلف البلدان، ازداد بُعد المنهجية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧، ما يفسر الاتجاهات السائدة في النظم الإحصائية الوطنية للامتثال للمعايير والأساليب الموصى بها دوليا. غير أن توافر البيانات انخفض بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٧ في جميع بلدان شمال أفريقيا تقريبا بسبب القيود المالية التي تعوق إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية.

الرسم البياني ٧

تطور مؤشر القدرة الإحصائية لبلدان شمال أفريقيا

البلدان ذات القدرة الإحصائية العالية

المغرب

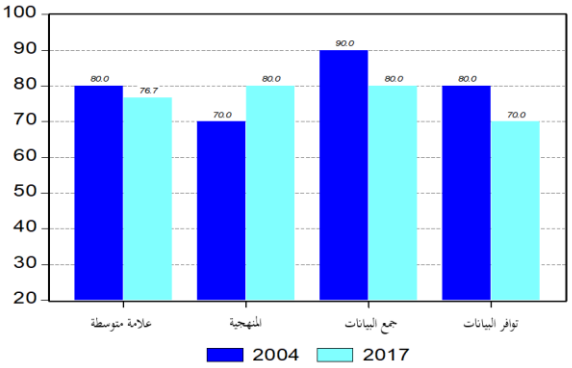

مصر

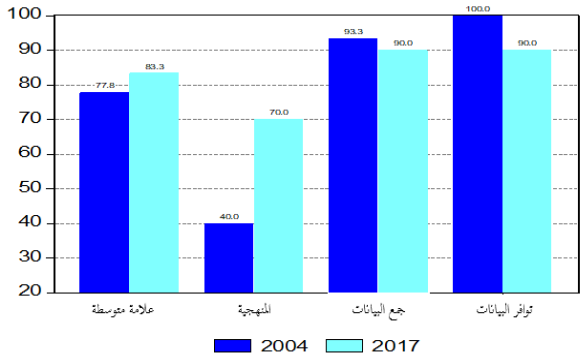

البلدان ذات القدرة الإحصائية المتوسطة

موريتانيا

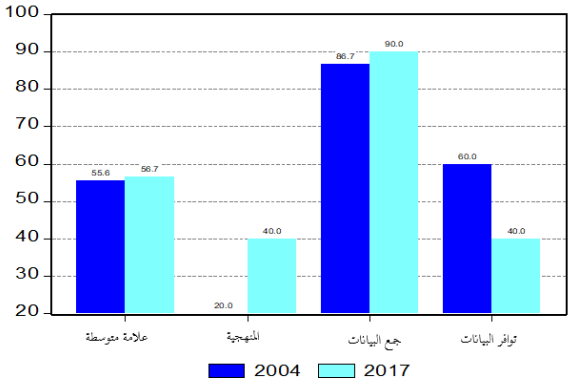

الجزائر

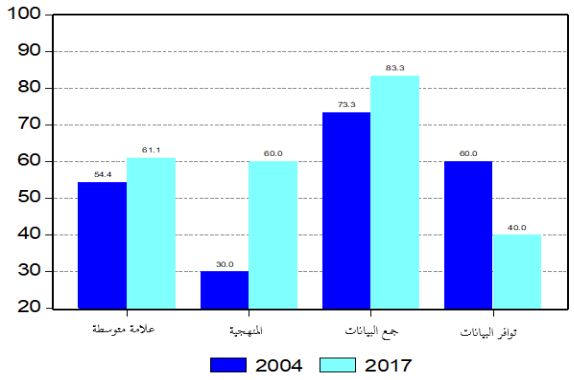

تونس

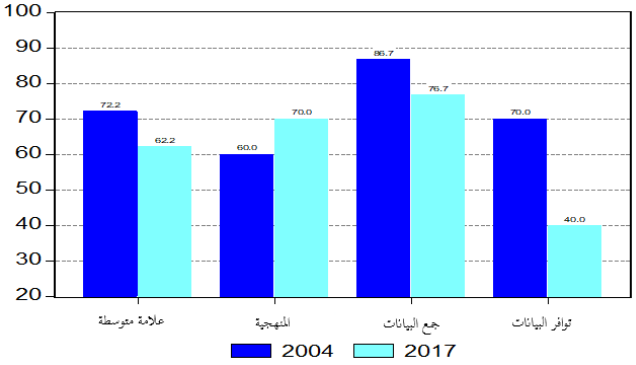

السودان

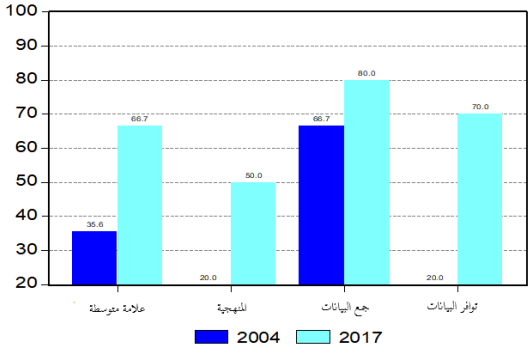

المصادر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات القدرة الإحصائية،

(http://databank.banquemondiale.org/data/source/statistical-capacity-indicators#; 2018

الإطار ١٠

مؤشر القدرة الإحصائية الصادر عن البنك الدولي: بعض الحدود

رغم قدرة مؤشر القدرات الإحصائية على تقييم النظم الإحصائية الوطنية، فإنه لا يخلو من بعض أوجه القصور. فهو، في حقيقة الأمر، لا يدمج عناصر القدرة المؤسسية والتنظيمية؛ كما أنه لا يميز بين القدرة المالية والقدرة التقنية للنظام الإحصائي الوطني. وبالنظر إلى أن عدم كفاية التمويل كثيرا ما يشكل عائقا رئيسيا أمام أنشطة جمع البيانات، فإن استخدام مؤشر القدرة الإحصائية يمكن أن يؤدي إلى المبالغة في تقدير القدرة الإحصائية للبلدان التي تعتمد إلى حد كبير على الأموال الخارجية لإنتاج البيانات والتقليل من شأن تلك البلدان التي تواجه صعوبات مالية. كما أن مؤشر القدرة الإحصائية لا يغطي بعض المجالات الإحصائية الهامة، بما في ذلك إحصاءات العمالة، فضلا عن مجالي الأعمال التجارية والبيئة. ولا يحدد المؤشر، بالنسبة للمجالات التي يغطيها، نوعية المنتجات الإحصائية إلا من وجهة نظر منهجية البيانات، وتوافرها وتواترها. ولا يشمل تقييم القدرات الإحصائية نوعية أخذ العينات وتجهيز البيانات وتحليلها. وعلى الرغم من كل هذه القيود، يوفر مؤشر القدرات الإحصائية إطاراً تنفيذياً لتقييم قدرة البلد على إنتاج الإحصاءات وبدرجة أقل على نشرها وتعميمها.

المصدر انظر،

Aperçu sur le développement des statistiques dans la région de l'Asie et du Pacifique, Commission économique et sociale pour l'Asie et le Pacifique, 2008.

ثانيا– استخدام المعايير ومدونات الممارسات الجيدة لتقييم النظم الإحصائية الوطنية

ينبغي أن يوفر التقييم المفصل للنظام الإحصائي الوطني تقييماً عاماً لمختلف المواضيع المتصلة بما يلي:

- الإطار التنظيمي والعلاقات الاستراتيجية بين الجهات الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني والحكومة (القانون الإحصائي والنصوص التنظيمية، وآلية التنسيق الإحصائي، وبرمجة الأنشطة الإحصائية، والعلاقات بين منتجي البيانات الإحصائية ومستخدميها).

- الموارد المالية (عدم كفاية الأموال العامة أو عدم توافرها) وقضايا الموارد البشرية (هياكل الملاك الوظيفي وفقاً لأساليب العمل، والافتقار إلى المعرفة و/أو المهارات، ووجود أو عدم وجود استراتيجية في مجال الموارد البشرية أو تدريب الموظفين، وهروب المهارات).

- النظم والهياكل الأساسية (البرمجيات الإحصائية، أو النظم الحاسوبية، أو نظم الاتصالات، أو أماكن العمل).

وتسعى هذه الدراسة إلى تقييم تنظيم النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا وقواعدها القانونية وحالة مواردها باستخدام مدونة الممارسات الجيدة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي كإطار منهجي. ويقدم الإطار ١١ موجزاً للاستبيان التجريبي الموجه إلى الجهات الفاعلة في النظم الإحصائية الوطنية لتحديد جوانبها الرئيسية في مختلف البلدان.

الإطار ١١

استعراض سير العمل بالنظام الإحصائي الوطني – أسئلة نموذجية رئيسية

معلومات عامة عن النظام الإحصائي الوطني

- هل الديوان الوطني للإحصاء كيان مستقل/جزء من وزارة
- هل للديوان الوطني للإحصاء القدرة على أن تكون له ميزانيته الخاصة ليتصرف بها بالشكل الذي يراه مناسباً
- ما هو تواتر وضع ميزانية الدواوين الوطنية للإحصاء
- هل يمكن للحكومة الحصول على الإحصاءات الداخلية قبل نشرها؟

- هل هناك مدونة للممارسات الجيدة فيما يتعلق بأداء النظام الإحصائي؟
- هل لدى الديوان الوطني للإحصاء بيانات مجانية/مدفوعة الثمن؟
- توافر البيانات الجزئية
- هل تتولى مؤسسة أو أكثر جمع الإحصاءات الوطنية؟
- ما هي الصلات بين المؤسسات التي تنتج الإحصاءات وتجمعها؟
- ما هو الدور القانوني للديوان الوطني للإحصاء في سياق المنظمات المكلفة بالإحصائية الرسمية؟

المجلس الإحصائي الوطني والبرمجة الإحصائية

- هل هناك مجلس وطني للإحصاءات أو هيئة تنسيق أخرى؟
- من هم الأعضاء الرسميون في المجلس الوطني للإحصاءات؟
- هل يعمل المجلس الوطني للإحصاءات كإطار قانوني أو تنظيمي؟
- ما هو تواتر الاجتماعات (وفقاً للأنظمة والممارسة العملية)
- هل المجلس الوطني للإحصاءات مسؤول عن إعداد البرنامج الإحصائي والميزانية؟
- من هي الجهة التي تقرّ البرنامج الإحصائي أو الميزانية؟
- ما هي مدة (بالسنوات) البرنامج الإحصائي؟

القانون الإحصائي

- تاريخ التشريعات
- تاريخ آخر تحديث
- أي شخص أو هيئة مسؤولة عن ضمان تطبيق القانون الإحصائي؟

الإنجازات الدولية

- هل هناك استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات؟
- خطوات الإعداد
- هل أدرجت الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات رسمياً في الميزانية؟
- هل هناك خطة إحصائية رئيسية؟

الموارد

- موظفو المجلس الوطني للإحصاءات (بمن فيهم خريجو الإحصاءات)
- عدد العاملين في مجال الإحصاءات في الإدارات، وما إلى ذلك (بمن فيهم خريجون في مجال الإحصاء)
- الميزانية السنوية للديوان الوطني للإحصاءات
- عدد الحواسيب لدى الديوان الوطني للإحصاء
- الشبكة داخل الديوان الوطني للإحصاء

المصدر: الاستبيان المرسل إلى مختلف الدواوين الوطنية للإحصاءات.

وينبغي ألا يقتصر تقييم النظم الإحصائية الوطنية على البيئة المؤسسية لهذه النظم، بل ينبغي أن يمتد ليشمل أيضاً نوعية البيانات والإجراءات المستخدمة في إنتاجها. وعلى سبيل المثال، قد يحدث أن يفتقر النظام الإحصائي الوطني إلى

قيود تضبط الموارد المالية أو البشرية، أو أن تكون البيانات الموروثة رديئة أو قديمة، أو أن تكون البيانات موجودة لكنها لم تنشر. ويعتبر هذا النوع من المشاكل عاملاً يبرر التدخل من أجل تعزيز النظام الإحصائي الوطني.

وثمة عدد من الأدوات المتاحة لتقييم جودة البيانات الإحصائية. فعلى سبيل المثال، يوفر المعيار الخاص لنشر البيانات نظامين هما: النظام العام لنشر البيانات وإطار تقييم نوعية البيانات التابع لصندوق النقد الدولي. ومن بين أطر الجودة الأخرى يشار أيضاً إلى إطار جودة الأنشطة الإحصائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعيار الجودة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وتستخدم هذه الدراسة إطار تقييم جودة البيانات التابع للنظام العام لنشر البيانات، من أجل تقييم جودة البيانات المنتجة في بلدان شمال أفريقيا. ويغطي إطار التقييم هذا الأبعاد المختلفة للجودة. وهو يأخذ في الاعتبار جميع مراحل العملية الإحصائية التي يتم من خلالها جمع البيانات وتجهيزها ونشرها. ومن ثم فإنه يتعلق بالجودة: '١' التنظيم العام للعملية؛ '٢' عمليات جمع البيانات وتجهيزها ونشرها؛ '٣'النواتج الإحصائية.

ولذلك فإن إطار تقييم جودة البيانات التابع للنظام العام لنشر البيانات يغطي البيئة المؤسسية والعملية الإحصائية والنتائج الإحصائية، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية. وتتمحور تغطية إطار تقييم نوعية البيانات التابع للنظام العام لنشر البيانات في مجالات الحوكمة والعمليات والنواتج حول خمسة أبعاد هي: ضمان النزاهة، والاتساق المنهجي، والدقة والموثوقية، والقدرة على استخدام البيانات وإمكانية الحصول عليها (الإطار ١٢).

الإطار ١٢

إطار صندوق النقد الدولي لتقييم نوعية البيانات

البيئة المؤسسية

تؤثر العوامل المؤسسية والتنظيمية تأثيراً كبيراً في فعالية ومصداقية أي هيئة إحصائية تنتج الإحصاءات وتنشرها. والجوانب ذات الصلة هي الإطار السياسي والقانوني، وكفاية الموارد، والأهمية، والوعي بالجودة، والمهنية، والشفافية، والمعايير الأخلاقية.

- المبدأ ١: الإطار السياساتي والقانوني: للبيئة القانونية والمؤسسية التي تحكم أي هيئة إحصائية (الديوان الوطني للإحصاء، وعند الاقتضاء، السلطات الإحصائية الأخرى) تأثير كبير في فعالية الهيئة ومصداقيتها.
- المبدأ ٢: مدى كفاية الموارد: تكفل الهيئة الإحصائية تناسب الموارد مع البرامج الإحصائية، والموظفين، والمرافق، والمعدات، والتكنولوجيات، وعمليات التدريب، ومع مخصصات تمويل ما لديها من نظم المعلومات.
- المبدأ ٣: الوعي بالجودة: الجودة هي حجر الأساس في الأنشطة الإحصائية. وتحدد الهيئة الإحصائية بصورة منهجية ومنتظمة مواطن الضعف ومواطن القوة من أجل مواصلة تحسين نوعية العملية والإنتاج.
- المبدأ ٤: الكفاءة المهنية: تسترشد السياسات والممارسات الإحصائية بالمبادئ المهنية.
- المبدأ ٥: الشفافية: تقوم الهيئة الإحصائية بإنتاج الإحصاءات ونشرها بطريقة موضوعية وشفافة، يعامل بها المستعملون معاملة منصفة.
- المبدأ ٦: المعايير الأخلاقية: تتسق السياسات والممارسات مع المعايير الأخلاقية.

العملية الإحصائية

يجب احترام المعايير والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات الدولية احتراماً كاملاً في العمليات التي تستخدمها الهيئات الإحصائية من أجل تنظيم الإحصاءات الرسمية وجمعها وتجهيزها ونشرها. وتتعزز مصداقية الإحصاءات بفضل سمعتها في الإدارة الجيدة والكفاءة. وأهم الجوانب هي قوة المنهجية والدقة والموثوقية.

- المبدأ ٧: قوة المنهجية: يتبع الأساس المنهجي للإحصاءات المنتجة المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة.
- المبدأ ٨: الدقة والموثوقية: مصادر البيانات والتقنيات الإحصائية قوية وتوفر النتائج الإحصائية صورة دقيقة بدرجة كافية للواقع.

نتائج الإحصاءات

يجب أن تلبي الإحصاءات المتاحة احتياجات المستعملين. وتتفق الإحصاءات مع معايير الجودة الدولية وتلبي احتياجات المؤسسات الدولية والحكومات ومعاهد البحوث وشواغل أوساط الأعمال وعامة الجمهور. ومن الجوانب الهامة الأهمية، والتواتر والملاءمة، والاتساق وإمكانية الوصول، والوضوح.

- المبدأ ٩: الأهمية: تلبي الإحصاءات احتياجات المستعملين الحالية والمحتملة:
  - الأهمية بالنسبة إلى القضايا السياسية الراهنة؛
  - التصنيف، لا سيما التصنيف الجغرافي حسب المستوى المناسب؛
  - التغطية التمثيلية.
- المبدأ ١٠: التواتر والتوقيت المناسب: تُنشر الإحصاءات في الوقت المناسب، استنادا إلى التواتر المقبول دولياً.
- المبدأ ١١: الاتساق: تتسق الإحصاءات مع مجموعة البيانات ومع مرور الوقت، وكذلك مع مجموعات البيانات الهامة الأخرى.
- المبدأ ١٢: إمكانية الوصول والوضوح: الإحصاءات والبيانات الوصفية متاحة بسهولة، وتقدم بطريقة واضحة ومفهومة، ويتاح الدعم للمستعملين. ويتعلق ذلك بما يلي:
  - أساليب النشر والتوزيع؛
  - الإتاحة الكاملة للنتائج والبيانات الوصفية؛
  - توجيه المنشورات لتلبية حاجة مستعملي الإحصاءات.

المصدر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ٢٠١٢،

Guide de la statistique de la coopération au développement de la Commission européenne

الرسم البياني ٨

بنية إطار صندوق النقد الدولي لتقييم نوعية البيانات

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١٧.

ثانيا–١ البيئة المؤسسية

- **عدم كفاية الإطار التنظيمي والتشريعي وعدم اتساقه**

تختلف التشريعات الإحصائية في شمال أفريقيا، اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، ولا يوجد نهج واحد لتطوير وتنظيم الهياكل التي تنتج الإحصاءات. وقد ضمِنت هذه التشريعات إحراز بعض التقدم من خلال إنشاء نظم إحصائية وطنية، وتنظيم عملياتها حول الدواوين الوطنية للإحصاء والمجالس الوطنية للإحصاءات، في بعض البلدان (تونس والجزائر والمغرب)، وتشجيع الإدارات وغيرها من الهياكل الإحصائية على المساهمة في إنتاج الإحصاءات. غير أن القوانين الإحصائية والنصوص التنظيمية أثبتت وجود قيود في تطبيقاتها: فهي لا تحترم المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ٢٠١٤) في مجملها، ولا تنظم إدارة النظم الإحصائية الوطنية نتيجة لذلك.

ومن بين المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، يؤكد المبدأ ١ واجب الدواوين الإحصائية أن تتيح الإحصاءات الرسمية للجميع: ''يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاء بحقهم في التماس المعلومات''. ويشير المبدأ ٢ إلى أنه ''حفاظاً على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم إصدار حكم مهني وعلمي في مجال جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها''. ويشير المبدأ ٥ إلى أنه ''يجوز الحصول على البيانات للأغراض الإحصائية من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية''. أما المبدأ ٦ فيشير إلى أنه ''يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد ويتعين استخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية''. وتشدد ديباجة المبادئ الأساسية على أن ''الاستقلال المهني لأجهزة الإحصاء وخضوعها للمساءلة هامان للغاية'' وأن ''فعالية القيم والمبادئ الأساسية التي تحكم العمل الإحصائي تتوقف على مدى تجسيدها في الأطر القانونية والمؤسسية واحترامها على جميع المستويات السياسية ومن جانب كافة الأطراف المعنية في النظم الإحصائية الوطنية''.

وفي بلدان شمال أفريقيا، لا تذكُر القوانين والأنظمة هذه المبادئ في مجملها، وحتى لو أشارت إليها، فإن هناك صعوبة في تطبيقها، الأمر الذي يؤثر في فعالية النظم الإحصائية وفي نوعية الإحصاءات المنتجة.

وفي معظم البلدان، لا يشكل القانون الإحصائي قوة ملزمة للاستقلال العلمي للديوان الوطني للإحصاء، بل لاستقلاله المهني. ولا يشير الإطار التنظيمي إلى الاستقلال المؤسسي: فهو لا يتضمن أحكاماً محددة لتعيين المدير العام للديوان الوطني للإحصاء ولعزله. وهي تتبع نفس القواعد الخاصة بالمديرين العامين الآخرين في الإدارة. وهكذا يتم تعيين المدير العام وعزله بمرسوم بناء على اقتراح من الوزارة المختصة. ولضمان الاستقلال المهني للهيئات الإحصائية ومساءلتها، يجب أن يحدد القانون شروط تعيين المدير العام، ومدة ولايته، والأسباب المحتملة لإنهاء ولايته، والشروط المؤسسية لممارسة ولايته. وإذا كان الديوان الوطني للإحصاء ملحقاً بوزارة ما، وليست له ميزانية أو امتيازات خاصة به، فمن غير المرجح أن يكون مستقلا بما فيه الكفاية لنشر البيانات دون تأثير خارجي.

وتتوقف مصداقية النظام الإحصائي الوطني أيضاً على كيفية نشر الإحصاءات على المستعملين. ويمكن أن يؤدي اعتماد الديوان الوطني للإحصاء على السلطات السياسية إلى التأخر في نشر البيانات الإحصائية، أو حتى منعها. وقد أظهرت المناقشات التي جرت مع بعض المستعملين أثناء البعثات في البلدان السبعة أن لدى البعض شكوكا بشأن استقلالية الدواوين الوطنية للإحصاء: لا يزال الجدول الزمني للنشر، والملاحظات المنهجية، والدقة، فضلا عن البيانات الحالية والالتزام بالمواعيد موضع جدل. والأمر المؤكد هو أن الدواوين الوطنية للإحصاء في جميع النظم الإحصائية الوطنية، لا تعلن بانتظام عن حالات التأخير المحتملة مقدما، ولا تشرح أسبابها ولا تحدد تاريخاً جديداً للإفراج عنها. وحالة الهياكل الإحصائية القطاعية أكثر صعوبة بكثير: فقد أظهرت المقابلات التي أجريت مع المسؤولين عن الهياكل القطاعية عدم اكتراثهم النسبي باحتياجات المستعملين. ولا تنشر المعلومات الإحصائية إلا بناء على طلب المستعملين أو لا تنشر على الإطلاق. ويتسبب هذا الخلل في حدوث تأخيرات كبيرة في تدفق المعلومات، ما يؤدي بدوره إلى نوع من عدم الكفاءة على المستوى الكلي.

الاستقلالية المهنية

مدونة الممارسات الجيدة فى الإحصاءات الأوروبية (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ٢٠١٢):

تكفل الاستقلالية المهنية للسلطات الإحصائية عن الهيئات والخدمات السياسية والتنظيمية والإدارية الأخرى، وكذلك عن مشغلي القطاع الخاص، مصداقية الإحصاءات الأوروبية.

المؤشرات

١-١: يكرس استقلال المعاهد الإحصائية الوطنية والمكتب الإحصائى للاتحاد الأوروبي عن التدخلات السياسية وغيرها من التدخلات الخارجية في تطوير الإحصاءات وإنتاجها ونشرها في التشريعات ويكون مكفولاً للسلطات الإحصائية الأخرى.

١-٢: يتمتع رؤساء المعاهد الإحصائية الوطنية والمكتب الإحصائى للاتحاد الأوروبي، وعند الاقتضاء، السلطات الإحصائية الأخرى، برتبة هرمية عالية بما يكفى لتمكينهم من إجراء اتصالات رفيعة المستوى داخل الإدارات والهيئات العامة. ومستواهم المهنى هو من أعلى المستويات.

١-٣ يقع على عاتق رؤساء المعاهد الإحصائية الوطنية والمكتب الإحصائى للاتحاد الأوروبي، وعند الاقتضاء، على السلطات الإحصائية الأخرى، كفالة تطوير الإحصاءات وإنتاجها ونشرها بصورة مستقلة.

١-٤: يقع على عاتق رؤساء المعاهد الإحصائية الوطنية والمكتب الإحصائى للاتحاد الأوروبي، وعند الاقتضاء، على السلطات الإحصائية الأخرى، اتخاذ القرار فيما يتعلق بالأساليب والمعايير والإجراءات الإحصائية، فضلاً عن مضمون المنشورات الإحصائية وتاريخ نشرها.

١-٥: تنشر برامج العمل الإحصائية وتقدم تقارير منتظمة عنها تصف التقدم المحرز.

١-٦: تتميز المنشورات الإحصائية بوضوح عن البلاغات السياسية وتنشر بشكل منفصل.

١-٧: إذا لزم الأمر، يتحدث المعهد الإحصائى الوطني والمكتب الإحصائى للاتحاد الأوروبي، وعند الاقتضاء، السلطات الإحصائية الأخرى، علناً عن المسائل الإحصائية، بما في ذلك عن الانتقادات الخاصة بالإحصاءات وإساءة استخدامها.

١-٨: يعين المسؤولون في المعاهد الإحصائية الوطنية والمكتب الإحصائى للاتحاد الأوروبي، وعند الاقتضاء، السلطات الإحصائية الأخرى على أساس مهاراتهم المهنية وحدها. وتحدد أسباب إنهاء الخدمة في الإطار القانوني. ولا يمكن أن تكون هذه عوامل يمكن أن تهدد الاستقلال المهني أو العلمي.

الميثاق الأفريقي للإحصاء

١- الاستقلال العلمى: يجب أن تكون السلطات الإحصائية قادرة على الاضطلاع بأنشطتها وفقاً لمبدأ الاستقلال العلمى، ولا سيما فيما يتعلق بالسلطة السياسية وأي مجموعة ذات مصلحة خاصة.

٢- النزاهة: يجب على السلطات الإحصائية أن تنتج الإحصاءات الأفريقية وتحللها وتنشرها وتعلق عليها بطريقة تحترم الاستقلالية العلمية وتتسم بالموضوعية والمهنية والشفافية.

٣- المسؤولية: يجب على السلطات الإحصائية والإحصائيين الأفريقيين استخدام أساليب واضحة ومهمة لجمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتحليلها وتقديمها. وبالإضافة إلى ذلك، يحق للسلطات الإحصائية ومن واجبها إبداء ملاحظات حول التفسيرات الخاطئة للمعلومات الإحصائية التي تنشرها وحالات إساءة استخدامها.

٤ – الشفافية: تيسيراً للتفسير السليم للبيانات، تقدم السلطات الإحصائية وفقاً للمعايير العلمية المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التى تستخدمها. ويجب توجيه انتباه الجمهور إلى القانون المحلي الذي يحكم عمل النظم الإحصائية.

- **ضعف آلية التنسيق المؤسسي**

يشير المبدأ ٨ من بين مبادئ الأمم المتحدة إلى أن '' التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمر ضروري لكفالة اتساق النظام الإحصائي وكفاءته.'' وفي بلدان شمال أفريقيا، يظهر ضعف تنسيق النظام الإحصائي الوطني جلياً على مستوى الأنشطة الإحصائية (التنسيق المؤسسي) ومواءمة المفاهيم والتصنيفات والأساليب الإحصائية (التنسيق التقني). وتبين ملاحظة الوقائع أن التنسيق المؤسسي للنظم الإحصائية الوطنية إما غير عملي (يوجد في السودان مجلس قومي للإحصاء لا يعمل) أو يصعب تنفيذه. وتتألف أجهزة الإنتاج الإحصائي الوطني من تجاور هياكل إنتاج إحصائية معزولة لا توجد صلة هرمية وظيفية بها، وتعمل في بيئة قانونية وتنظيمية غير مناسبة، وهي غير عاملة بالنسبة إلى بعض البلدان (السودان).

وفي المغرب، تتولى لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية تنسيق وتعزيز الدراسات الإحصائية. وهي تشرف على تطبيق مختلف أحكام القانون الإحصائي. وتُعقد اجتماعات اللجنة بوتيرة غير منتظمة. ويكمن عملها الرئيسي في التنسيق من خلال اتساق البرامج الإحصائية القطاعية وتقاريرها. وتتطلب جميع الدراسات الاستقصائية الإحصائية لإجرائها الحصول على ترخيص من لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية. وسعياً إلى تحديث الإطار القانوني المنظم للأنشطة الإحصائية للنظام الإحصائي الوطني، تخضع مشاريع نصوص قوانين لعملية الموافقة، لا سيما موافقة المجلس الوطني للإحصاءات.

وفي موريتانيا، ترتبط عدم فعالية التنسيق والحوكمة ارتباطاً وثيقاً بتقادم النصوص التي تحكم النشاط الإحصائي. ويتطلب أساس تحسين الإحصاءات العامة إجراء حوار مؤسسي بين مختلف أجزاء النظام. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إنشاء مجلس وطني للإحصاءات فعال وقادر على أداء المهمة. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الحالي لم يجتمع منذ عام ٢٠١٠. ولا بد من تنقيح القانون الإحصائي ونصوصه للسماح للنظام الإحصائي الوطني بالعمل بشكل جيد واستعراض تكوين المجلس الإحصائي الوطني المسؤول عن دفع النشاط الإحصائي.

وينطوي التنسيق المؤسسي للأنشطة الإحصائية على توجيه منتجي البيانات إلى اختيار وتنفيذ أفضل الأدوات الإحصائية لتلبية الطلب، وبالتالي تجنب الازدواجية في العمل، والدراسات الاستقصائية الإحصائية، وتقليل عبء الاستجابة للدراسات الاستقصائية واستخدام الموارد المالية والبشرية بفعالية. ويشكل تطوير البرنامج الإحصائي العنصر الرئيسي في هذا التنسيق. وفي شمال أفريقيا، فإن تنفيذ البرنامج ومتابعته غائبان تماما بالنسبة لبعض البلدان (السودان). وفيما يخص البلدان الأخرى (تونس ومصر والمغرب)، تواجه هذه البرامج الإحصائية صعوبات كبيرة بسبب نقص الموارد البشرية والأدوات التقنية الملائمة. غير أن علاقات التعاون وتبادل المعلومات بين الديوان الوطني للإحصائيات والوزارات المختلفة لا تكتسي صبغة رسمية في جميع البلدان تقريباً. ولا يتبع تبادل البيانات جدولًا زمنيًا محددًا مسبقًا بسبب الأعباء الإدارية. ومن حيث المبدأ، فإن التنسيق الجيد بين هذه الهياكل القطاعية وبين الدواوين الوطنية للإحصاء والهياكل الإحصائية يتطلب بالضرورة المرور عبر مذكرات تفاهم؛ ويجب أن يحدد كل بروتوكول بالتفصيل خصائص كل تعاون.

ففي تونس تتسم عمليات التبادل وتنظيمها بالطابع الرسمي (قرار وزير التنمية والتعاون الدولي المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ يتعلق بضبط طرق إحالة المعلومات) ووقعت مذكرات تفاهم بين أصحاب المصلحة.

ويكتسي التنسيق بين المؤسسات صبغة رسمية تامة في الجزائر من خلال آليات متنوعة كالتالي:

(أ) النصوص التنظيمية من خلال المرسوم التنفيذي رقم ١٦-٣ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الذي يحدد كيفيات ولوج الديوان الوطني للإحصائيات إلى قواعد بيانات المركز الوطني للسجل التجاري أو الأمر التنفيذي رقم ١٧-٢٧٨ المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الذي يتضمن تأسيس المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات.

(ب) الأفرقة العاملة بين المنتجين والمستعملين المعنية بالمصادر الإدارية المتاحة، وأصحاب هذه المصادر، وكيفية إنتاج هذه المصادر، واحتياجات الديوان الوطني للإحصائيات وشركائه الرئيسيين، وما إلى ذلك.

(ج) الاتفاقيات والبروتوكولات المتفق عليها بين الديوان الوطني للإحصائيات ومختلف الشركاء مثل المديرية العامة للضرائب، والمركز الوطني للسجل التجاري، والصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي للعمال الأجراء، وبنك الجزائر، والمديرية العامة للجمارك، ومؤسسة الدراسات الاقتصادية والتحليل المالي والتقييم الاستشرافي.

وبالإضافة إلى ضعف التنسيق بين منتجي الإحصاءات، تعاني النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا من عدم التعاون مع المستعملين، لا سيما أصحاب المصلحة من المجتمع المدني. ولا تُتاح لأصحاب المصلحة كذلك أماكن للحوار من شأنها أن تعرف باحتياجاتهم من البيانات الإحصائية المعروفة وأن تعبِّر عن وجهات نظرهم الخاصة بالمنتجات الإحصائية. ومن الناحية العملية، لا تراعي هيئات التنسيق إلا قليلاً احتياجات المجتمع المدني، إما لأنها اعتادت الاقتصار على المجال الإداري الرسمي وإما لضعف الهيئات الوسيطة التي تمثل المجتمع المدني. وفي تونس، لا يضم المجلس الوطني للإحصاء سوى عدد قليل من ممثلي المجتمع المدني (الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد الوطني للمرأة التونسية ومنظمة الدفاع عن المستهلك).

- **ميزانيات محدودة وغير مستقرة**

تعاني الإحصاءات الرسمية من نقص شديد في التمويل[٦] في بلدان شمال أفريقيا. وكثيراً ما لا تدير الدواوين الوطنية للإحصاء وغيرها من موظفي الإحصاءات القطاعية، الذين يفتقرون إلى الاستقلال المؤسسي، ميزانياتهم الخاصة ولا يتلقون تمويلاً كافياً من الحكومة، ما يجعلهم يعتمدون على الموارد من الجهات المانحة الأجنبية للاضطلاع بمهامهم في إنتاج الإحصاءات وتجهيزها ونشرها. وهذه القيود المفروضة على الميزانية هي أكثر الأسباب التي ذكرها الموظفون والمسؤولون عن الإحصاءات خلال البعثات الموفدة إلى البلدان الستة.

ورغم أن للدواوين الوطنية للإحصاءات ميزانياتها الخاصة بها بوجه عام، فإن الأمر نفسه لا ينطبق على الخدمات الإحصائية القطاعية، التي كثيراً ما تختلط مواردها مع موارد الوحدات التي تعتمد عليها. ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تقدير الموارد المخصصة في ميزانية الدولة للخدمات الإحصائية القطاعية. ويكمن جزء من المشكلة في أن تكلفة إنتاج البيانات والإحصاءات، فضلا عن بناء القدرات الإحصائية والحفاظ عليها، غير مدرجة في خطط وميزانيات الوزارات، ما يحد من وضوح الاحتياجات في هذا المجال، وحتما، الموارد المخصصة لها.

ورغم عدم توافر سوى بيانات محدودة حسب البلد والمنطقة، فإن خطة مراكش الإحصائية تقدِّر أن بلداً منخفض الدخل يتراوح عدد سكانه ما بين ١٠ و٥٠ مليون نسمة يجبُ أن يضاعِف الإنفاق على تعزيز القدرات الإحصائية لكي يتمكن من إنتاج مجموعة كافية من البيانات المتعلقة بالتنمية. وتواجه النظم الإحصائية في بلدان شمال أفريقيا عموما حالتين:

[٦] تمول العمليات الإحصائية الكبيرة بشكل كامل تقريباً من المؤسسات الدولية (البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، وما إلى ذلك).

إما أنها لا تملك ميزانيتها الخاصة لأنشطة الإنتاج الإحصائي، أو أن التمويل المخصص غير كاف فيما يتعلق بالأهداف المحددة. وثمة مشكلة أخرى هي بطء صرف الأموال المخصصة، وهو ما يمكن أن يسبب تأخيرات في عمليات إنتاج البيانات الإحصائية وجمعها.

ولحلِّ مسألة عدم كفاية التمويل المحلي، تلجأ بلدان شمال أفريقيا عموماً إلى التمويل من الجهات المانحة الخارجية لتغطية تكاليف أنشطتها الإحصائية. وفي بعض البلدان، مثل السودان، تُموَّل كافة الأنشطة المتعلقة بجمع البيانات تقريباً من موارد خارجية أساسا. ويمكن أن يؤدي استخدام التمويل الخارجي على نطاق واسع إلى زيادة استقلالية الدواوين الوطنية للإحصاء. ويؤثر الاعتماد على الجهات المانحة على نوع البيانات المنتَجة وطبيعة النفقات المشمولة، مع ما يُحدثه من آثار إضافية على دقة البيانات وأهميتها وحسن توقيتها وملاءمتها.

ولا يتسم التمويل الخارجي للنظم الإحصائية الوطنية والدواوين الوطنية للإحصاء بعدم كفايته فحسب، بل أيضاً بكونه يركِّز على جمع البيانات عن قطاعات محددة (الصحة والزراعة والتعليم)، على حساب إحصاءات الأحوال المدنية والبيانات الإدارية أو حتى بناء القدرات لضمان إنتاج البيانات الأساسية واستخدامها بصورة مستدامة. وخلافاً لواضعي السياسات، الذين يمنحون الأولوية للبيانات التي تغطي كامل الإقليم، ويمكن تصنيفها على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي ويمكن إنتاجها على أساس منتظم، فإن الجهات المانحة أكثر استعداداً لتمويل الدراسات الاستقصائية بالعينة التي تقدِّم تقارير عن المؤشرات الدولية، أو تكون قادرة على توجيه قرارات تخصيصها في عدة بلدان، أو التي تغطي مساحة جغرافية محدودة لبرنامج محدد (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧).

الجدول ٧

المساعدة المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية لبناء القدرات الإحصائية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الجزائر		٠.١١٩							
مصر			٠١٧. ٠	٠.٠٧٦	٠.٠٩٣		٠.١٢٨	٠.٢٥٤	٠.٦٦٣
المغرب	٠.٠٠٨					٠.٠٠١	٦.١		٠.٣٥٠
موريتانيا	٠.٠٥٣								
السودان	٧.٨٤	٠.٠٤	٠.٣٤٤		٠.١٤٩	١.٦٥٩		٠.٠٣٣	٢.٨٠٠
تونس		٠.٠١							

المصادر انظر،

OCDE, Statistiques de l'OCDE sur le développement international (base de cones 2017), http://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=TABLE٧B

- **موارد بشرية غير ملائمة**

تواجه الدواوين الوطنية للإحصاء وغيرها من الهياكل القطاعية للإنتاج الإحصائي تحديات كبيرة في إدارة مواردها البشرية. وتتمثل الصعوبة الرئيسية في عدم كفاية المهنيين الإحصائيين (كمًّا ونوعا) في الدواوين، لا سيما في الهياكل القطاعية. وحتى في تونس ومصر والمغرب، حيث تعتبر كفاءة الموظفين كافية، فإن المؤهلات في مجال الإحصاءات ضعيفة، فأكثرهم ليسوا ممن تعلم في مؤسسات التدريب الإحصائي. وفي موريتانيا، كشفت دراسة أجريت عام ٢٠١٥ لوضع دليل الوحدات الإحصائية للنظام الوطني للإحصاء عن نقص في كبار الخبراء الإحصائيين في النظام الإحصائي الوطني ككل.

ووفقا لهذه الدراسة، ليس لدى النظام الإحصائي الوطني إلا ما يزيد قليلا على ١٥.٣ في المائة من خبراء التدريب الإحصائي مقابل ٨٤.٧ في المائة من الخبراء الآخرين في جميع التخصصات الأخرى.

ويبين استعراض حالة النظم الإحصائية الوطنية في مجال الموارد البشرية أن منتجي الإحصاءات يواجهون المشاكل التالية:

- لا تعكس هياكل الملاك الوظيفي أساليب العمل (عدد الموظفين كاف في المجمل، لكن عدد الموظفين التقنيين ذوي الخبرة العالية في مجال الإحصاء قليل).

- التعايش بين نظامين أساسيين: النظام الأساسي لموظفي الديوان الوطني للإحصاء (مواتيا أكثر)، والنظام الأساسي للخدمة العامة للموظفين الإحصائيين في الوزارات القطاعية.

- لا يوجد مهندسون إحصائيون إلا في عدد قليل من إدارات الإحصاءات القطاعية. وعادة ما يكون المسؤولون الإحصائيون في الوزارات مديرين مكلفين بالمهام الإحصائية.

- لا توجد استراتيجية في مجال الموارد البشرية. ففي معظم بلدان شمال أفريقيا، يتقاعد المتخصصون دون توظيف من يحل محلهم في الوقت المناسب. والنتيجة حدوث نقص في الخبراء المستعدين لشغل مناصب إدارية وتنفيذية من المستويين العالي والمتوسط. وفي المغرب، لم تعد قيود الميزانية تتيح إمكانية تعيين موظفينَ جددٍ ليحلوا محل المتقاعدين الذين تتزايد أعدادهم. ويبلغ عدد الوظائف الشاغرة ٢١٠ وظائف من مختلف الفئات. ويتزايد هذا العدد فيما يتعلق بالمهندسين الإحصائيين والمحللين والديمغرافيين. وكثيرا ما يُعوَّض النقص في الموظفين المؤقتين عن طريق العطاءات (التي تُفتح لمقدمي هذه الخدمات من القطاع الخاص).

- هروب المهارات إلى القطاع الخاص أو إلى الخارج بسبب عدم كفاية المرتبات والافتقار إلى الآفاق المحفزة كالملامح الوظيفية المصممة بحسب الأذواق والمهارات، والتعليم المستمر، والتنقل داخل النظام الإحصائي الوطني وداخل الإدارة، والمشاركة في المشاريع.

- الافتقار إلى التعليم المستمر، خصوصا فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وبالتدريب على تطبيقها في التحليل والنشر، على وجه التحديد. وهناك أيضا نقص في التدريب لتكييف الإحصائيين مع البرامج الإنمائية الوطنية والدولية. وربما لم يشارك الإحصائيون الذين دُرِّبوا قبل حوالي عقد من الزمن في إنتاج إحصاءات تتعلق بالبيئة أو الحوكمة، أو في تحليل القضايا الجنسانية.

- **تجهيزات وهياكل أساسية غير كافية**

تتوفر للدواوين الوطنية للإحصاءات في بلدان شمال أفريقيا، باستثناء السودان، بيئة عمل ملائمة، بوجه عام. وتملك هذه الدواوين، عموما، معدات حاسوبية مناسبة (حواسيب وشبكات وبرمجيات)، رغم أن بعضها يفتقر إلى منصات تتيح تجميع البيانات وحفظها.

وفيما يتعلق بالهياكل القطاعية الإحصائية، يُلاحَظ ما يلي:

- عدم كفاية المعدات الحاسوبية وسوء حالتها: (الحواسيب، والبرمجيات الإحصائية، وعدم وجود عقود صيانة لصيانة المعدات الحاسوبية)؛

- عدم وجود مقر ومبانٍ مناسبة (المباني صغيرة ومتداعية) لأنشطة الإنتاج الإحصائي؛

- عدم الترابط بين الدواوين الوطنية للإحصاء والهياكل القطاعية الإحصائية والافتقار إلى الأدوات المشتركة القادرة على نقل البيانات؛

- عدم وجود منصة لتجميع البيانات الإحصائية وحفظها.

- **دينامية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات**

تؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً في العملية الإحصائية برمتها، من الأدلة (أطر أخذ العينات)، إلى التحليل والنشر، مرورا بأخذ العينات، وجمع البيانات وتحليلها ومعالجتها وتخزينها. ويؤدي استخدامها إلى خفض كبير في التكاليف والوقت الذي يتعين تخصيصه لمختلف العمليات الإحصائية، مع تيسير نشر النتائج على المستعملين. وفي تونس والمغرب ومصر، بدأ استخدام الحواسيب اللوحية، والحواسيب المحمولة الفائقة، والمساعد الرقم الشخصي لجمع بيانات الدراسات الاستقصائية. ويقل الوقت اللازم لمعالجة البيانات وتحليلها بفضل طريقة إعادة تجميع البيانات التي ييسرها الاتصال بالإنترنت. وتُستخدم أيضا تطبيقات إدخال البيانات في شبكة الإنترنت مع تجميع البيانات في خوادم مقرات الدواوين الوطنية للإحصاء. واعتمدت الدواوين في البلدان الثلاثة خيار البث الشبكي للأنشطة الإحصائية، ما أتاح لمختلف المستخدمين ضمان توافر النتائج والوصول السريع إليها.

- **ضعف الوعي بالجودة**

باستثناء الجزائر، لا توجد في أي ديوان من الدواوين الوطنية للإحصاء في بلدان شمال أفريقيا أي وحدة تعالج مشاكل الجودة، كما لا يضع أي ديوان قائمة بمؤشرات الجودة للأنشطة الإحصائية.[٧] والوحدات المسؤولة هي التي تتولى إعدادَ خطط الدراسات الاستقصائية وسبر الآراء، ولا توجد في أي من الدواوين وحدات لسبر الآراء، أيْ وحدات متخصصة في تقنيات سبر الآراء تتولى تصميم مختلف التحقيقات التي يتم تنفيذها. وعادة ما تُجمع المعلومات عن طريق مقابلة مباشرة ومساعد رقمي شخصي، وهو ما يحُول دون الاستفادة من مزايا المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب فيما يتعلق بمنع حدوث أخطاء في جمع البيانات.

وتهتم مختلف الدواوين الوطنية للإحصاء التي شملتها الزيارات اهتماما كبيرا بالجودة. ومع ذلك، لا يوجد أي إطار للتقييم يستند إلى نماذج معترف بها لأطر إدارة الجودة مثل إطار تقييم جودة البيانات التابع لصندوق النقد الدولي أو المدونة الأوروبية للممارسات الجيدة المتبعة في مجال الإحصاء، ناهيك عن نظام شامل ومتكامل تماما لإدارة الجودة. ونادرا ما يُقيَّم الإنتاج الإحصائي الرئيسي بانتظام وبشكل شامل، وهو إن حدث، يتم باستخدام خبراء خارجيين.

---

[٧] ينبغي أن تشمل هذه القائمة على الأقل ما يلي: '١' أخطاء سبر الآراء، '٢' جودة قاعدة سبر الآراء، لا سيما الفترة الفاصلة بين آخر تحديث لقاعدة البيانات هذه والفترة المرجعية للدراسة الاستقصائية، '٣' النسبة المئوية للبدائل، '٤' معدل الردود المتعلقة بوحدات المعلومات وأبوابها، '٥' الحد الأقصى لعدد الزيارات المقررة لموقع وحدة المعلومات، '٦'برنامج المراقبة: النسبة المئوية للأخطاء المكتشفة، النسبة المئوية للأخطاء التي تم تصحيحها، '٧' وصول الجمهور إلى النتائج، والنتائج على الانترنت، وعدد المشاورات عبر الإنترنت.

وتمثل مجموعات المستخدِمين وسيلة رائعة لتحديد ردود الفعل ودراسة احتياجات المستخدمين. وتفتقر الدواوين الوطنية للإحصاء في بلدان شمال أفريقيا إلى هذا الأمر أيضا. فعدد قليل جدا من الدواوين تُجري تقييما للجودة يتاح للجمهور للاطلاع على جودة العمليات الإحصائية.

وتطرح هذه الحالة مزيدا من المشكلات على مستوى الهياكل القطاعية. وتصاحب المنشورات القليل جدا من المعلومات المنهجية (التي لا تتضمن حتى خطة الدراسة الاستقصائية)، كما أن نوعية الملفات الإدارية، بما في ذلك نوعية البيانات الأساسية لهذه الملفات، غير مضمونة.

ثانيا – ٢ العملية الإحصائية

- **ضعف المواءمة بين التصنيفات والمفاهيم والتعاريف المستخدمة**

في جميع بلدان شمال أفريقيا، تتألف النظم الإحصائية الوطنية من هياكل معزولة متجاورة لإنتاج الإحصاءات دون صلة هرمية وظيفية ودون هيكل متكامل. وفي معظم الحالات، يضع كل منتِج (هيكل، إدارة) منهجيته وتدابيره الخاصة لمراقبة الجودة في مجال اختصاصه. ويؤدي ذلك، بطبيعة الحال، إلى مضاعفة الجهود وأوجه عدم الاتساق وإنتاج الإحصاءات على نحو معقد وغير فعال. غير أن المكاتب الإحصائية الوطنية تضمن في معظم البلدان التنسيق التقني وتعطي الموافقة على العمليات الإحصائية (اختيار العينات والاستبيان والمنهجية).

ورغم أن دور الدواوين يتمثل في تحقيق التنسيق التقني بين منتجي الإحصاءات، فإنها تكافح من أجل تحقيق المواءمة بين النظم الإحصائية الوطنية من حيث التسميات والتعاريف والمفاهيم المستخدمة. ولا ينص أي من القوانين وغيرها من النصوص القانونية على وسائل فعالة لتحقيق هذا التنسيق. وحتى عندما تكون لدى النظم الإحصائية الوطنية مجالس وطنية للإحصاءات، ليس بوسع هذه المجالس أن تفرض على الهياكل القطاعية التسميات والتصنيفات والتعاريف التي تستخدمها الدواوين أو أن تكيف تسميات المعايير الدولية. وفي الدراسات الاستقصائية التي تجريها الهياكل الإحصائية القطاعية، تفرض متطلبات المانحين على هذه الهياكل التواؤم مع المعايير الدولية أكثر مما تفرضه العلاقات التي تقيمها هذه الهياكل الإحصائية مع المكاتب الإحصائية الوطنية.

وفي شمال أفريقيا، ليس لدى الدواوين توجيه رسمي يتعلق بالقضايا المنهجية، من أجل تطوير ورصد تطبيق الأساليب الإحصائية من جانب الوحدات المواضيعية والهياكل الإحصائية القطاعية. وفي الوحدات المواضيعية للدواوين، على الموظفين المعنيين أن يحلوا مشاكلهم المنهجية. والحالة معقدة أكثر بكثير فيما يتعلق بالهياكل القطاعية. فبعضها يفتقر حتى إلى الخبراء الإحصائيين.

كما أن استخدام البيانات الإدارية يتسم بنفس القدر من التعقيد. ولهذه البيانات عموما ميزة رئيسية في تجميع الإحصاءات، حيث أنها أقل تكلفة من إجراء الدراسات الاستقصائية وتجهيز البيانات الناتجة عن ذلك. غير أن موثوقية هذه البيانات الإدارية، ومدى كفايتها، على وجه الخصوص، يتوقفان على قدرة الدواوين على مواءمة التسميات والتعاريف والمفاهيم التي تستخدمها نظم المعلومات الإدارية. وليس هذا هو الحال في النظم الإحصائية الوطنية لبلدان شمال أفريقيا. وفي الممارسة الشائعة، وكما لوحظ أثناء البعثات الميدانية، لا يعطي استخدام البيانات الإدارية للدواوين حق استعراض خصائصها وتحليلها. وفي عدة بلدان، لا تحال إلى الدواوين سوى البيانات الإدارية المجمعة، وتعكس هذه البيانات عموما تغطية المفاهيم الإدارية، وليس مفاهيم الإحصاءات الرسمية. ولا يوجد في معظم الحالات تحليل لمدى اتساق هذه البيانات

الإدارية مع المصادر الأخرى، كما أنها لا تُعالَج وفقا للمفاهيم الإحصائية. وفي بعض الحالات، تحمي اللوائح سرية البيانات الإدارية لدرجة أنه لا يمكن الكشف عنها داخل المكاتب الإحصائية الوطنية.

- **الافتقار إلى المواءمة بين البيانات التي تجمعها مختلف المصادر**

تتسبب مصادر البيانات العديدة (السجلات الإدارية والتعدادات والدراسات الاستقصائية) في النظم الإحصائية الوطنية لبلدان شمال أفريقيا في بعض الارتباك بين المستعملين.

وأوجه التباين صارخة بين البيانات الإدارية وبيانات الدراسات الاستقصائية والتعدادات السكانية في مجالات التعليم والزراعة والصحة والفقر. ففي المغرب، على سبيل المثال، تبين ملاحظة البيانات المتعلقة بمعدل التحاق الأطفال دون سن الحادية عشرة بالمدارس تفاوتات كبيرة بين الإحصاءات التي جُمعت من مصادر البيانات الإدارية لوزارة التعليم وتلك التي جُمعت من التعدادات السكانية. وهذه الثغرات ليست هامشية: فمعدلات الالتحاق بالمدارس من المصادر الإدارية تبين أن المغرب على وشك تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي. لكن بيانات تعدادات السكان تشير إلى أن هذا الهدف لم يتحقق بعد، وأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

الرسم البياني ٩

معدل التحاق الأطفال دون سن الحادية عشرة بالمدارس

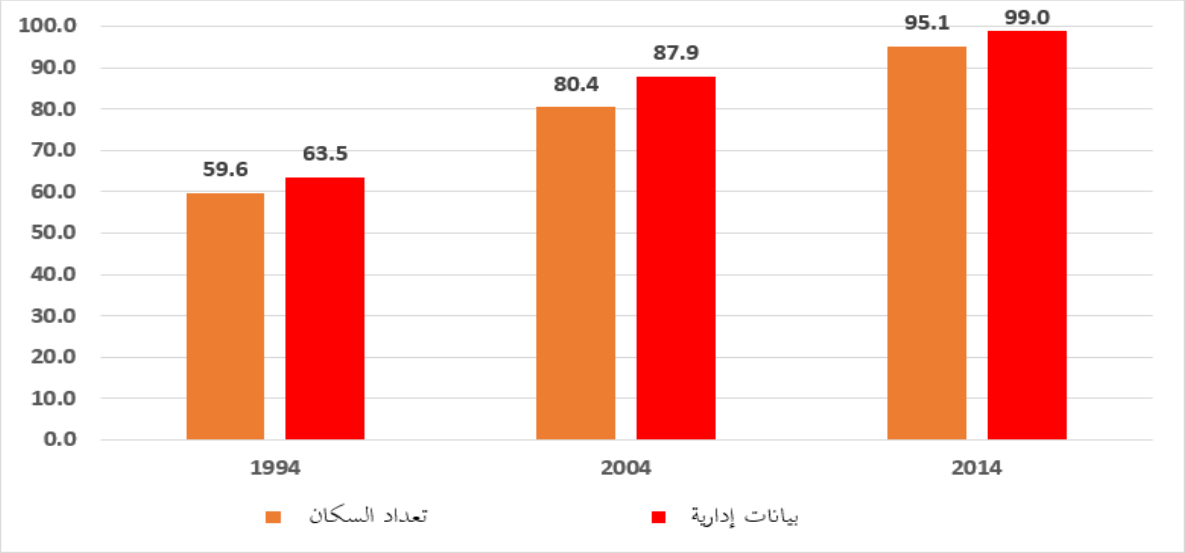

المصدر: بيانات إدارية مقابل الإحصاءات

ومن حيث الجودة، من المهم جداً أن تقوم الدواوين، في إطار دورها كجهات تنسيق تقنية، بمقارنة البيانات الواردة من مصادر مختلفة، بما يتيح لها تحديد وفهم المشاكل والثغرات، وتصحيح الأخطاء، وقياس التعاريف والتصنيفات المستخدمة ومواءمتها. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تنظر الدواوين في إمكانية إنشاء ''وحدات منهجية'' تتولى '١' إدارة أساس المفاهيم والتعاريف والتسميات والتصنيفات داخل النظم الإحصائية الوطنية؛ '٢' ودعم إنتاج ونشر الإحصاءات التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية، من الناحيتين العلمية والمنهجية.

ثانيا–٣ الاختبار الإحصائي

- **البيانات المُنتَجة غير مفتوحة بما يكفي ويصعب الحصول عليها وقليلة الشفافية**

ستكون البيانات الأكثر موثوقية وملاءمة عديمة الفائدة إذا لم تكن متاحة لواضعي السياسات والدوائر البحثية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في شكل قابل للاستخدام. وفي بلدان شمال أفريقيا، تكافح الدواوين والإدارات الإحصائية القطاعية لنشر بعض البيانات بسبب الافتقار إلى القدرات اللازمة لنشر البيانات وإدارتها وفقا لأفضل الممارسات الدولية، أو بسبب عدم القدرة على فهم احتياجات المستخدمين من البيانات وعدم القدرة على تزويدهم بهذه المعلومات. وبالنسبة لبعض الهياكل القطاعية، يحد الخوف من ردود فعل واضعي السياسات من نشر البيانات في بعض الأحيان.

ولجميع الدواوين في النظم الإحصائية الوطنية لبلدان شمال أفريقيا مواقع على شبكة الإنترنت تتضمن بوابات للبيانات. وتعقد بعض الدواوين بانتظام اجتماعات صحفية عند نشر إحصاءاتها الأكثر أهمية (تونس والجزائر والمغرب ومصر). ومن ناحية أخرى، يتبين أن الهياكل القطاعية أكثر ترددا في هذا النوع من الانفتاح على الجمهور. وقد أظهرت المقابلات التي أجريت مع بعض المسؤولين ترددهم في ضمان أن يلبي الإنتاج الإحصائي لهياكلهم احتياجات القطاع الخاص والباحثين والمجتمع المدني، وليس فقط احتياجات وزاراتهم.

ولا تنشر معظم الوزارات إحصاءات عنها على مواقعها الشبكية. والمعلومات الإحصائية موجهة حصرا إلى صانعي القرار. ويُضطر الباحثون وغيرهم من المستخدمين الذين يحتاجون إليها لزيارة المكتبات للحصول عليها.

ومن بين بلدان شمال أفريقيا السبعة، لا تضم مجموعة البلدان الخاضعة للمعيار الأعلى لتوزيع البيانات الذي وضعه صندوق النقد الدولي سوى تونس والمغرب. وتقتضي هذه المعايير نشر الإحصاءات الظرفية باتباع جدول زمني يوضع على الموقع الشبكي قبل أربعة أشهر تقريبا. وفي العادة، لا يُرفق التأخير في نشر المؤشرات الاقتصادية أو يُتبع ببيان صحفي، ولا توضع على شبكة الإنترنت إيضاحات تقنية عن أسباب التأخير، ومعلومات عن موعد النشر المقرر.

ويبين جرد البيانات المفتوحة، الذي يقيس درجة تغطية البيانات ودرجة انفتاحها (الإطار ١٤)، أن بلدان شمال أفريقيا لا تزال بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود (ODW, 2017a, b). ويتيح تقييم جميع البلدان معرفة العلامات المنبثقة عن جرد البيانات المفتوحة والتي تتراوح بين ٣٨.٩ لمصر و١٣.٧ لليبيا. وقد أحرزت البلدان التي اضطلعت بإصلاحات ذات صلة بفتح البيانات (تونس ومصر وموريتانيا) تقدما كبيرا، لكن تغطية فئات هامة من الإحصاءات ما زالت ضعيفة بالنسبة لموريتانيا.

وإلى جانب هذا الإجراء، لا تزال دراسات استقصائية كثيرة عن الأسر المعيشية غير متاحة في جميع النظم الإحصائية الوطنية لبلدان شمال أفريقيا؛ ويحد ذلك أيضا من فائدتها. ويبين فهرس الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، المتعلق بنشر ملفات البيانات الجزئية، أن ٥٠ في المائة فقط من البيانات الجزئية المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي أجريت بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧ متاحة في النظم الإحصائية الوطنية لبلدان شمال أفريقيا.

وقد ساعدت عمليات التبادل المنظمة مع مسؤولي الدواوين وإدارات الإحصاءات القطاعية على تحديد القيود الرئيسية التي تحول دون نشر البيانات وهي كما يلي:

- القيود المالية والافتقار إلى الموارد البشرية المختصة؛

- زيادة عبء العمل بسبب التحديث المنتظم للبيانات؛
- مخاوف المسؤولين المتعلقة بالتحديات التي تفرضها عليهم بوابات البيانات المفتوحة.

الإطار ١٤

البيانات المفتوحة في شمال أفريقيا

البيانات المفتوحة هى بيانات كاملة وأولية ومناسبة فى توقيتها ويمكن الوصول إليها واستخدامها، وهى دائمة ومجانية وغير تمييزية وغير خاضعة لحقوق ملكية أو غير ذلك من الحقوق (مؤسسة صان لايت، ٢٠١٠)

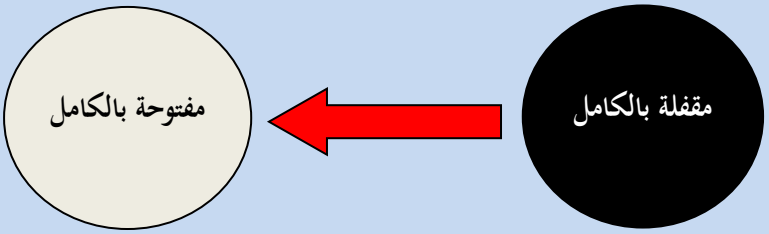

خصائص البيانات		
إمكانية الوصول إليها	متاحة لمجموعة واحدة فقط	متاحة لأكبر عدد من الأفراد أو المنظمات
قابلة للاستغلال	متاحة فى أشكال من الصعب معالجتها واستردادها	متاحة فى أشكال من السهل استردادها ومعالجتها بأدوات حاسوبية
التكلفة	مقدمة فقط مقابل ثمن	مجانية
غير خاضعة لحقوق	إعادة الاستخدام، وإعادة النشر التوزيع ممنوع	الحق فى إعادة استخدام البيانات وإعادة توزيعها

الشراكة من أجل حوكمة مفتوحة هى شراكة متعددة الأطراف ترمى إلى تعزيز فتح البيانات.

من بين بلدان شمال أفريقيا السبعة، لا تضم الشراكة بين أعضائها سوى المغرب وتونس.

المصدر: انظر، تجميع قام به المؤلفون Foundation Mo Ibrahim (2016), *Strength in numbers, Africa's data revolution,*

الرسم البياني ١٠

متوسط علامات جرد البيانات المفتوحة لعام ٢٠١٦ المتعلقة بتغطية البيانات ودرجة انفتاحها

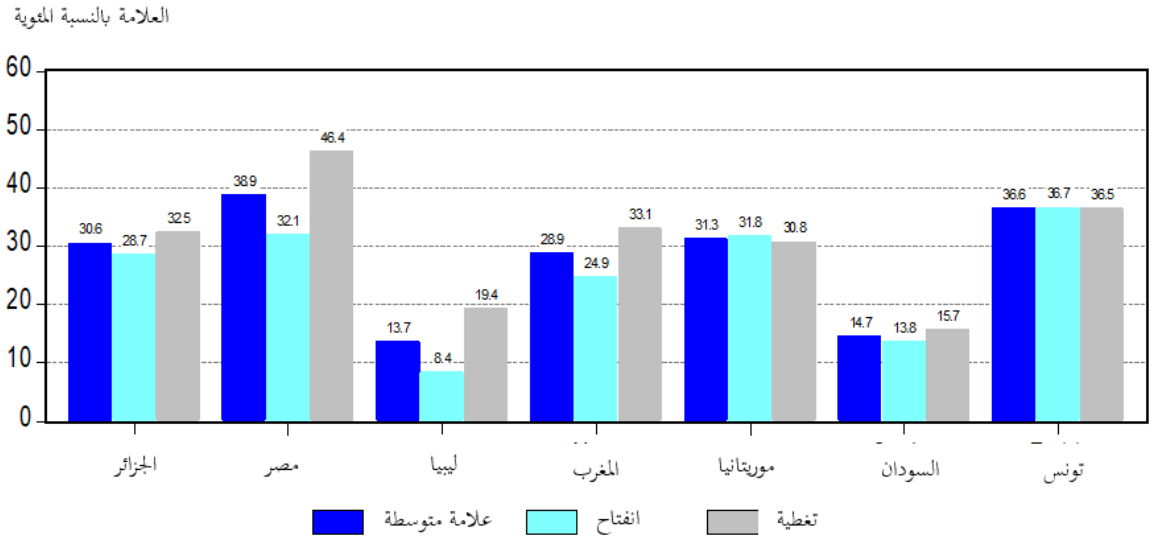

المصدر: مراقبة جرد البيانات المفتوحة— قائمة جرد البيانات المفتوحة: http://www.opendatawatch.com.

الإطار ١٥

قياس درجة الانفتاح باستخدام مؤشر "جرد البيانات المفتوحة"

يمنح مؤشر "جرد البيانات المفتوحة" ١٧٣ بلداً درجة تستند إلى مدى تغطية البيانات ودرجة فتحها. والأبواب المستخدمة في تغطية البيانات هي: التصنيف (التفصيل)، وتوافر البيانات على مدى السنوات الخمس الماضية، وتوافر البيانات للسنوات العشر الماضية، وتوافرها على المستوى الإداري الأول (المحافظات والمناطق والأقاليم)، وتوافرها على المستوى الإداري الثاني (البلديات). أما الأبواب التي احتُفظ بها فيما يتعلق بفتح البيانات فهي: إمكانية قراءتها بواسطة الأدوات الحاسوبية، وعدم خضوعها لحقوق ملكية، وإتاحة خيارات التحميل، وإتاحة البيانات الوصفية، والاستخدام المجاني أو غير المقيد.

ويمنح جردُ البيانات المفتوحة كل بلد درجة على ٢٠ فئة من فئات البيانات المجمعة في المجالات التالية: الإحصاءات الاجتماعية، والإحصاءات الاقتصادية والمالية، والإحصاءات البيئية. وفي كل فئة من فئات الإحصاءات، يجري اختيار مؤشرات تمثيلية، إما لأن السياسيين يطلبونها كثيرا أو لأنها تتسم العمليات الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية.

الإحصاءات الاجتماعية: الإحصاءات السكانية وإحصاءات الحالة المدنية، والهياكل الأساسية للنظام التعليمي، والنتائج التعليمية، والهياكل الأساسية للنظام الصحي، ونتائج النظام الصحي، والصحة الجنسية والإنجابية، ونوع الجنس، والجريمة والعدالة، والفقر.

الإحصاءات الاقتصادية والمالية: الحسابات الوطنية، وإحصاءات العمالة، ومؤشر الأسعار، والمالية العامة، والعملات والمصارف، والتجارة الدولية، وميزان المدفوعات.

الإحصاءات البيئية: استخدام الأراضي، واستخدامات الموارد الطبيعية، واستخدام الطاقة، والتلوث، والبيئة المبنية.

المصدر: انظر، *Open Data Inventory 2017, Methodology report, Open Data Watch, 2018.*

الجدول ٨

نشر البيانات الجزئية للدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية (٢٠١٧-٢٠٠٠)

	الجزائر	مصر	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
البيانات المتاحة من الموارد الخارجية	٣	٢٨	١١	١٣	٩	١٠
البيانات الجزئية غير المتاحة؛	٤	١٦	٢٥	٧	٤	١٨
نتائج التحقيقات	٧	٤٤	٣٦	٢٠	١٣	٢٨

المصادر: فهرس الشبكة الدولية للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، ٢٠١٨.

الفرع الثالث: تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر في النظم الإحصائية الوطنية

إجمالا، تملك الجهات الفاعلة في النظم الإحصائية الوطنية، والدواوين الوطنية للإحصاء، والإدارات القطاعية مزايا مختلفة تفضل إلى حد ما العمل المنتظم. بيد أن هذه الجهات الفاعلة تواجه عددا من التحديات، سواء من حيث الأطر القانونية، أو التشريعات أو السياسات، أو الموارد البشرية، أو الموارد المالية، أو الهياكل الأساسية، أو المنصات المستخدمة، فضلا عن العلاقات التي تحكمها. وتتأثر هذه الجهات الفاعلة أيضاً بعوامل تؤثر على بيئتها الخارجية وهي عوامل قد تمثل فرصاً و/أو تهديدات. ويرتبط اختيار الاستراتيجية الملائمة لتعزيز وتوطيد قدرات كل منها وإدراك كثافة الفرص و/أو التهديدات التي تواجهها بطريقة عملها، وفي نهاية المطاف، بمواطن قوتها وضعفها. ونقاط القوة هي العناصر الداخلية. وإذا أُستخدمت هذه العناصر بالطريقة الصحيحة وجرى توجيهها نحو الاستفادة من الفرص، فيمكنها أن تشكل مزايا. ومن ناحية أخرى، فإن نقاط الضعف هي إخفاقات ينبغي معالجتها. وتتضمن الجداول التالية العناصر التي وردت في القسم السابق، ولكن بطريقة تركيبية. وهي تصف مواطن القوة والضعف (الجدول ٩)، والفرص والتهديدات (الجدول ١٠).

الجدول ٩

تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر في النظم الإحصائية الوطنية: مواطن القوة والضعف

مواطن القوة	مواطن الضعف
١- وجود أطر قانونية وتشريعات وسياسات تنظم الأنشطة الإحصائية؛ ٢- وجود هياكل أساسية للاضطلاع بالأنشطة، وجمع البيانات (التعدادات، والدراسات الاستقصائية، وما إلى ذلك)؛ ٣- وجود مهارات بشرية لجمع البيانات وتحليلها في المكاتب الإحصائية الوطنية وبعض الهياكل القطاعية؛ ٤- وجود جهات فاعلة إقليمية ودولية في مجال التعاون قادرة على تقديم الدعم التقني والمالي؛ ٥- وجود مبادرات مختلفة لبناء القدرات الإحصائية؛ ٦- استعداد أصحاب المصلحة الرئيسيين في النظم الإيكولوجية الإحصائية للتعاون بشأن فعالية التكاليف والكفاءة في إنتاج البيانات الإحصائية وتحليلها ونشرها.	١- العجز في توافر البيانات الأساسية والإنمائية؛ ٢- ضعف الاستقلال المهني للمكاتب الإحصائية الوطنية؛ ٣- عدم كفاية التمويل الداخلي؛ ٤- تدني القدرة الإحصائية (البشرية والتقنية والتنظيمية) في معظم الهياكل القطاعية؛ ٥- عدم اتساق البيانات الواردة من مصادر مختلفة وتدني نوعية البيانات؛ ٦- عدم كفاية المعلومات الإحصائية المتعلقة ببعض المؤشرات الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك البيئة ونوع الجنس والحوكمة؛ ٧- تدني انفتاح البيانات؛ ٨- عدم وجود ترتيبات تحفيزية و/أو قدرات لاستخدام البيانات.

المصدر: تجميع قام به المؤلفون.

الجدول ١٠

تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر في النظم الإحصائية الوطنية: الفرص والتهديدات

الفرص	التهديدات
١- وعي عام لدى المسئولين بشأن مواطن الضعف في النظم الإحصائية الوطنية والحاجة الملحة إلى تنفيذ استراتيجيات وتدابير ملموسة لتعزيزها؛ ٢- التزام الموردين من بين الجهات المتعاونة الإقليمية والدولية بدعم مبادرات بناء القدرات الإحصائية، مالياً وتقنياً على السواء؛ ٣- ظهور مصادر بيانات غير تقليدية جديدة يمكن استخدامها لسد الفجوة في البيانات.	١- عدم القدرة على اجتذاب الموارد البشرية المناسبة والاحتفاظ بها؛ ٢- انخفاض الاستثمار في بناء القدرات الإحصائية؛ ٣- عدم وجود إصلاحات تشريعية ونصوص تنظيمية؛ ٤- عدم الالتزام بالتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة في النظم الإحصائية الوطنية؛ ٥- تعدد المبادرات وانعدام التنسيق، لا سيما فيما بين الشركاء الدوليين.

المصدر: تجميع قام به المؤلفون.

الفصل الثالث: الحاجة إلى ثورة بيانات للمساعدة بطريقة أفضل في وضع أنظمة إحصائية وطنية وسد فجوة البيانات في مجال أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣

بلدان شمال أفريقيا مدعوة إلى الانخراط في ثورة في البيانات لإقامة نظم إحصائية وطنية فعالة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. ويجب أن تعالج الأهداف الرئيسية لثورة البيانات الحاجة إلى معالجة الثغرات المتعددة في القواعد التشريعية والسياسية، والحوكمة، والقدرات البشرية والمالية، والتكنولوجيات، والمنصات، وأدوات استخراج البيانات، والمعايير واستخدام البيانات ونشرها (فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، ٢٠١٤). ولذلك فإن نموذج ثورة البيانات يتطلب عنصرين: ('١') تعزيز النظم الإحصائية الوطنية التي تشكل الأساس لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣؛ ('٢') إنشاء آليات دعم إقليمية ودولية من أجل إنتاج ونشر بيانات عالية الجودة. ويضم كل واحد من العنصرين المجالات الثلاثة التي تستند إليها المبادئ الأساسية لإحصاءات الأمم المتحدة والميثاق الأفريقي للإحصاءات: البيئة المواتية، وعملية الإنتاج الإحصائي، واستخدام البيانات ونشرها.

منظومات مواتية: تكييف القوانين والأنظمة والمعايير لإنشاء مؤسسات قادرة على إنتاج بيانات موثوقة، وتعزيز القدرات البشرية والتقنية والتنظيمية، وتحسين كمية ونوعية التمويل المخصص للإحصاءات.

إنتاج البيانات: تطبيق الخصائص الرئيسية للمصداقية الإحصائية، بما في ذلك الصلابة المنهجية، والدقة، وحسن التوقيت والموثوقية؛ مواءمة معايير جمع البيانات بين الدواوين الوطنية للإحصاء والهياكل القطاعية؛ توسيع نطاق مصادر البيانات بحيث تشمل المصادر غير التقليدية تعزيز برامج الإحصاءات الأساسية

استخدام البيانات ونشرها: تعزيز آليات استخدام البيانات ونشرها؛ استخدام التكنولوجيا ليكون للبيانات والمعلومات أكبر تأثير.

ومع ذلك، يتوقف نجاح ثورة البيانات هذه، إلى حد كبير، على مشاركة المسؤولين السياسيين. حيث إن حرص السلطات السياسية على وجود بيانات جيدة له تأثير مباشر على توفير البيانات وعلى طريقة عمل النظم الإحصائية الوطنية. وتقع على عاتق الإدارة الوطنية، في نهاية الأمر، مسؤولية إيجاد نظام للبيانات قادر على إنتاج واستخدام بيانات جيدة من أجل تحديد وتنفيذ أولويات العمل الحكومي، ولرصد النتائج.

الفرع الأول: أسسُ النظمِ الإحصائية الوطنية ذاتِ الأداء الجيد

أولا– تهيئة بيئة مواتية

الإجراء ١: تكييف التشريعات والأنظمة والمعايير من أجل إنشاء مؤسسات قادرة على إنتاج بيانات موثوقة

يشكل وجود تشريعات إحصائية ملائمة وتنفيذها شرطين لا غنى عنهما لإنشاء مؤسسات وهياكل إحصائية موثوقة وشفافة. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، اتخذت بعض بلدان شمال أفريقيا خطوات لإصلاح نظمها الإحصائية الوطنية (تونس، والجزائر والسودان). ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة يتعين مواجهتها، بما في ذلك الافتقار إلى الاستقلال الوظيفي والاستقلال المهني لدواوينها الوطنية للإحصاء. وثمة مشكلة رئيسية أخرى تتمثل في مكانة الدواوين في إطار النظم الإحصائية الوطنية وقدرتها على تولي القيادة وتعزيز التنسيق مع الهياكل الإحصائية القطاعية. وبما أن العديد من الدواوين قادرة على اعتماد معايير دولية واتباع الممارسات الجيدة، فإنها هي التي تتولى الترويج لهذه المعايير واستخدامها من جانب الهياكل القطاعية وتنسيق الأنشطة الإحصائية في إطار النظام الإحصائي الوطني ككل.

وبسبب العدد المتزايد من الجهات الفاعلة، والمنظمات العاملة في القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني المشارِكة في إنتاج البيانات واستخدامها في النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا فقد أصبح من الضروري، وعلى وجه الإلحاح، تجريب نماذج مؤسسية جديدة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجمع البيانات التي يصعب الحصول عليها أو الاستعانة بمصادر خارجية لجمع البيانات. وستُستكمل هذه النماذج المؤسسية بنصوص ومعايير وبروتوكولات واضحة، على الصعيد القانوني والأخلاقي، لضمان إنتاج إحصاءات موثوق بها تفي بالمعايير السارية.

اعتماد الاستقلال الوظيفي: بحيث تتم حماية الدواوين في بلدان شمال أفريقيا من النفوذ الحزبي. ففي كل نظام إحصائي وطني، يمكن للديوان أن يعمل بصورة مستقلة عن الوزارات القطاعية للحكومة وأن يتمتع بالاستقلال عن التأثيرات السياسية والإدارية وكذلك عن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية. وعلى هذا النحو، سيجري استحداث نصوص تنظيمية لوضع الديوان في شكل هيئة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة مسؤولة في المقام الأول أمام السلطة التشريعية.

ومن وجهة النظر التشغيلية، تتعلق الترتيبات التي يتعين اتخاذها في سياق إصلاحات الإطار التشريعي بقواعد التعيين والإبعاد، فضلا عن المؤهلات وإجراءات الاختيار التي يضعها مدير الديوان. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يقوم مجلس إدارة بتعيين مدير الديوان وليس السلطة التنفيذية، ما دامت هذه الأخيرة لا تعترض على الترشيح. ويمكن أيضا أن يشمل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى المسؤولين السياسيين وموظفي القطاع العام والأكاديميين، ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي تعيين المدير لفترة محددة سلفا، لا تتطابق مع الجدول الزمني للانتخابات وتحدد الأسباب المحتملة للعزل.

ضمان اضطلاع الدواوين الوطنية للإحصاء بالقيادة وتعزيز التنسيق مع الهياكل الإحصائية القطاعية: يعد مركز الديوان وقدرته على القيام بدور قيادي وتعزيز التنسيق مع الهياكل الإحصائية القطاعية أحد المشاكل التي تنشأ بشكل حاد في بعض بلدان شمال أفريقيا. ورغم أن الدواوين تبدي استعدادا لتنسيق الأنشطة الإحصائية في كافة النظم الإحصائية الوطنية بصورة أفضل، فإن بعضها يجد صعوبة في تحقيق هذا الهدف، أولا بسبب الصعوبات في إدارة برامجها الإحصائية، وثانيا بسبب عدم وجود تشريعات ونص تنظيمي واضح. وتمنح معظم القوانين والنصوص القانونية في بلدان شمال أفريقيا الدواوين دوراً قيادياً

في التنسيق التقني، بما في ذلك مواءمة التسميات والتعاريف والمفاهيم، فضلاً عن إدارة الدلائل والملفات الإدارية. غير أن هذه التشريعات والنصوص القانونية لا تنص على أي وسيلة فعالة لتحقيق ذلك. فبلدان شمال أفريقيا بحاجة إلى إصلاح نصوصها القانونية وإصدار تشريعات تنظم تنسيق الهياكل القطاعية. ومن شأن اتخاذ قرار تشريعي يفرض على جميع عناصر النظم الإحصائية الوطنية الالتزام بتوحيد التعاريف والتصنيفات والتسميات أن يعزز موقف الدواوين كجهات تنسيقية فنية بموجب النصوص القانونية.

تجريب نماذج مؤسسية جديدة: مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجمع البيانات التي يصعب الحصول عليها أو الاستعانة بمصادر خارجية لجمع وتحليل البيانات. ويمكن للدواوين والشركاء الإنمائيين الدوليين توفير التمويل لجهات فاعلة من القطاع الخاص لكي تتمكن من إدارة عمليات إحصائية محددة (مثل برامج البيانات المفتوحة، وجمع البيانات، وتحليل البيانات، وما إلى ذلك). ويمكن لهذه الشراكات، بطبيعة الحال، أن تزيد من الاستقلال الوظيفي والمالي للدواوين وأن تحافظ على التزامها بالمساءلة أمام أصحاب المصلحة، إن لم تعززه. كما يمكنها تخفيف العبء الواقع على الدواوين وتخفيف أعباء العمل في برامجها الإحصائية، للتركيز بشكل أكبر على مهام الرصد، بما في ذلك مراقبة جودة الإحصاءات الرسمية.

وقد تم تجريب عدة أشكال/نماذج من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الإحصاءات (Klein ,Robin Jütting and, ٢٠١٦). وهناك شكلان قد يصلحان بصفة خاصة في بلدان شمال أفريقيا. الشكل الأول هو الاستعانة بمصادر خارجية لأداء أنشطة الدواوين الوطنية للإحصاء: ويمكن أن يعهد بالأنشطة التي يضطلع بها الديوان إلى القطاع الخاص. وقد تشمل هذه الأنشطة إنتاج وجمع البيانات الأساسية، وكذلك تجهيز وتحليل البيانات المستمدة من مصادر غير تقليدية (مثل أسعار التجزئة المعلن عنها على شبكة الانترنت). أما الشكل الثاني فهو نقل قواعد البيانات المملوكة للقطاع الخاص إلى الدواوين، بوصفها المستخدم النهائي، بموجب بروتوكول يتضمن شروطاً واضحة تحدد أهداف الاتفاق، ونوعية البيانات، ومسؤوليات كل جهة من الجهات الفاعلة والعقوبات في حالة عدم الامتثال لشروط العقد.

تفعيل دور المجالس الوطنية للإحصاء: تتألف النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا من تلاصق هياكل معنية بإنتاج الإحصاءات معزولة عن بعضها البعض ولا توجد صلة هرمية وظيفية بينها. والتنسيق المؤسسي للنظم الإحصائية الوطنية إما غير عملي أو يصعب تنفيذه. ويتطلب التنسيق المؤسسي للأنشطة الإحصائية، من الناحية العملية، تطوير البرمجة الإحصائية. وبالنسبة لبعض البلدان، فإن تنفيذ البرنامج الإحصائي غائب تماما (السودان)، وبالنسبة للبعض الآخر، فإن ما ينقصها هو بالأحرى الرقابة ورصد البرنامج (تونس ومصر والمغرب وموريتانيا). غير أنه من الضروري تنقيح التشريعات والنصوص القانونية: ويجب أن يحدد ذلك التنقيح إجراءات وضع البرنامج الإحصائي ومراقبته ورصده.

وهكذا، فإن التنسيق فيما بين مختلف الهياكل القطاعية للإحصاءات وفيما بين الديوان الوطني للإحصاء وهذه الهياكل يتم في بعض البلدان (السودان وموريتانيا) على أساس العلاقات الشخصية. ولا بد من إجراء تعديل للتشريعات لضمان أن تستند الاتفاقات القائمة إلى البروتوكولات. ويجب أن يحدد كل بروتوكول بالتفصيل خصائص كل علاقة تعاون.

الإطار ١٦

تكييف التشريعات والأنظمة والمعايير من أجل إنشاء مؤسسات قادرة على وضع بيانات موثوقة

١-١ ينبغي لبلدان شمال أفريقيا أن تعتمد تشريعات وأنظمة إحصائية وطنية تسمح بالاستقلال الوظيفي والاستقلال المهني للدواوين الوطنية للإحصاء وتكفل لها دوراً قيادياً وتنسيقا فعليا مع الهياكل القطاعية، فيما يتعلق بمواءمة التسميات والتعاريف والمفاهيم وإدارة الأدلة والملفات الإدارية.

١-٢ ومن شأن هذا التشريع واللوائح الوطنية أن تمكن الدواوين الوطنية للإحصاء من اعتماد طرق جديدة لجمع البيانات، والعمل في شراكة مع الوكالات الخارجية، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ونشر البيانات على الملأ. ومن خلال سن قوانين بشأن الحق في الحصول على المعلومات واتباع سياسات منفتحة بشأن البيانات يمكن استكمال هذه النصوص واتاحة سبل وصول المستخدمين إلى الإحصاءات المملوكة للسلطات الحكومية، مع ضمان حماية الخصوصية والسرية.

١-٣ ومن المستصوب أن يساعد الشركاء الإنمائيون (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وما إلى ذلك) والمؤسسات الأفريقية (مصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) بلدان شمال أفريقيا على وضع أطر قانونية واستراتيجية مناسبة وضمان الامتثال. ومن خلال الحوار الموضوعي والتعاون التقني، يمكنهم مساندة ودعم إنشاء نظم إحصائية وطنية ذات تمثيل واسع النطاق، تستند إلى هيئات وجهات فاعلة قوية ومستقلة، فضلا عن آليات الرقابة الضرورية لضمان أن تكون البيانات الخاصة بالتنمية موثوقة وشاملة ويمكن الوصول إليها دون عائق.

الإجراء ٢: بناء القدرات البشرية والتقنية

يعد وجود الموارد البشرية المؤهلة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المناسبة أمرا أساسيا لإنتاج إحصاءات ذات جودة ونشرها بصورة فعالة. ولا ينطبق ذلك على الدواوين الوطنية للإحصاء فحسب، بل ينطبق أيضا على جميع الهياكل القطاعية المنتجة للإحصاءات. وعلى الرغم من إحرازها بعض التقدم، لا تزال بلدان شمال أفريقيا تفتقر إلى المهارات والهياكل الأساسية اللازمة لإنتاج بيانات جيدة. ولا تتطلب خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ المزيد من البيانات فحسب، بل تتطلبان أيضا المزيد من البيانات المصنفة والموارد والقدرات التقنية التي تتيح الحصول على البيانات الصحيحة.

ولذلك، هناك حاجة إلى تعزيز القدرات الإحصائية. ويشمل هذا التعزيز الاستثمار في الموارد البشرية وتحسين الظروف التي تعمل في ظلها الدواوين والهياكل القطاعية. ولذلك يجب أن تشمل الجهود الرامية إلى بناء القدرات الإحصائية مستويي القدرات البشرية والتقنية على حد سواء. ويشكل تدريب الموظفين وتعليمهم جانبا هاما من جوانب بناء القدرات، فالتدريب يزود الموظفين بالمعارف التقنية والمهارات الإدارية الضرورية للاضطلاع بالمهام التي تقع على عاتقهم. ويعد توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة، سواء من حيث المعدات أو تطبيقات البرمجيات المطلوبة، أمرا مهما للعملية الإحصائية برمتها: بدءا بالأدلة (أطر أخذ العينات) إلى التحليل وأخذ العينات وجمع ومعالجة وتخزين البيانات الإحصائية.

وفيما يتعلق ببناء القدرات البشرية، يمكن اتخاذ عدة خطوات. وأولى الخطوات هي استكشاف إمكانية انتداب موظفي الدواوين وإلحاقهم بالهياكل الإحصائية القطاعية، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء هيئات إحصائية مشتركة بين الإدارات. فمن المستصوب وضع سياسة لنشر الخبراء الإحصائيين في جميع أنحاء النظام الإحصائي الوطني. غير أن ذلك سيتطلب القيام بالعديد من التعيينات، بالإضافة إلى التعيينات التي يتطلبها التشغيل العادي لأنشطة الديوان. وفيما يتعلق بالتدريب، فإن إنشاء مراكز للتعليم المستمر داخل الدواوين يشكل مبادرة واعدة. وينبغي توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل الموظفين في الهياكل القطاعية. وعلى هذا النحو، ينبغي لكل ديوان من الدواوين أن يقيم شراكات مع هياكل التدريب في البلدان الأخرى الأكثر تقدما في الميدان الإحصائي.

وأخيرا، من أجل تنشيط الموارد البشرية، يجب إنشاء وحدة لإدارة الحياة الوظيفية داخل كل ديوان من الدواوين. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن تطوير وتخطيط الحياة الوظيفية للموظفين (لتجنب هجرة الأدمغة)، من خلال تأمين آفاق وظيفية محفزة لهم: المواصفات الوظيفية التي تتناسب مع أذواق ومهارات كل منهم، والتدريب المستمر، والتنقل داخل نظام الإحصاءات الوطني والإدارة، والمشاركة في المشاريع.

الإطار ١٧

تعزيز القدرات البشرية والتقنية

١-٢ تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى الاستثمار في الموارد البشرية (كميا ونوعيا) وتحسين الأوضاع والموارد التقنية والهياكل الأساسية التي تعمل في ظلها الدواوين الوطنية للإحصاء والهياكل القطاعية.

١-٣ تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى بناء القدرات الإحصائية الأساسية على سبيل الأولوية، بما في ذلك المهارات والأدوات التقنية اللازمة لوضع التعدادات والدراسات الاستقصائية ورعاية السجلات الإدارية، التى تحتل مرتبة أساسية في النظام الإحصائي الوطني.

الإجراء ٣: تحسين كمية التمويل المكرَّس للبيانات وجودته

تعاني الإحصاءات الرسمية من نقص التمويل فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات الرسمية وتحليلها ونشرها، لا سيما في البلدان التي تعتمد فيها الدواوين اعتمادا كبيرا على الموارد الخارجية (مثل السودان). والمشكلة هي أن تكلفة إنتاج البيانات، فضلا عن بناء القدرة الإحصائية والحفاظ عليها، لا تؤخذ في الاعتبار في الميزانيات الوطنية وخطط التنمية؛ وهذا يحد من التعرف على الاحتياجات، كما يحد، بالضرورة، من الموارد المخصصة لها. ومن جهة أخرى فإن تقرير باريس ٢١ (المبادئ التوجيهية للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، الشراكة الإحصائية من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، ٢٠١٧ http://nsdsguidelines.paris21.org/fr) بشأن دعم الشركاء للإحصاءات يشدد أيضا على أن التمويل الوطني والدولي المخصص للإحصاءات كثيرا ما يحبذ جمع البيانات عن قطاعات محددة (مثل الصحة والتعليم)، على حساب تسجيل بيانات الحالة المدنية والبيانات الإدارية. ويضاف إلى ذلك أن الجهات الفاعلة في النظم الإحصائية الوطنية والدواوين الوطنية للإحصاء والهياكل القطاعية لا تملك، في الغالب الأعم، استراتيجيات لتعبئة الموارد من الجهات المتعاونة والشركاء التقنيين والماليين.

ولكي تتمكن الجهات المتعاونة من إنتاج بيانات عالية الجودة بكميات كبيرة، من الضروري زيادة ميزانياتهم. ولن يتسنى فعل ذلك إلا من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتمويل المخصص للبيانات الإحصائية. ويتعين على بلدان شمال أفريقيا أن تضع تمويل البيانات في ميزانياتها أو خططها الإنمائية وأن تجعلها أولوية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. فتمويل الإحصاءات يعكس، في نهاية المطاف، المكانة التي تسبغها الحكومات على الإحصاءات حسب ترتيب أولوياتها ومن حيث حالة المالية العامة. ومن أجل زيادة تمويل الإحصاءات، يجب على السلطات الحكومية أن تعرب عن تصميم واضح على تطوير نظمها الإحصائية الوطنية.

ويمكن لبلدان شمال أفريقيا أيضا أن تستحدث أدوات مبتكرة لتعبئة مصادر جديدة للتمويل، لا سيما من القطاع الخاص. ويشمل ذلك إشراك القطاع الخاص في إنتاج وجمع البيانات، تحت إشراف الدواوين. وبهذه الطريقة، يتم إعطاء الأفضلية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الإحصاءات. وأخيرا، ينبغي وضع بنود في الميزانية للهياكل الإحصائية القطاعية في الإدارات المختلفة.

الإطار ١٨

تحسين كمية التمويل المكرَّس للبيانات وجودته

١-٤ تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتمويل المخصص للبيانات الإحصائية. يتعين على بلدان شمال أفريقيا أن تضع تمويل البيانات في ميزانياتها وأن تجعلها أولوية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية

١-٥ زيادة الموارد العامة والخاصة المخصصة للإحصاءات، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١-٦ جعل البيانات أولوية شاملة للتعاون الإنمائي، ووضع استراتيجيات لتعبئة الموارد من الجهات المتعاونة والشركاء التقنيين والماليين.

١-٧ وضع بند في الميزانية مخصص للإنتاج الإحصائي لكل وزارة قطاعية.

المصدر: خبراء استشاريون.

ثانيا– الحرص على إنتاج بيانات رصينة

الإجراء ٤: وضع المبادئ الأساسية لمصداقية الإحصاءات: المنهجية الملائمة والدقة والتوقيت المناسب والموثوقية

يعد إنشاء نظام فعال لإدارة الجودة، ومستقل إذا أمكن، أمرا ضرورياً ولا غنى عنه في النظم الإحصائية الوطنية لبلدان شمال أفريقيا. ويجب أن يكون دور هذا النظام هو توحيد إجراءات الجودة وتعميمها. ويجب أن يشمل ذلك هيكلا تنظيميا مناسبا (وحدة الجودة)، وإطارا عاما وأدوات لخطة العمل، ورصد نوعية البيانات التي يتم جمعها.

- **وضع آليات لمراقبة جودة البيانات**

لا بد من إنشاء ''وحدات للجودة'' ضمن الدواوين الوطنية للإحصاء يكون دورها توفير الدعم والإشراف والرقابة على جودة عمليات جمع وتحليل البيانات التي تقوم بها الدواوين والهياكل القطاعية. ويقدم إطار التقييم القطاعي لمكتب الإحصاءات لجنوب أفريقيا مثالا جيد في هذا الصدد. ويوفر هذا الإطار خططا لتحسين الهيئات العامة والهياكل القطاعية ويقيّم جودة هذه الخطط باستخدام شبكة من المؤشرات.

وينبغي لوحدات الجودة أن تحرص على ما يلي: '١' وضع قائمة منسقة بمؤشرات الجودة للعمليات الإحصائية،'٢' ونشر جميع الدراسات الاستقصائية مع خطة الدراسات الاستقصائية، '٣' وإدراج الهياكل القطاعية في عملياتها ومؤشرات جودة الإحصاءات، '٤' وضمان الاتساق بين البيانات التي تنتجها الدواوين والبيانات التي تنتجها الهياكل القطاعية.

وثمة حاجة أيضا إلى وضع إطار عام لقواعد الجودة وإجراءاتها. ومن بين مسؤوليات خطة العمل هذه تقييم وتحسين الجودة، سواء على الصعيد العالمي أو على صعيد مجالات إحصائية محددة. ويجب أن تكون هذه الخطة مفصلة، مشفوعة بإجراءات محددة، ومواعيد نهائية ومؤشرات للجودة.

- **رصد التقدم المحرز وإعمال المساءلة**

ينبغي لمستخدمي البيانات الإحصائية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والباحثين والجهات الفاعلة الخاصة، رصد التقدم المحرز، لا سيما على يد الدواوين في مجال تحسين جودة البيانات، ومحاسبتها على النتائج. ومن الضروري بعد ذلك أن تقوم الدواوين بوضع صفحة مخصصة للجودة على مواقعها الشبكية. وينبغي أن تزود هذه الصفحةُ الجمهور بإشارات عن كيفية امتثال الدواوين للممارسات الجيدة والمبادئ الأساسية لإحصاءات الأمم المتحدة.

الإطار ١٩

وضع السمات الأساسية لمصداقية الإحصاءات

تكثيف الجهود الجماعية لتحسين جودة البيانات

٤-١ يجب إنشاء ''وحدات للجودة'' ضمن الدواوين الوطنية للإحصاء يكون دورها توفير الدعم والإشراف والرقابة على جودة عمليات جمع وتحليل البيانات التي تقوم بها هذه المكاتب والهياكل القطاعية.

٤-٢ وضع دليل لقواعد الجودة وإجراءاتها لرصد البيانات الإحصائية وتقييمها وتحسين نوعيتها، سواء على الصعيد العالمى أو صعيد مستوى مجالات إحصائية محددة.

٤-٣ إنشاء صفحات مكرسة للجودة على مواقع الدواوين. وستزود هذه الصفحات الجمهور بمعلومات عن كيفية امتثال المكاتب لمدونات الممارسات الجيدة.

المصدر: خبراء استشاريون.

الإجراء ٥: الجمع بين مصادر البيانات التقليدية وغير التقليدية من أجل معالجة أوجه قصور الإحصاءات

في سبيل تلبية متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من حيث جودة البيانات المفصّلة، ينبغي للنظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا امتلاك التكنولوجيات الجديدة والتوسع في نطاق العمل. وعليها بوجه خاص توحيد البيانات المستقاة من المصادر التقليدية، مثل التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية الدورية و/أو البيانات الإدارية مع غيرها من البيانات المستمدة من مصادر جديدة، مثل المعلومات الجغرافية المكانية. ويمكن إدماج عمليات رصد الأرض التي تتم بواسطة السواتل أو غيرها من وسائل الاستشعار عن بعد (مثل الطائرات بدون طيار) في البيانات التقليدية المستمدة من التعدادات أو الدراسات الاستقصائية أو غيرها من المصادر. ويمكن بعد ذلك تحليل هذه البيانات ومعالجتها بواسطة نظم المعلومات الجغرافية. ويمكن أن تُحقق البيانات الجغرافية المكانية، عند اقترانها بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، توزيعا يستند إلى الخصائص المكانية مثل قرب الطرق أو الكثافة السكانية.

غير أن تطبيق المعلومات الجغرافية المكانية وتحليل البيانات الوصفية يتطلبان إحراز تقدم في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست أساس ثورة البيانات فحسب، بل هي أيضا مفتاح تحسين خدمات الإدارة العامة ونشر البيانات والإحصاءات على نطاق واسع. ولذلك ينبغي للنظم الإحصائية الوطنية لبلدان شمال أفريقيا أن تعزز قدراتها في هذا المجال.

ولمواجهة التحدي المتمثل في ربط البيانات الاجتماعية الاقتصادية التقليدية بالبيانات الجغرافية المكانية، تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى تعزيز التعاون بين الدوائر الإحصائية الرسمية والدوائر الجغرافية المكانية. وسيتطور هذا التعاون إذا أقيمت شراكات وعلاقات رسمية بين هذه الدوائر. ويمكن توسيع نطاقها لتشمل المنظمات ذات الأهداف المماثلة. ويمكن للدواوين، كجزء من جهودها الرامية إلى بناء القدرات البشرية والتقنية، أن تنظر في دمج نظام للمعلومات الجغرافية المكانية وأن تسعى إلى وضع إجراءات للتدريب في المجال المكاني تركز على الإحصاءات. ويمكنها، عند وضع الخطط الإحصائية الوطنية، أن تدرس فرص ربط البيانات الإحصائية والمكانية في ضوء أولوياتها في مجال تطوير الإحصاءات.

الإطار ٢٠

من شأن الجمع بين مصادر البيانات التقليدية والبيانات غير التقليدية أن يسد الثغرات فى الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣

٥-١ تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى تعزيز التعاون بين الدوائر الإحصائية الرسمية ودوائر البيانات الجغرافية المكانية غير التقليدية. وسيتم تطوير هذا التعاون إذا أقيمت شراكات وعلاقات رسمية بين هذه الدوائر. ويمكن توسيع نطاقها لتشمل المنظمات ذات الأهداف المماثلة.

٥-٢ يمكن للدواوين، كجزء من جهودها الرامية إلى بناء القدرات البشرية والتقنية، أن تنظر في دمج نظام للمعلومات الجغرافية المكانية وأن تسعى إلى وضع إجراءات للتدريب في المجال المكاني تركز على الإحصاءات.

٥-٣ يمكن للدواوين، عند وضع الخطط الإحصائية الوطنية، أن تدرس فرص ربط البيانات الإحصائية والمكانية في ضوء أولوياتها في مجال تطوير الإحصاءات.

المصدر: خبراء استشاريون.

الإجراء ٦: تعزيز برامج الإحصاءات الأساسية

لا تملك بلدان شمال أفريقيا القدرة على إنتاج جميع البيانات اللازمة لتخطيط ورصد برامجها الإنمائية، ولا على إبلاغ المستعملين بجميع نتائج أنشطتها الإحصائية. والتخطيط الإحصائي وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط هي الوظيفة الرئيسية للنظام الإحصائي. وينبغي أن تَمنح هذه الخططُ الأولويةَ للبرامج التي تتناول الإحصاءات الأساسية: التعدادات، والدراسات الاستقصائية، والبيانات الإدارية، لا سيما التسجيل في الحالة المدنية. ولا تزال هذه البرامج أساسية في النظم الإحصائية الوطنية؛ وسيكون جعلها أكثر كفاءة، من خلال اعتماد تكنولوجيات وأساليب جديدة، مهمة رئيسية.

تعزيز نظم التسجيل في الحالة المدنية: على الصعيد الدولي، لم يتمكن سوى عدد قليل من النظم الإحصائية المتقدمة من الاستعاضة عن تعدادات السكان ببيانات مستمدة من نظام التحقق من سجل الحالة المدنية والنظم الإدارية الأخرى. وبالنسبة لمعظم البلدان، بما فيها بلدان شمال أفريقيا، يعد تعداد السكان الفرصة الوحيدة لإنتاج إحصاءات ديمغرافية شاملة تبين بالتفصيل الخصائص السكانية الهامة مثل العمر، الجنس ومكان الإقامة.

وتعد نظم التسجيل في الحالة المدنية وإحصاءات الأحوال المدنية ضرورية للحفاظ على الخصائص الديمغرافية الأساسية. ويجب أن يكون الهدف من أي نظام إحصائي تسجيل الولادات وأسباب الوفيات. وثمة حاجة إلى إحصاءات مستكملة وموثوقة لتوجيه السياسة العامة والقرارات المالية والاقتصادية.

وتحتاج بلدان شمال أفريقيا، من أجل تعزيز نظمها الخاصة بالتسجيل في الحالة المدنية وبإحصاءات الحالة المدنية إلى تنفيذ البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين التسجيل في الحالة المدنية وإعداد إحصاءات الحالة المدنية في أفريقيا (الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٧). وبالإضافة إلى هذا البرنامج الإقليمي، يمكن لبلدان شمال أفريقيا أن تستفيد من بعض التجارب الناجحة وأن تستخدم تكنولوجيات مبتكرة لتحسين نظم تسجيلها الوطنية. ويمكن الاستشهاد بتجربتين على هذا المستوى: التسجيل الإلكتروني في الحالة المدنية في رواندا واستخدام الهواتف المحمولة لتسجيل المواليد في أوغندا.

الإطار ٢١

تسجيل المواليد عن طريق الهاتف المحمول في أوغندا

قامت حكومة أوغندا، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركة الاتصالات الأوغندية، بتجربة استخدام الهواتف المحمولة لتسجيل المواليد من خلال حل أُطلق عليه اسم نظام الإبلا غ الطوعى المتنقل. ويتألف هذا النظام من سلسلة العمليات التالية: تُبلِّغ الأم أحد مُخطِري الحكومة المحليين عن الوضع بعد الولادة مباشرة أو عندما تذهب إلى المستشفى مع طفلها (لأخذ الجرعة الأولى من اللقاحات على سبيل المثال). ثم يتم نقل المعلومات المرسلة بواسطة رسالة نصية قصيرة مشفرة بسيطة إلى قاعدة بيانات حكومية. وبعد التحقق من قبل موظف إداري في المستشفى، تُطبع شهادة ميلاد رسمية وتُعطى إلى الشخص الذي قام بالتبليغ. وقد مكنت هذه التكنولوجيا البسيطة وغير المكلفة بعض القرى من تحقيق معدل تسجيل مواليد بلغ نسبة ١٠٠ في المائة تقريبا.

المصدر: خبراء استشاريون.

تعزيز الاستثمارات في جمع البيانات الإدارية، وتقييم نوعية البيانات الإدارية. أظهر تقييم جودة البيانات الإدارية في مختلف الهياكل القطاعية، عدة قيود، بما في ذلك: '١' انعدام الرقابة على جودة البيانات، '٢' وإمكانية وجود سجلات جزئية أو مفقودة تماماً (ملف غير مكتمل)، '٣' واختلافات في التعريف ومفاهيم التسميات مع معايير الدواوين التي من المرجح أن تُسبب مشاكل تتعلق بالتحيز والتغطية، '٤' وبيانات غير محدّثة (يمكن عدم تلقّي بعض أو كل البيانات في الوقت المناسب). وفي شمال أفريقيا، يضر الافتقار إلى الموارد البشرية والمعدات والمباني والمعدات الكافية بعدد كبير من الهياكل الإحصائية القطاعية، ويتطلب تحسين هذه الهياكل الاستثمار في بناء القدرات.

الإطار ٢٢

تعزيز برامج الإحصاءات الأساسية

٦-١ يجب على بلدان شمال أفريقيا أن تمنح الأولوية، في تخطيطها الإحصائى، للبرامج المتعلقة بالإحصاءات الأساسية للتعدادات والدراسات الاستقصائية؛ البيانات الإدارية، لا سيما التسجيل في الحالة المدنية وإحصاءات الأحوال المدنية.

٦-٢ تعد نظم التسجيل في الحالة المدنية وإحصاءات الأحوال المدنية ضرورية للحفاظ على الخصائص الديمغرافية الأساسية. وبتسجيل الولادات والزواج والطلاق والوفاة، ترسى هذه النظم الأساس القانوني للمواطنة والميراث والحق في الخدمات العامة، وتوفر، بتسجيلها سبب الوفاة، قيمة المعلومات إلى نظام الرعاية الصحية.

٦-٣ تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى زيادة الاستثمارات (البشرية والمادية) لجمع البيانات الإدارية.

المصدر: خبراء استشاريون.

ثالثا– جعل البيانات مفتوحة وشفافة أكثر ومتاحة بصورة أيسر

الإجراء ٧: وضع استراتيجيات لنشر البيانات الإحصائية

ينبغي للدواوين أن تضع استراتيجيات لنشر البيانات وإبلاغها. كما يجب عليها إصدار وثائق توضع في متناول المستخدمين. ويجب أن تتضمن هذه الوثائق خططا سنوية للبيانات المنشورة، بما في ذلك استخدام الموقع الشبكي، وجدول البيانات، والعلاقات مع وسائط الإعلام. كما ينبغي للدواوين أن تضع دراسات استقصائية لرضا المستعملين وأن تجمع دلائل للمستخدمين الذين يمكنهم إجراء اتصالات دورية معهم بشأن مستوى رضاهم عن البيانات المتاحة وحاجتهم إلى بيانات جديدة. ويجب أن يكون أي تأخير في نشر البيانات مصحوبا بنشر بيان صحفي مع تفاصيل

تقنية عن أسباب التأخير وعن التاريخ المحتمل للمنشور الجديد. وأخيراً، يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تنظر في إنشاء مستودع للبيانات مع نظام بيانات وصفية كامل، ما يتيح للمستخدمين الوصول إلى البيانات الجزئية.

الإطار ٢٣

وضع استراتيجيات لنشر البيانات الإحصائية

٧-١ تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى زيادة قدرتها على إنتاج بيانات وإحصاءات مستكملة وموثوقة. وعليها اعتماد ثقافة الانفتاح، وتقاسم البيانات بحرية، والشراكة مع منتجي البيانات الآخرين.

٧-٢ تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى تعزيز استخدام البيانات في صنع القرار عن طريق إشراك المستخدمين داخل الإدارة أو خارجها وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تطوير الفهم واستخدام الإحصاءات.

المصدر: خبراء استشاريون.

الفرع الثاني: الدعم والتمويل على الصعيدين الإقليمي والدولي باعتباره عامل تمكين

كثيرا ما تفتقر النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا إلى الموارد البشرية والمالية. وتعتمد جميع البلدان، بدرجات متفاوتة، على دعم مقدمي التعاون لتعزيز قدراتهم الإحصائية. ويمكن للدعم الإقليمي القاري والدولي الفعال أن يساعد على كسر الأداء الناقص والافتقار إلى الموارد وتجنب وضع النظم الإحصائية الوطنية في حلقة حميدة.

وفي بلدان شمال أفريقيا، يركز الدعم الدولي للبيانات الإحصائية إلى حد كبير على المساعدة التقنية، مثل دعم الدراسات الاستقصائية، وتنظيم التدريب، وتوفير البيانات والمساعدة. وإذ يتميز هذا النوع من الدعم بضعف التنسيق بين مقدِّميه، فإنه يستهدف قطاعات محددة (الصحة والتعليم والزراعة، غيرها) ويمليه توفير البيانات وليس احتياجات جميع النظم الإحصائية الوطنية. وينصب التركيز على البيانات التي يحتاجها مقدمو الدعم أو الدواوين. وكثيراً ما يكون بناء القدرات أولوية للشروع في إجراءات للتعويض عن البيانات المفقودة، مثل تقدير معدل الفقر، بدلاً من بناء قدرات البرنامج، وفي كثير من الحالات يتم حساب عتبات الفقر على يد مستشار خارجي ويستحيل على أي شخص في الدواوين تحديث أو مواصلة التحليل. ''مع هذا النوع من إنتاج البيانات – بدافع الرغبة في توليد النتيجة الفورية التي يحتاجها التمويل الخارجي، حيث تفوق الاحتياجات القصيرة الأجل الكفاءة والاستدامة على المدى الطويل'' (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧). وبصفة عامة، لم تسفر هذه الجهود عن تعزيز ملحوظ للقدرة الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية. وكان التقدم بطيئا بالفعل (ولكنه لا يزال في ازدياد) ولا يسمح لبلدان شمال أفريقيا بتحقيق طموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

وفي سياق ثورة البيانات، تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى إعادة تحديد نُهج الدعم الدولي لمواءمتها مع أولوياتها الوطنية، عن طريق وضع اتفاقات بشأن البيانات تتولاها البلدان بنفسها كما تتولى تنسيق الدعم. وعلاوة على ذلك، شدد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (٢٠٠٥) على أهمية أن تتولى البلدان زمام الأمر بنفسها وأهمية مواءمة الإجراءات التي يتخذها المتعاونون.

الجدول ١١

الدعم الخارجي: الانتقال من الدعم التقليدي إلى دعم متجدد

النهج التقليدي	ثورة البيانات
١ يركز على الجوانب التقنية، مثل دعم إعداد الدراسات الاستقصائية، وتوفير نظم إدارة البيانات، وتقديم المساعدة اللازمة.	١ تتجاوز المساعدة التقنية لبناء الشراكات وتطوير المهارات.
٢ برنامج الأنشطة الإحصائية لدعم أولويات المانحين واحتياجاتهم.	٢ تقديم الدعم المتسق مع الخطط والأولويات الإحصائية للبلدان؛ التركيز على استخدام البيانات ومستخدميها وعلى النشر المناسب في أشكال (تكامل مفصل ومفتوح وجغرافي مكاني).
٣ انخفاض مبلغ التمويل؛ قلة التنسيق بين المتعاونون الإنمائيين؛ تمويل محدود قائم على النتائج؛ اعتبار الإحصاءات جانبا تقنيا من جوانب التمويل.	٣ زيادة الدعم (الوطني والدولي والخاص) للإحصاءات؛ تعزيز استخدام آليات التمويل القائمة على النتائج؛ اعتبار الإحصاءات وسيلة أساسية لتأمين أهداف التنمية المستدامة.
٤ اهتمام محدود بالدواوين الوطنية للإحصاء، وقلة الاهتمام بالمستخدمين الخارجيين.	٤ تعزيز نظم إحصائية وطنية تتولاها البلدان بنفسها.

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧. البيانات والتنمية.

الإجراء ٨: تعزيز استخدام آليات التمويل القائمة على النتائج

يمكن لبلدان شمال أفريقيا أن تستخدم ترتيبات التمويل استنادا إلى الأثر المؤكد لإنتاج بيانات ذات جودة أو تشجيع نشر البيانات واستخدامها. وتربط آليات التمويل القائمة على النتائج بين نتائج برنامج التعزيز الإحصائي والتمويل. ويجب أن يستند التمويل إلى نوعية النتيجة وأن يكافئها. ويتعين على واضعي السياسات أن يثبتوا بالملموس أن الدعم المقدم لبناء القدرات الإحصائية مكرس لها بالفعل. ويرغب الموردون في معرفة كيفية استخدام مساعدتهم المالية وعن النتائج التي تحققت.

ويعتبر ''برنامج كينيا للإحصاءات من أجل النتائج'' مثالاً جيداً على ذلك بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرة الإحصائية للمكتب الوطني للإحصاء في كينيا ويتألف من ست ركائز هي: '١' سد الثغرات وثغرات البيانات؛ '٢' تحسين جودة البيانات عن طريق تعزيز عملية الإنتاج وجمع البيانات، '٣' دمج البيانات في الوزارات والوكالات، '٤' توسيع نطاق نشر المعلومات الإحصائية ونشرها والوصول إليها؛ '٥' تعزيز رأس المال البشري والهياكل الأساسية المادية؛ '٦' تحسين الإدارة.

وفي هذا الصدد، يمكن لبلدان شمال أفريقيا أن تشارك في برنامج الصندوق الحفاز لمرفق الإحصاءات من أجل النتائج لتغطية صعوبات تمويل خطط بناء القدرات الإحصائية في نظمها الإحصائية الوطنية. ويعطي هذا البرنامج، الذي يديره البنك الدولي بالنيابة عن عدة مانحين، الأولوية للإدارة القائمة على النتائج من أجل المساعدة الإنمائية وإعلان باريس ٢١ بشأن فعالية المعونة. ويقدم الصندوق منحا لما يلي:

- تعزيز الدعم المقدم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية أو خطط التنمية الإحصائية المماثلة؛
- تشجيع اتباع نهج إحصائي على نطاق المنظومة الإحصائية على الصعيد الوطني؛

- التشجيع على تحسين التنسيق والشراكة بين مستعملي الإحصاءات ومنتجيها؛
- تقديم مساعدة تقنية أكثر فعالية وكفاءة من أجل تعزيز النظم الإحصائية وقياس النتائج.

الإطار ٢٤

اللجوء إلى استخدام آليات التمويل القائمة على النتائج

٨-١ تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى وضع تدابير واستراتيجيات لتعزيز الإحصاءات التي تلبي احتياجاتها وتسمح بتوجيه مقدمي الدعم. وينبغي للشركاء أن يحترموا الأولويات الوطنية لإدارة توافر الإحصاءات، مع الاستثمار في الإحصاءات بما يتماشى مع هذه الأولويات.

٨-٢ ينبغي لمقدمي الدعم أن يخططوا لرصد وتقييم التقدم المحرز في الإجراءات المتخذة لتعزيز الإحصاءات فيما يتعلق بالحالة الأولية.

المصدر: خبراء استشاريون.

الإجراء ٩: وضع آليات تمويل مبتكِرة من أجل حشد المزيد من الموارد لجمع البيانات

يمكن لبلدان شمال أفريقيا أن تستكشف إمكانية إنشاء صناديق محلية للتنمية الإحصائية. ومنذ اعتماد الميثاق الإحصائي الأفريقي في عام ٢٠٠٩، قررت بعض البلدان الأفريقية إنشاء هذه الصناديق في عدة أشكال: حساب التخصيص الموجود في الخزانة العامة والمدار وفقا لقواعد المحاسبة العامة والمؤسسات العامة.

ويمكن أن تكون آليات التمويل الابتكارية الأخرى، مثل الدعم من الأقران لبناء القدرات الإحصائية، حلولا واعدة.

الإطار ٢٥

وضع آليات مبتكرة للتمويل من أجل حشد المزيد من الموارد لجمع البيانات

يمكن لبلدان شمال أفريقيا إنشاء صناديق محلية للتنمية الإحصائية. ويمكن أن تكون هذه الأموال حسابات تخصيص توجد في الخزانة العامة وتدار في إطار مؤسسات المحاسبة العامة أو المؤسسات العامة.

المصدر: خبراء استشاريون.

خلاصة

البيانات الموثوقة، التي يتم جمعها وفقا لقواعد الممارسات الجيدة والمعايير والأساليب المعترف بها، ضرورية للإدارة القائمة على النتائج. وتقدم الإحصاءات تقييما لمستوى التنمية في بلد ما وتساعد في تنفيذ السياسات الإنمائية ورصدها وتقييمها وقياسها في الميادين الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية.

ورغم التحسينات التي طرأت على كمية البيانات المتاحة في بلدان شمال أفريقيا، لا تزال المقومات الأساسية للنظم الإحصائية الوطنية تواجه تحديات التنمية. وتجد بعض[٨] بلدان شمال أفريقيا صعوبة في جمع البيانات على نحو مستمر وبكفاءة.

وأسباب هذه الحالة كثيرة: عدم كفاية الإطار التنظيمي والتشريعي والسياسي وتضاربه، وضعف آلية التنسيق المؤسسي، ومحدودية الميزانيات وعدم استقرارها، وعدم كفاية الموارد البشرية والمعدات ومخصصات الهياكل الأساسية، وانخفاض النظر في النوعية، وانخفاض مواءمة التسميات والمفاهيم والتعاريف المستخدمة، وعدم مواءمة البيانات المجمعة من مصادر مختلفة.

وتضع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ النظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا على المحك. ولا تملك بعدُ جميع البلدان بيانات للعديد من المؤشرات وتواجه صعوبات كبيرة. ولا تزال هناك تحديات كبيرة ذات طابع منهجي واستراتيجي ينبغي التغلب عليها، بما في ذلك الحاجة إلى التوفيق بين إنتاج البيانات الموجهة لرصد الأهداف الإقليمية والعالمية وإنتاج بيانات لخدمة العمل العام على الصعيد الوطني.

والبيانات الإحصائية أمر أساسي لرصد وتقييم التقدم المحرز في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويتمثل أحد متطلبات هذه البرامج في الحاجة إلى بيانات جيدة ومصنفة ويسهل على المستعملين الوصول إليها لرصد تحقيق الأهداف المستهدفة.

ويستعرض التقرير المعنون ''ثورة البيانات في شمال أفريقيا: تسخير البيانات لإحداث التحول الهيكلي'' الحالة الراهنة للنظم الإحصائية الوطنية في بلدان شمال أفريقيا. وهو يدعو إلى اتخاذ تدابير وإجراءات رئيسية يمكن تنفيذها لسد هذه الفجوة في البيانات وتعزيز القدرة الإحصائية لنظمها الإحصائية الوطنية.

وتتيح ثورة البيانات للحكومات والدواوين الوطنية للإحصاء إمكانية إنتاج المزيد من البيانات المفيدة من المصادر الجديدة وأدوات وتكنولوجيا ابتكارية، التي يجب أن تُكمِّل الإحصاءات الرسمية وتعززها، لا أن تكون بديلا عنها. فالتكنولوجيات والأساليب الجديدة لجمع البيانات، لا سيما البيانات الجغرافية (الصور الساتلية) وبيانات الاتصالات السلكية واللاسلكية وبيانات الاستشعار تجعل البيانات التي يحتاج إليها صناع السياسات من أجل وضع استراتيجيات إنمائية أسهل وأسرع وأقل تكلفة.

وتنبع جميع الإجراءات الموصى بها من مختلف البعثات التي تم إيفادها إلى الدواوين الوطنية للإحصاء والإدارات الوزارية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية لبلدان شمال أفريقيا. وهي تفترض مسبقا وعي السلطات السياسية. حيث إن حرص هذه السلطات على وجود بيانات جيدة له تأثير مباشر على توفير البيانات وعلى طريقة عمل النظم الإحصائية

[٨] ليبيا، موريتانيا، السودان.

الوطنية. وفيما يتعلق بهذه النقطة، فإن للشركاء الإنمائيين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وما إلى ذلك) والمؤسسات الأفريقية (مصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) دورا هاما في المشاركة الفعالة لواضعي السياسات وواضعي السياسات في بناء قدرات النظم الإحصائية الوطنية وتحسين الإنتاج من حيث الكمية والنوعية من الإحصاءات لتغطية جميع المجالات.

والاحتياجات ذات الأولوية للتحسين، التي حددتها الدواوين الوطنية للإحصاء، هي في المقام الأول مسائل مؤسسية. وتتعلق الإجراءات المأمولة في هذا الشأن بتكييف القوانين واللوائح والمعايير من أجل إنشاء مؤسسات قادرة على وضع بيانات موثوقة. ويتعلق الأمر أيضا ببناء الاستقلال الوظيفي وضمان القيادة للدواوين وتعزيز التنسيق مع الهياكل الإحصائية القطاعية. وفيما يتعلق بالجهاز الإحصائي الوطني، من المهم جعله يعمل وأن يكون تكوينه مرناً وأن ييسر هذه الاجتماعات.

ويعد بناء القدرات أمرا أساسيا لإنتاج ونشر إحصاءات ذات جودة على نحو فعال. ولا ينطبق ذلك على الدواوين فحسب، بل ينطبق أيضا على جميع الهياكل القطاعية المنتجة للإحصاءات. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن الدواوين في بلدان شمال أفريقيا تعاني من فجوة في المهارات (الخبراء الإحصائيون والديمغرافيون) من أجل إنتاج بيانات ذات جودة.

وتشمل الاحتياجات الأخرى التي حددتها الدواوين تعميم استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل القراءة التلقائية للوثائق، واللامركزية في إنتاج البيانات واستغلالها، ووضع دليل برمز تعريفي فريد ويتم تحيينه مع مرور الوقت. كما يجب أن يتضمن متغيرات معينة مثل رقم الأعمال والعمالة والنشاط. وبالإضافة إلى ذلك، من المستصوب ضمان تحسين الوصول إلى السجلات الإدارية للوزارات التقنية وضمان إيلاء اعتبار أفضل لاحتياجات المستعملين من القطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق برصد مؤشرات البرنامجين، سيكون من الضروري إنشاء هيكل مكرس لتطويرهما ورصدهما. وينبغي أن يتألف هذا الهيكل من مختلف ممثلي النظم الإحصائية الوطنية. والهدف من ذلك هو تعبئة جميع المصادر التقليدية (التعدادات والدراسات الاستقصائية والإحصاءات الإدارية) ولكن أيضا استخدام البيانات غير التقليدية التي تسمح بها ثورة البيانات لسد الثغرات في إحصاءات عن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

وفيما يتعلق بثورة البيانات، أعربت الدواوين الوطنية للإحصاء في بلدان شمال أفريقيا عن رغبتها في العمل من أجل الاستفادة من فوائد إنتاج مؤشرات إحصائية معينة. ويتطلب تنفيذ هذه الثورة العديد من الابتكارات، اثنين منها يتسمان بأهمية خاصة. ويتعلق الأول بإعادة تعريف المفهوم التقليدي للدواوين، المسؤولة عن مركزية جميع البيانات الرسمية التي يتم جمعها وإبلاغها. وتخصيص هذا الامتياز ''لدوائر البيانات'' التي تتألف من أشخاص من جميع الخلفيات التنظيمية (القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط العلمية، والدواوين، وغيرها من الوكالات الحكومية) يبدو الأكثر ملاءمة. ويستند المفهوم الثاني إلى المبدأ القائل إن هذه البيانات التي تنتجها الدوائر يمكن قبولها بوصفها مصادر للإحصاءات الرسمية، شريطة أن يوافق عليها الديوان الوطني للإحصاء.

وإذا حدثت ثورة حقيقية في البيانات فمن شأنها أن تستخدم مصادر بيانات جديدة بالإضافة إلى المصادر الموجودة، وأن تدفع إلى إدماج الإحصاءات في صنع القرار، وتعزيز الوصول المفتوح واستخدام البيانات، وتقديم الدعم للنظم الإحصائية. وتتعلق هذه الثورة ببناء القدرات الإحصائية وتعزيز الثقافة الإحصائية من حيث ''البيانات الصغيرة''

وتحليل البيانات الضخمة، وتحديث نظم جمع البيانات، ونشر البيانات من أجل تعزيز الشفافية ووضع أهداف ومؤشرات جديدة.

وينبغي أن تؤدي بيئةُ البيانات الجديدةُ هذه إلى تكيف النظم الإحصائية الوطنية لتلبية الاحتياجات. كما يتطلب منها استخدام نُهج جديدة لتنفيذ عمليات إحصائية مثل سجلات المكالمات الهاتفية المتنقلة. ومن المرجح أن تظل بيانات الدراسات الاستقصائية والتعداد المصدر الرئيسي للمعلومات. وسيتعين أيضا وضع نظم إدارية لجمع البيانات بهدف ترسيخ مصادر جديدة للبيانات.

ويتطلب تسخير ثورة البيانات لتطوير النظم الإحصائية الوطنية وضع خارطة طريق تتضمن الإجراءات التي يتعين اتخاذها، وخاصة تلك التي ترغب فيها الدواوين الوطنية للإحصاء:

- توعية السلطات العامة بالقضايا المؤسسية للتنظيم الإحصائي من أجل الاستجابة بفعالية لاحتياجات المستعملين والمتطلبات والفرص الجديدة التي تتيحها ثورة البيانات؛

- بناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيات الجديدة لجمع البيانات واستغلالها ونشرها، والتحكم في أدوات ثورة البيانات وفي تحليل البيانات؛

- تقديم المساعدة لتنفيذ برامج العمل القطاعية التي تنطبق على قطاع معين مثل التعليم أو الصحة أو الزراعة وتنقسم إلى برامج إنمائية قطاعية (إحصاءات الحالة المدنية، إحصاءات المنظمات غير الحكومية، والإحصاءات البيئية، وإحصاءات الأعمال التجارية، وإحصاءات الثقافة والاتصالات، والحسابات الفرعية، وما إلى ذلك)؛

- تقديم الدعم لتنفيذ ميثاق (يجمع بين جميع أصحاب المصلحة في منظومة للبيانات: الدواوين الوطنية للإحصاء، والإدارات العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجهات المانحة) من أجل تنسيق جهود الاستثمار في البيانات ومواءمتها.

- تشجيع الجهات الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التنسيق والمواءمة الإحصائيين؛

- تعزيز التعاون الدولي فيما بين بلدان شمال أفريقيا، لا سيما في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

مراجع

Banque mondiale (2017), Indicateurs de la capacité statistique (base de données), http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=statistical-capacity-indicators.

Banque mondiale (2016), *Digital dividends* in Rapport sur le développement dans le monde, Washington, D.C.

Banque Mondiale et Organisation Mondiale de la Santé, (2014) *Global civil registration and vital statistics: Scaling up investment plan*, Washington, D.C.: World Bank Group.

CEA (2015), Rapport de la neuvième session du comité des directeurs généraux des instituts nationaux de la statistique, Conférence de haut niveau sur la révolution des données en Afrique, Addis-Abeba, Éthiopie.

CEA (2015), Consensus sur les données en Afriques, version finale adoptée par la Conférence de haut niveau sur la révolution des données – manifestation parallèle organisé pendant la 8ème Conférence des ministres, CEA et l'UA, Addis-Abeba, Éthiopie.

CEA (2017), Rapport 2016 sur la révolution des données en Afrique, Faits marquants de l'évolution des écosystèmes de données en Afrique.

CEA/BAD, (2017) Rapport sur le développement durable en Afrique : Suivi des progrès accomplis, dans la mise en œuvre de l'Agenda 2063 et des objectifs de développement durable, Addis-Abeba, Éthiopie.

Center for Global Development (2014), « *Delivering on the data revolution in sub-Saharan Africa* », Views from the Center, Global Washington D.C.

Commission économique et sociale pour l'Asie et le Pacifique (2008), Aperçu sur le développement des statistiques dans la région de l'Asie et du pacifique.

Commission de statistique des Nations Unies (2014), « Principes fondamentaux de la statistique officielle », A/RES/68/261, New York.

EUROSTAT (2012), Guide de la statistique de la coopération au développement de la Commission européenne, Luxembourg.

EUROSTAT (2014), Évaluation globale adaptée du système statistique national de la Tunisie, Tunis-Tunisie.

Fondation Mo Ibrahim (2016), *Strength in numbers: Africa's data revolution*, http://s.mo.ibrahim.foundation/u/2016/05/16162558/Strength-in-Numbers.pdf.

Health *Policy Blog, Center for Global Development, Washington, DC,* www.cgdev.org/publication/delivering-datarevolution-sub-saharan-africa-0.

IEAG (2014), *A world that counts : Mobilizing the data revolution for sustainable development,* Groupe consultatif d'experts indépendants sur la révolution des données pour le développement durable, Nations Unies, New York.

Kiregyera, B. (2013), *The emerging data revolution in Africa: Strengthening the statistics, policy and decision-making chain*, Sun Press South Africa.

Nations Unies (2005), Manuel d'organisation statistique, troisième édition : le fonctionnement et l'organisation d'un service statistique, New-York- USA.

OCDE (2017), Coopération pour le développement, données et développement, Éditions OCDE, Paris-France.

ODW (2017a), *2016 Open Data Inventory: The ODIN annual report – Toward an open data revolution*, Open Data Watch, Washington, D.C.

ODW (2017b), *Data Download*, *2016 Open Data Inventory* (base de données), Open Data Watch, *http://odin.opendatawatch.com/data/download).*

Commission économique pour l'Afrique (2015), Consensus sur les données en Afrique ; Addis-Abeba, Ethiopie.

Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture (2016), *Rapport de l'UNESCO sur la science – Vers 2030*. Paris, Édition UNESCO. Consultable à l'adresse : http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002464/246417f.pdf.

Organisation des Nations Unies, Initiative « Global Pulse » (2012). *Big data for development: Challenges & opportunities*.

Shuang Chen, Fonteneau F, Johannes J. and Stephan K (2013), *Towards a Post-2015 Framework that Counts: Developing National Statistical Capacity*, PARIS 21, Partnership in Statistics for Development in the 21st Century, Discussion Paper No. 1.

PARIS21(2015), National strategies for the development of statistics, progress report summary, International Development Association Lower Middle Income Countries.

PARIS21 (2015), Feuille de route pour Une révolution des données menées par les pays.

PARIS21, Data for Development: A Needs Assessment for SDG Monitoring and Statistical Capacity Development, 2017.

République Islamique de Mauritanie (2106), Rapport intérimaire sur la vision, les orientations stratégiques et le plan d'action de la SNDS 2016-2020, Nouakchott, Mauritanie.

Elsir Hassan Abbas *an alii, (2012) National Strategy for the Development of Statistics* (NSDS) (2012-2016), Khartoum, Sudan.

Robin, N., T. Klein et J. Jütting (2016*), « Public-private partnerships for statistics: Less learned, future steps: A focus on the use of non-official data sources for national statistics and public policy* », *OECD Development Co-operation Working Papers*, n° 27, Édition OCDE, Paris, *http://dx.doi.org/10.1787/5jm3nqp1g8wf-en.*

Roca, Th. Jacquelain Doucelin, V. (2015), Lire la croissance africaine … à la lumière des données disponibles, AFD, papier de recherche 2015-11.

Union africaine (2017), Décennie du repositionnement de l'enregistrement des faits d'état civil et des statistiques de l'état civil en Afrique, 2017-2026, Addis-Abeba, Ethiopie.

United Nation, Sustainable Development Solutions Network, Indicators and a Monitoring Framework for the Sustainable Development Goals: Launching a data revolution for the SDGs, A report to the Secretary-General of the United Nations by the Leadership Council of the Sustainable Development Solutions Network, 2015.

United Nation Sustainable Development Solutions Network Data for Development, an Action Plan to Finance the Data Revolution for Sustainable Development, 2016.

مرفق

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة

المبدأ ١ – إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من الاحصاءات الرسمية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاء بحقهم في التماس المعلومات.

المبدأ ٢ – حفاظا على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقا لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية وآداب السلوك المهني، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.

المبدأ ٣ – تيسيرا للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية، وفقا للمعايير العلمية ، بتقديم معلومات عن مصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها.

المبدأ ٤ – للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.

المبدأ ٥ – يجوز الحصول على البيانات، للأغراض الإحصائية، من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين.

المبدأ ٦ – يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصرا في الأغراض الإحصائية.

المبدأ ٧ – تتاح للجمهور القوانين والأنظمة والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

المبدأ ٨ – التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمر ضروري لكفالة اتساق النظام الإحصائي وكفاءته.

المبدأ ٩ – قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.

المبدأ ١٠ – التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات يسهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.